وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الاستراتيجية الأمنية الروسية في مواجهة الجريمة المنظمة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر (ل م د) في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبتين:
- فضيلة قواسمية
- وسام بوراس

إشراف الأستاذ الدكتور:
- باديس بن حدة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
إدريس عطية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة العربي التبسي –تبسة–	رئيسا
باديس بن حدة	أستاذ مساعد "أ"	جامعة العربي التبسي –تبسة–	مشرفا ومقررا
أمين البر	أستاذ محاضر "ب"	جامعة العربي التبسي –تبسة–	عضوا ومناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

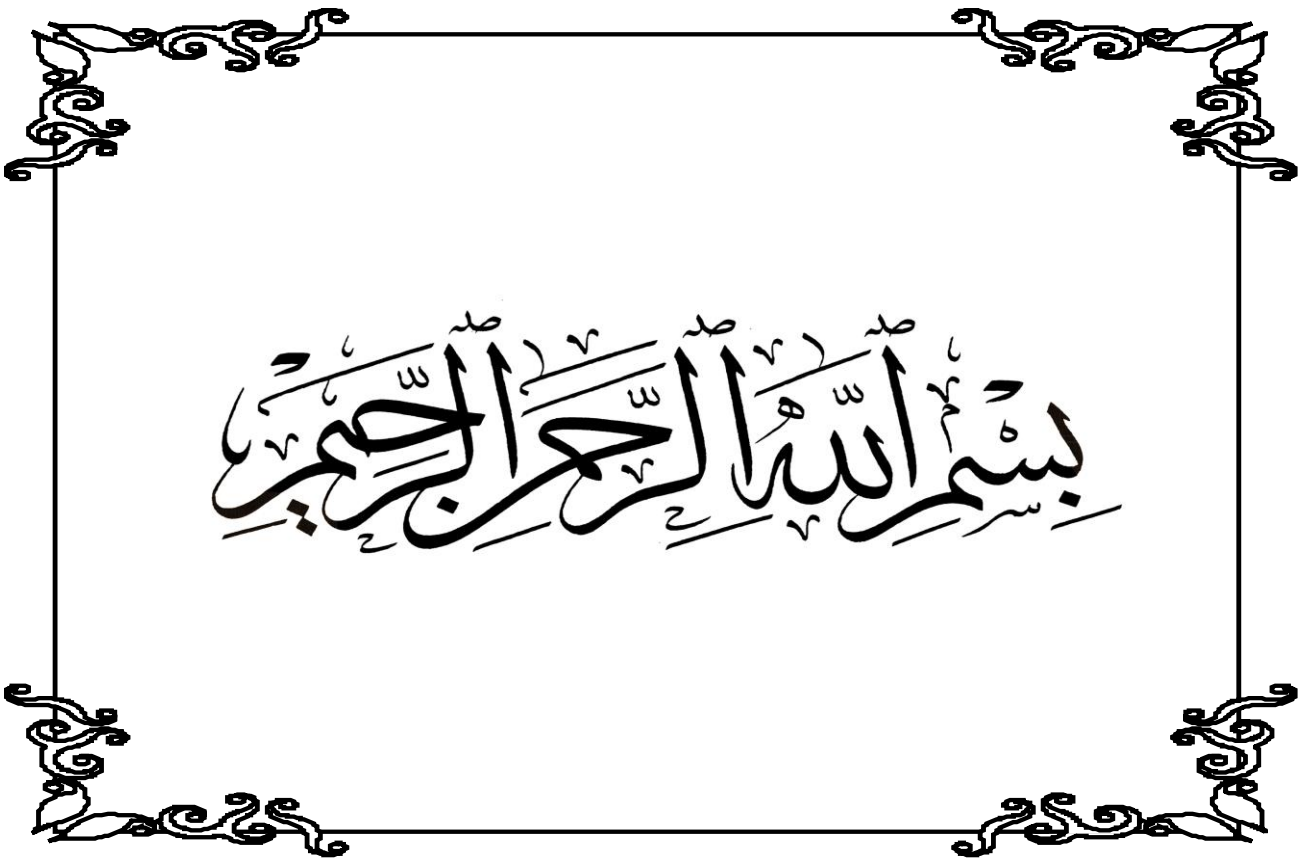
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود فيها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد

نتوجه بشكر خاص إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام

إلى من رعانا وحافظ علينا

إلى من وقف إلى جانبنا عندما ضللنا الطريق

إلى من كان نورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا

إلى من زرع التفاؤل في دربنا وقدم لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات

إلى مشرفنا الغالي **بن حدة باديس**

الذي أشرف على مذكرتنا دون تردد وما قدمه لنا من نصح وتوجيه

فهنيئا لمن تتلمذ على يده

ونتقدم بالشكر الخالص لكل من قدم لنا عونا أو أهدى معروفا وأبدى لنا نصحا خلال فترة إعداد عملنا المتواضع

وعلى رأسهم أساتذة قسم العلوم السياسية

كما نتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة لجهودهم في قراءة هذا البحث المتواضع وتقييم محتواه

لكل هؤلاء أسأل الله عز وجل أن يجزيهم خير الجزاء

وأن يكتب لهم التوفيق والسداد

مـقدمة

مقدمة:

أصبحت الجريمة المنظمة بأبعادها الجديدة تمثل خطرا كبيرا يواجه الدول كافة، سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية فبالرغم من أن الجريمة المنظمة تعتبر ظاهرة قديمة كان يطلق عليها في السابق جماعات المافيا سواء كانت مافيا إيطالية أو أمريكية أو روسية إلا أن أخطارها كانت قليلة نسبيا وتستهدف دول محددة.

في السنوات الأخيرة ومع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة وما شهده العالم من تغيرات كثيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وانفتاح اقتصادي وحرية للتجارة وتلاشي معظم حدود الدول (كالاتحاد الأوروبي) وسهولة تنقل الأشخاص والبضائع بين الدول ليصبح العالم قرية واحدة كل ذلك أدى إلى تطور الجريمة المنظمة وانتشارها لتصبح عابرة للحدود الوطنية وخطراً يهدد معظم دول العالم، ولاسيما الدول النامية كالدول العربية وذلك لقيامها بتقديم التسهيلات الاقتصادية كافة لجذب رؤوس الأموال والمستثمرين وهو ما يكون على حساب رقابة مصدر هذه الأموال إضافة إلى استغلالها لتطور وسائل الاتصال الحديثة كالأنترنت والأقمار الصناعية لصالح أنشطتها وجرائمها التي تسعى من ورائها إلى تحقيق الربح ، كتجارة المخدرات والسلاح والآثار والتحف والاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية وغسيل الأموال وغيرها من الجرائم.

ولا يقتصر أثر الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي بل يتعداه ليهدد الأمن والاستقرار داخل الدول وذلك لعدم ترددها في استخدام وسائلها لتحقيق أغراضها من عنف وتهديد ورشوة، وهو ما يؤدي إلى فشل النظام السياسي والإداري في الدولة، فضلا عن نشرها الفساد بين أفراد المجتمع.

كما تقوم عصابات الجريمة المنظمة بتوظيف الأموال الطائلة التي تحققها في السيطرة على الاقتصاد أو على قطاع منه، وتخفي أنشطتها غير المشروعة بالاستعانة بذوي الخبرة في مختلف المجالات كالقانون والاقتصاد والمحاسبة وهو ما يؤدي في النهاية إلى التأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، وزعزعة الأمن والاستقرار فيها وبالأخص في الدول النامية وهذا ما جعل دول العالم وهيئة الأمم المتحدة تعطي لهذه الجريمة أهمية كبيرة.

روسيا من بين الدول التي تعاني من أخطار الجريمة المنظمة، والتي جعلت من منافسيها يطلقون عليها دولة العصابات أو الدولة التي تتحكم العصابات والتنظيمات الإجرامية بمقاليد حكمها، وعلى شاكلة ذلك إيطاليا، وكولومبيا وغيرها...

وقد ازدهرت الحركات والتنظيمات الإجرامية في روسيا بعد الحرب الباردة، جراء الإصلاحات التي قام بها صناع القرار في تلك الفترة، بحيث عرفت خلايا الجريمة المنظمة توسع وانتشار داخل الدولة الروسية، وكانت

هذه الإصلاحات السياسية، وتدابير صناع القرار وإجراءاتهم، ومحاولتهم في الحد من نشاط الجريمة غير فعالة تجاهها.

بقي الوضع على حاله حتى في فترة حكم يلتسن إلى أن برز فلاديمير بوتين، رجل المخابرات وابن (الكا، جي، بي) وتربع على عرش روسيا، والذي طرح أفكاره ومنطلقاته حول الجريمة المنظمة، رافضا أن تكون روسيا أو أن يطلق على روسيا دولة العصابات أو الدولة التي تسير العصابات شؤونها واخذ في سن مجموعة من التدابير والقوانين ووضع استراتيجيات من شانها أن تحد وتقضي على النشاط وخلايا الجريمة المنظمة داخل روسيا.

1. أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية علمية بالغة في المقام الأول انطلاقا من المتغيرات المراد تحليلها، على اعتبار أن الأقليات أصبحت تحظى باهتمام بالغ من قبل المتابعين والمفكرين خاصة مع ارتفاع وتزايد نشاطات الجريمة المنظمة.

أ. أهمية علمية:

ببروز التحولات الجديدة على الساحة الدولية والتغيير الذي طرأ على النظام الدولي، من مختلف الجوانب، كان لهذا التحول الأثر البالغ في بروز قضايا جديدة على المستوى الداخلي للدول كقضية الجريمة المنظمة والتي أصبحت تهدد امن واستقرار وكيان الوحدات السياسية.

ب. أهمية عملية:

أن الأشكال الحقيقي للدراسة ينطلق من تتبع مسار بداية النشاطات الإجرامية، وسبل مواجهتها، وهو ما يمكن الباحث من استيعاب أبرز التحولات من خلال دراسة أسباب ودوافع بروز وتطور الخلايا الإجرامية داخل الدول بمعنى على المستوى الداخلي والخارجي لهاته الدول.

2. دوافع اختيار الموضوع:

تتجلى الرغبة الذاتية لاختيار الموضوع في مدى الحرص على تناول موضوع ذو علاقة بمجال التخصص الأكاديمي، إضافة إلى اهتمام الباحث بمعالجة مواضيع جديدة أصبحت تمس الدول وتهدد البيئة الدولية.

أ. دوافع موضوعية:

أما الأسباب الموضوعية فتتجلى في الإلمام بالدراسات السابقة إضافة إلى إثراء الجانب النظري لهذه الدراسات حول الجريمة المنظمة، كما يمكن أن تساعد الدراسة، صانع القرار في فهم المتغيرات الحاصلة، ووضع الاستراتيجيات اللازمة بغية إيجاد الحلول أو محاولة التكيف مع قضايا مماثلة.

3. السؤال المركزي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الجريمة المنظمة على مقومات الأمن الوطني الروسي في ظل الاستراتيجية الأمنية الروسية المتبعة في مواجهة التهديدات الأمنية الناتجة عن تفشي ظاهرة الجريمة المنظمة بالفيدرالية الدولية؟

4. الأسئلة الفرعية:

- فيما يمكن حصر الاستراتيجية الروسية في مواجهة الجريمة المنظمة؟
- ما هو الدور الذي لعبه بوتين في إخراج روسيا من محيط دولة العصابات؟
- ما مدى نجاعة الاستراتيجية الروسية في مكافحة الجريمة المنظمة؟
- كيف أثرت الجريمة المنظمة على مقومات الأمن الوطني الروسي؟

5. الفرضيات:

- كلما توسعت الخلايا الإجرامية أثر ذلك على ثوابت الأمن في روسيا.
- نجاعة القرارات السياسية وفعاليتها تمكن روسيا من الحفاظ على أمنها الوطني.
- إن الجريمة المنظمة في روسيا أثرت على مقومات الأمن الوطني بالرغم من الاستراتيجية الأمنية المتبعة في مواجهة الظاهرة.

6. مناهج الدراسة:

أ. المنهج التحليلي:

تبرز أهمية هذا المنهج في قدرته على فهم عمق الظواهر المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحليلها وفق أسس علمية سليمة، حيث يمكن استعمال هذا المنهج في التعريف بالنشاطات الإجرامية وطبيعتها والتعريف أيضا بالسياسة الروسية ومقوماتها والقرارات المتخذة منها تجاه الجريمة المنظمة، ومن ثم تحليل ظاهرة الجريمة المنظمة ومدى انتشارها في روسيا، وأهم الخطط الاستراتيجية لمواجهة ومكافحة هذه الظاهرة.

ب. المنهج التاريخي:

يهدف إلى تبيان السيرورة التاريخية للأحداث من خلال تتبع نشأة وبروز الجريمة المنظمة على المستوى الداخلي للدول أو بصعودها إلى الساحة الدولية وأصبحت كقضية وتهديد يزعزع استقرار الدول وتقلل من أمنها إضافة إلى تتبع مسار مكافحة الجريمة المنظمة داخل روسيا وتعاونها مع الدول الأخرى.

يتم الاعتماد على أسلوب العرض التكنولوجي للأحداث المنبثقة من تفشي الجريمة المنظمة عبر التسلسل الزمني.

ج.منهج دراسة الحالة:

من خلال هذا المنهج يمكن التطرق إلى أمثلة من الواقع، وفي نموذج الجريمة المنظمة في روسيا نتطرق إلى سبل مواجهتها والسياسات المنتهجة من قبل صناع القرار في الحد من انتشارها.

كما يمكن إبراز جهود روسيا رفقة الجهود الدولية الأخرى من اجل القضاء على الجريمة المنظمة والحد من انتشارها وتوسعها إلى دول أخرى.

د. الاقترابات:

- ✓ **الاقتراب الوظيفي:** لمعرفة دور الدولة الروسية في مواجهة الظاهرة.
- ✓ **اقتراب الجماعة:** للتقرب من الذهنية الإجرامية لمختلف الجماعات المكونة للمافيا الروسية.
- ✓ **الاقتراب النسقي:** حتى يتسنى لنا وضع تصور عام حول النسق العام لانتشار ظاهرة الجريمة المنظمة في روسيا وسبل مكافحتها.

7. الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

تنطلق دراستنا من فترة نهاية الحرب الباردة وبروز تهديدات أمنية جديدة على غرار الإرهاب والهجرة غير الشرعية وغيرها...

أما الحدود المكانية فتكون دراسة مركزة على أحد أكبر دول أوروبا عموما وأوروبا الشرقية بوجه خاص، وهي روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي، ومن خلال الدراسة سيتم إبراز الدور الذي لعبته محليا وإقليميا وحتى دوليا.

8. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الجرمة المنظمة خاصة في جانبها القانوني ومن أمثلة ذلك نجد مذكرة ماجيستير لـــ: بن عودة حورية تحت عنوان "الجريمة المنظمة وآليات مكافحتها دوليا" إضافة إلى كتاب "الإرهاب والجريمة المنظمة –التجريم وسبل المواجهة" لـ: إبراهيم ومصطفى سليمان.

9. الخطة:

لمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، ففي الفصل الأول المعنون بـــ: "المقاربة المفاهيمية والمعرفية حول الجريمة المنظمة واستراتيجية مواجهتها"، الذي تم التطرق فيه من خلال ثلاثة مباحث إلى؛ المبحث الأول ماهية الجريمة المنظمة، أما الثاني فتم التطرق فيه إلى ماهية استراتيجية مواجهة الجرمة المنظمة، والمبحث الثالث ففيه تم التعرف على ماهية الأمن.

والفصل الثاني الموسوم بـــ: "تداعيات الجريمة المنظمة على الأمن الروسي"، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، أما الأول تعرفنا فيه على واقع الجريمة المنظمة في روسيا، والثاني ففيه تم سرد معلومات عن محركات الجريمة في روسيا، وفي المبحث الثالث تمت عنونته بـــ: خلفيات الجريمة المنظمة على السياسة الروسية.

أما الفصل الثالث فخصص للتعرف على أبعاد الاستراتيجية الأمنية الروسية في مواجهة الجريمة المنظمة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث أيضا، تمت عنونة المبحث الأول بـ: روسيا والجريمة المنظمة في فترة بوتين، كما جاء المبحث الثاني للتعرف على الاستراتيجية الروسية لمواجهة الجريمة المنظمة، والثالث الموسوم خصص لسرد نتائج الاستراتيجية الروسية في مواجهة الجريمة المنظمة.

الفصل الأول: مقاربة معرفية ومفاهيمية حول الجريمة المنظمة واستراتيجية مواجهتها

تعتبر الجريمة المنظمة شكلا من أشكال الإجرام الجسيم الذي يشكل تحديا خطيرا لأجهزة العدالة الجنائية في العديد من بلدان العالم، حيث أصبحت الجريمة المنظمة بعناصرها الإجرامية الجديدة تجني أموالا طائلة غالبا ما تكون من مصادر غير مشروعة كالاتجار بالمخدرات أو الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل أو استغلال النساء والأطفال أو غسيل الأموال وإدخالها في إطار الاقتصاد المشروع لتصبح أموالا مشروعة وغيرها من الأنشطة الإجرامية، وهو ما جعل قوة الجريمة المنظمة تزداد يوما بعد يوم ولم تعد مقتصرة على الدول النامية فقط بل أصبحت آثارها تطال الدول المتطورة، مما جعل هذا التهديد الأمني اللاتماثلي أحد أهم المشاكل الرئيسة والهامة التي تواجه المجتمع الدولي.

المبحث الأول: ماهية الجريمة المنظمة

على الرغم من الخطورة البالغة للجريمة المنظمة ومع تعدد الدراسات التي تناولت ظاهرة الإجرام المنظم سواء كانت هذه الدراسات على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي إلا انه لا يوجد حتى الآن تعريف جامع متفق عليه لهذه الجريمة وذلك بسبب تعدد أنواع وأشكال الجريمة المنظمة.

المطلب الأول: تعريف الجريمة المنظمة

تعددت الجهود الدولية لتعريف الجريمة المنظمة وسنتناول فيما يلي أهم الجهود التي قيل بها في هذا الصدد: [1]

1. تعريف الإنتربول للجريمة المنظمة:

انتهت الندوة الدولية التي عقدها الإنتربول حول الجريمة المنظمة بفرنسا في (مايو من سنة 1988م) إلى تعريف الجريمة المنظمة بأنها جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، وتهدف بصفة أولية إلى تحقيق الربح، ولو تجاوزت أنشطتها الحدود الوطنية.[2]

2. تعريف الاتحاد الأوروبي للجريمة المنظمة:

وضعت في (سنة **1993**) مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بالاتحاد الأوروبي تعريفا للجريمة المنظمة بأنها: (جماعه مشكلة من أكثر من شخصين تمارس نشاطاً إجراميا بارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو مدة غير محددة ويكون لكل عضو فيها مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي، وتهدف للحصول على

[1] شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م، ص 16.

2 محمد أبو بكر الرازي، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، 1989م، ص 89.

السطوة أو تحقيق الأرباح وتستخدم في ارتكابها الجريمة العنف والتهديد، والتأثير على الأوساط السياسية والإعلامية والاقتصادية والهيئات القضائية. [1]

3. تعريف المؤتمر الدولي السادس عشر للأمن الوطني:

اهتم المؤتمر الدولي السادس عشر والمنعقد في (بودابست في سبتمبر من عام **1999**م) بتحديد عدة خصائص تتوافر في الجريمة المنظمة يسبقها شرط ضروري هو الهدف من الجريمة وهو الحصول على الربح أو الوصول إلى السلطة أو الاثنين معا، وذلك من خلال استخدام مستوى عال من التنظيم.[2]

4. تعريف هيئة الأمم المتحدة للجماعة الإجرامية المنظمة:

بسبب الخطر العالمي الذي تمثله الجريمة المنظمة أصدرت هيئة الأمم المتحدة اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي عرفت هذه الجريمة في مادتها الثانية بأنها: "جماعه ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من اجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".[3]

المطلب الثاني: خصائص الجريمة المنظمة وآثارها

يتضح لنا من تعريف الجريمة المنظمة عدة أشياء تبين لنا دوافعها، فالجريمة المنظمة تضم مجموعة أفراد لكل منهم دور محدد، الأمر الذي يعني أن هذه الجريمة من قبيل الجرائم الجماعية التي يشترك عدد من الناس في التحضير لها وارتكابها، وتستخدم العنف والإرهاب لتحقيق أهدافها التي تسعى إليها بالطرق المشروعة وغير المشروعة كافة.

أولا. خصائص الجريمة المنظمة:

وتأتي الخطورة في هذه الجريمة من كون القائمين عليها من رؤساء ومخططين ومنظمين يحصنون أنفسهم مما يجعل من الصعب مواجهتهم بالوسائل التقليدية لمكافحة الجريمة ما لم يتم العلم بما يميز هذه الجريمة من خصوصية.[4]

1. من حيث الهيكل والبنيان:

---

[1] محمد أبو بكر الرازي، **مختار الصحاح، مرجع سابق**، ص 89.

[2] فائزة يونس الباشا، **الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية**، دار النهضة العربية، القاهرة،2002م، ص30.

[3] محمود شريف بسيوني، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2004م، ص11.

[4] **المرجع نفسه**، ص 12.

1-1- عدد الأعضاء:

اشترطت بعض التشريعات عدداً معيناً من الأشخاص لكي توصف الجماعة الإجرامية على أنها منظمة، مثل قانون العقوبات الإيطالي وتعريف الاتحاد الأوروبي والذي اشترط أن تكون الجماعة مكونه من ثلاثة أشخاص فأكثر لكي توصف بأنها جماعة إجرامية منظمة.

في حين أن هناك عدداً من التشريعات لم تضع عدداً معيناً من الجناة حتى توصف الجماعة الإجرامية على أنها منظمة مثل القانون الفرنسي والألماني.[1]

واشترطت اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المادة الثانية أن تكون الجماعة مؤلفه من ثلاثة أشخاص فأكثر لكي توصف بأنها منظمة وهو في نظرنا العدد اللازم لكي توصف الجماعة الإجرامية بأنها منظمة نظرا لما يقتضيه البناء الهيكلي للجماعة.[2]

1-2- التنظيم:

يعتبر التنظيم الصفة الرئيسة للجريمة المنظمة عبر الوطنية ويقصد به: ترتيب وتنسيق وجمع الأعضاء داخل بنيان أو هيكل شامل ومتكامل قادر على القيام بأعمالها الإجرامية، ويكفل هذا التنظيم خضوع الأعضاء إلى نظام سلطوي رئاسي، بحيث يكون الأعضاء تحت قيادة زعيم أو قائد أو لجنة عليا تكون مسئولة عن اتخاذ القرارات وتوجيه الأعضاء لتحقيق أهداف الجماعة الإجرامية، كما يتيح التنظيم لأعضاء الجماعة الإجرامية علاقة تكون قائمة على التدرج في القوة طبقا لمدى كفاءة تنظيمها.[3] لذلك تتميز الجماعة المنظمة بتوزيع العمل بين أعضائها وهذا التوزيع هو من أنماط ظاهرة الإجرام المنظم ولا يشترط أن يتخذ الهيكل التنظيمي شكلاً معيناً أو أن يعلم كل عضو باختصاص أو أدوار بقية الأعضاء، لذلك عادة ما تكون هذه الهياكل التنظيمية سرية.[4]

1-3- التخطيط:

يعتمد أسلوب العمل داخل عصابات الجريمة المنظمة بالدرجة الأولى على التخطيط، بحيث لا تعتمد على عمل شخص واحد بل على عمل جماعي يقوم على تقسيم الأدوار بدءا من الإعداد حتى التنفيذ، حيث تقوم بدراسة ما هو متوافر من إمكانيات ووضع خطط دقيقة لتنفيذها بكفاءة، وتستعين لأجل ذلك بذوي

---

[1] طارق سرور، **الجماعة الإجرامية المنظمة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م، ص 64.

2 المرجع نفسه، ص 65.

[3] شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م، ص 71.

4 **المرجع نفسه**، ص 72.

الخبرة والاختصاص في المجالات والتخصصات المختلفة والتي تفيدها، سواء كانت إدارية أو قانونية أو اقتصادية أو حتى سياسية وذلك بهدف تطوير أسلوب عملها وتنمية قدراتها.[1]

1-4- البناء الهرمي المتدرج:

يعتبر الهيكل التنظيمي الهرمي من الخصائص المهمة التي تميز معظم المنظمات الإجرامية، وهو ما يجعل من الاستحالة ضبط قادة هذه المنظمات متلبسين بارتكاب عمليات إجرامية، كما يجعل من الصعب إثبات ارتباطهم بأية أنشطة إجرامية محددة.[2]

ويختلف هيكل تلك الجماعات باختلاف نشاطها وطبيعتها والبيئة الثقافية التي تنبع منها، فهناك الجماعات المؤلفة من عدد من العائلات والتي يكون لها تسلسل هرمي وهي تشبه في ذلك النقابات، مع ملاحظة أن اختيار الأعضاء في السابق كان يتم على أساس عائلي*، ولكن في الوقت الحالي هناك تنظيمات إجرامية تضم مجرمين من أصحاب السوابق دون أن يكون الأساس العائلي ضروريا، كما أن هناك جماعات تقوم على أساس عرقي، ويكون الانتساب فيها على هذا الأساس.

ويحكم هذا البناء نظام صارم لا يعرف الرحمة أو التسامح وهو ما عبر عنه البعض بقاعدة الصمت، حيث يلتزم أعضاؤها لأجل خدمة أغراضها بعدم إفشاء الأسرار والولاء التام حتى الموت.[3]

2. من حيث طبيعة النشاط:

2-1- الاحتراف:

يعتبر الاحتراف من أخطر نماذج العمل الإجرامي، حيث عادة ما يكون أعضاء الجماعة الإجرامية المنظمة من فئة المحترفين في ارتكاب الجرائم، ويملك هؤلاء المحترفون مهارة وقدرة فائقة ودناءة في تنفيذ الأعمال الإجرامية وقد يصل هذا الاحتراف إلى تخصص أعضاء المنظمات الإجرامية في نشاط معين بحيث يكون كل تنظيم إجرامي متخصصاً في ارتكاب جرائم معينه، فتجد من هو متخصص في المخدرات أو الرقيق أو السلاح وغيرها من الجرائم المختلفة التي تمارسها تلك المنظمات، وتجد أن معظم الذين لا يملكون هذه الصفة سرعان ما ينكشف أمرهم ويجدون أنفسهم في قبضة العدالة.

2-2- الاستمرارية:

---

1 شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة، مرجع سابق**، ص 75.

2 نسرين عبد الحميد نبيه، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006م ص57

* مثال ذلك العائلات المافيا الإيطالية المنتشرة في و. م. أ. وكذلك عائلات المافيا القادمة من أمريكا اللاتينية والمافيا الصينية.

3 شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة**، مرجع سابق، 2001 ص54

يقصد بالاستمرارية استمرار عمل المنظمة بغض النظر عن حياة أي فرد فيها حتى ولو كان رئيسا وهو ما يعني أن الرؤساء الذين يتوفون يأتي بدلا منهم رؤساء جدد، لذلك تستمد هذه التنظيمات الإجرامية صفة الاستمرارية من نشاطها وليس حياة أعضائها ورؤسائها، لأن العبرة في استمرارية الجماعة الإجرامية المنظمة هي مباشرتها لأنشطتها المشروعة وغير المشروعة وليس حياة أي فرد فيها.[1]

2-3- استخدام العنف:

عادة ما تقوم التنظيمات الإجرامية باستخدام العنف أو التهديد باستخدامه ويصل هذا العنف في أغلب الأحوال إلى القتل أو خطف الأشخاص وهي قد تمارس هذا العنف على الأشخاص العاديين لإخضاعهم لسيطرتها أو تجاه أعضاء التنظيم الذين يخالفون الأوامر سواء بإبلاغ السلطات العامة أو الحصول على منفعة شخصية على حساب أعضاء التنظيم كما يمكن أن تمارسه على المنافسين الجدد من التنظيمات الإجرامية الأخرى[2]، والتي تدخل مناطق تخصص أو نفوذ العصابة، ولا يقتصر عنف هذه التنظيمات على الأشخاص بل يمتد إلى ذويهم وممتلكاتهم كما تمارس الجماعات الإجرامية المنظمة عنفها على كل من يشكل عقبة في طريقها لتحقيق أغراضها المشروعة وغير المشروعة.

أصبحت الجريمة المنظمة عبر الوطنية تمثل أحد الأخطار التي تهدد الأمن، والاستقرار على المستويين الدولي والوطني وذلك بسبب ما يصدر عنها من أعمال تؤدي إلى ضعف مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عما تسببه من فقدان الثقة في العملية الديمقراطية، لتأثيرها على أصحاب النفوذ السياسي.

ولا يقتصر أثرها على المستوى الوطني بل يتعداه إلى المستوى الدولي لما تقوم به من أنشطة غير مشروعه عابره للحدود الوطنية.

إذاً الجريمة المنظمة عموما والجريمة المنظمة عبر الوطنية على وجه الخصوص تمثل أثارهما خطرا كبيرا على جميع دول العالم وذلك لاستغلالهما سهولة التنقل بين دول العالم فضلا عن العولمة وحرية التجارة.[3]

ثانيا. آثار الجريمة المنظمة:

1. آثار الجريمة المنظمة على المستوى الدولي:

---

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق**، ص62.

[2] طارق سرور، **الجماعة الإجرامية المنظمة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م، ص54.

[3] احمد إبراهيم مصطفى سليمان، **الإرهاب والجريمة المنظمة التجريم وسبل المواجهة**، (د، ن)، 2006م، ص117.

تمثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية على المستوى الدولي خطراً على سيادة الدولة واستقرارها الأمني من خلال قيام عصابات الجريمة المنظمة باختراق سيادة الدول على أراضيها عن طريق أنشطتها غير المشروعة سواء كانت تعتبر هذه الدول ممراً لأنشطتها أو هدفاً رئيساً لها وهو ما يستلزم اختراق أجهزة هذه الدول القانونية والإدارية وغيرها للمحافظة على أنشطتها.[1]

كما أصبحت الجريمة المنظمة تهدد كيان الدول واستقلالها، فنظرا للأموال الطائلة التي تحققها من أنشطتها المشروعة وغير المشروعة وتنظيمها الدقيق وقدرتها على اختراق أجهزة الدولة مما قد يولد دولة غير شرعية داخل دولة. وقيل: أن الجريمة المنظمة دولة داخل دولة.*

فضلا على أن الجريمة المنظمة قد تؤثر على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، حيث ساعدت العولمة والانفتاح الاقتصادي بين الدول على ظهور عصابات للجريمة المنظمة تمارس أنشطتها متخفية وراء شركات دولية متعددة الجنسيات مما قد يؤثر على العلاقات بين الدول.[2]

2. آثار الجريمة المنظمة على المستوى الوطني:

للجريمة المنظمة آثار كبيرة على المستوى الوطني سواء كانت من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو حتى على مستوى الأفراد ومن هذه الآثار:

✓ **الناحية الاقتصادية:**

تقوم عصابات الجريمة المنظمة على المستوى الاقتصادي، بالسيطرة على قطاع ما من الاقتصاد أو على الاقتصاد بأكمله وذلك بسبب ما تملكه من مبالغ طائلة، فضلا عن قيامها بالسيطرة على المسئولين في القطاع الخاص عن طريق الرشوة أو الابتزاز، وكذلك تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالتهرب الضريبي والتشجيع على المعاملات المشبوهة،[3] كما تقوم بعمليات غسيل الأموال لإخفاء مصادر أموالها غير المشروعة وهو ما يؤدي في النهاية إلى الخسائر الاقتصادية على مستوى الأفراد والشركات وحتى على مستوى الاقتصاد بأكمله.

✓ **الناحية السياسية:**

تؤدي الجريمة المنظمة على المستوى السياسي إلى فقدان الثقة في العملية الديمقراطية، لقيامها بالسيطرة على هذه العملية وإفسادها عن طريق رشوة وابتزاز المسئولين وأصحاب القرار السياسي في الدولة، واختراق

---

[1] طارق سرور، **الجماعة الإجرامية المنظمة، مرجع سابق**، ص 73.

* يقصد بها كيان منظم موازي لدولة يكسر قاعدة احتكار استخدام القوة المكفول للدولة وحدها.

[2] **المرجع نفسه**، ص 75.

[3] احمد إبراهيم مصطفى سليمان، **الإرهاب والجريمة المنظمة التجريم وسبل المواجهة، مرجع سابق**، ص118.

الأحزاب والتنظيمات السياسية للوصول للسلطة والحفاظ على مصالحها مما يؤدي في النهاية إلى تشويه العملية الديمقراطية وسقوط الأنظمة السياسية في هذه الدول.[1]

✓ **الناحية الاجتماعية:**

تؤدي الجريمة المنظمة إلى تفشي الفساد بين أفراد المجتمع، وانتشار الرشوة وظهور اللاأخلاقيات وضياع القيم مما يؤدي إلى هدم كيان الأسرة وتفكيكها إضافة إلى ما تسببه أنشطة الجريمة المنظمة كتجارة الرقيق من إهدار لآدمية الإنسان وكرامته وتفش للأمراض كما تؤدي تجارة المخدرات إلى تدمير المجتمع وبالأخص فئة الشباب، بالإضافة إلى فقدان الأمن وانتشار العنف نتيجة ضعف الأجهزة الأمنية في مواجهة الجريمة المنظمة.[2]

المطلب الثالث: دوافع وأشكال الجريمة المنظمة

أولا. دوافع الجريمة المنظمة:

1. الربح:

يعتبر هدف الربح هو الدافع والمحرك الأساسي لأعضاء الجريمة المنظمة، وهو ما يميزها عن غيرها من التنظيمات الإجرامية ويجعلها تمارس نشاطاتها المشروعة وغير المشروعة والتي تدر الأرباح الطائلة كتجارة المخدرات والسلاح والاتجار بالبشر، ولا توجد حتى الآن إحصائيات وأرقام مؤكدة تقدر حجم الأرباح الهائلة التي تحققها هذه التنظيمات على مستوى الدولة، إلا أن بعض الخبراء الدوليين يؤكدون أن قيمة هذه الأرباح تتراوح بين (300 إلى 500 بليون دولار) في العام الواحد، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد يتم استثمار هذه الأموال في مشاريع مشروعة مثل الفنادق والمطاعم والشركات المتعددة الجنسيات والمقاولات الكبرى.[3]

2. الدخول في تحالفات استراتيجية:

بسبب زيادة الأعمال الإجرامية التي تمارسها المنظمات الإجرامية في مناطق متعددة من العالم كان لابد لهذه التنظيمات أن تدخل في تحالفات استراتيجية بين بعضها وذلك من خلال إبرام اتفاقيات فيما بينها حتى تحمي نشاطها الذي تمارسه في الدول الخاضعة إلى نفوذ تنظيم إجرامي آخر،[4] أو تنظيم عمليات التسويق لما تنتجه من مواد مشروعة وغير مشروعة وكان لهذه التحالفات الإستراتيجية الأثر في تعزيز قدرتها على المواجهات الأمنية والقضاء على العنف الذي كان دائرا بينها بالإضافة إلى الشراكة في اقتسام الأرباح والخسائر.

---

[1] محمود شريف بسيوني، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2004م، ص ص 17-18.

[2] **المرجع نفسه**، ص 19.

[3] **نفسه**، الصفحة نفسها.

[4] طارق سرور، **الجماعة الإجرامية المنظمة، مرجع سابق**، ص73.

هذه خصائص الجريمة المنظمة والتي تميزها عن غيرها من الجرائم لما حققته لها من نفوذ وقوة وذلك لقيامها على أسس قوية أدت إلى تماسك بنيانها الداخلي وأسهمت في تفاقم خطرها والأضرار الناجمة عنها. [1]

ثانيا. أشكال الجريمة المنظمة:

لقد تطورت الجريمة المنظمة على مستوى العالم لدرجة تشابك وتشابه بعض الجرائم والتي ما فتئت في ظل العولمة أن اكتست الطابع المنظم والمهيكل باعتمادها على سلسلة من التنظيمات والهيئات ذات التنسيق فيما بينها وفي محاولة الكشف عن النشاطات غير الشرعية التي تمارسها جماعات الإجرام المنظم وجب أولا ذكر أهم الأشكال والأنواع للجريمة المنظمة العابرة للحدود وتجدر الإشارة إلى انه قد تختلف حسب شكل الجريمة وان كان بينها بعض التقارب مثل: جرائم تبييض الأموال، الجرائم الإرهابية أو الاتجار بالأسلحة أو المتاجرة غير المشروعة بالمخدرات فنجدها تتسم بـ:

- ✓ اللصوصية ذات الطابع العنيف لجمع الأموال بالقوة، حجز الرهائن، السطو بالسلاح...الخ
- ✓ الجنوح الاحتراف والذكي مثل: النصب، الابتزاز، التهديد، تهريب الأسلحة، سرقة وتهريب السيارات، تبييض الأموال، الغش والتدليس في الإعلام الآلي...
- ✓ جرائم الأعمال مثل تبييض الأموال، الغش الضريبي، الرشوة، استغلال النفوذ، انتهاك الولاء في علاقات العمل، خيانة الأمانة، وهذا النوع من الإجرام يرتكب بمناسبة ممارسة النشاطات المهنية.
- ✓ ونظرا لتشعب وتطور أساليب الجريمة المنظمة ارتأينا التركيز على أهم هذه الجرائم وأكثرها اتصالا بالجريمة الإرهابية تجاه هذه الجرائم.[2]

1. جريمة تبييض الأموال:

هي العملية التي يحاول من خلالها مرتكبو الجرائم المختلفة إخفاء حقيقة مصادر هذه الأموال الناتجة عن هذه الأعمال غير القانونية وطمس هويتها بحيث يصعب التعرف على ما إذا كانت هذه الأموال ناتجة عن أعمال غير مشروعة أم لا.

والهدف من هذه العمليات هو تحويل السيولة النقدية الناتجة عن هذه الأعمال إلى أشكال أخرى من الأصول بما يساعد على تامين تدفق هذه العائدات المالية غير المشروعة بحيث يمكن فيما بعد استخدامها أو استثمارها في أعمال مشروعة وقانونية.

---

[1] فائزة الباشا، **الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، مرجع سابق**، ص 75.

[2] **المرجع نفسه**، ص 75.

ويختلف المفهوم فيما بين الدول، ففي حين يأخذ البعض بالمفهوم الواسع من حيث اعتبار العائدات المالية لكافة الأعمال الإجرامية سبيلا لتبييض الأموال (تجارة وتهريب المخدرات وتجارة الرقيق والإرهاب والرشوة والفساد السياسي، والدعارة وتجارة السلاح وغيرها من الجرائم والأعمال غير المشروعة).[1]

بالمفهوم الضيق حيث تقصر هذه العمليات على محاولات إخفاء العوائد المالية لتهريب المخدرات فقط دون بقية الجرائم.

وعلى الرغم من أن ظاهرة تبييض الأموال لا تعتبر ظاهرة جديدة بل يمكن إرجاعها إلى العديد من العقود الماضية إلا أن هذا المفهوم ظهر في البداية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد السبعينيات إثر فضيحة واترجايت (WALTERGATE) حيث ظهرت الدعوة آنذاك إلى أهمية تتبع مسار عائدات أموال هذه الفضيحة، بهدف التعرف على مرتكبيها والمتورطين فيها وتجدر الإشارة إلى أن تزايد أهمية البنوك المراسلة أي أن يكون لبعض البنوك حسابات لدى بنوك أخرى على المستوى العالمي في سبيل تسهيل عمليات التسوية والمقاصة قد أدى إلى تزايد عمليات تبييض الأموال على المستوى الدولي.[2]

ولقد أظهرت التحقيقات التي أجريت عام 1999 تورط بنك نيويورك ذلك أن إيداع الأموال في هذه البنوك المراسلة يساعد على إخفاء مصدرها الحقيقي ومدى شرعيتها ومن ثمة المساعدة في تبيض الأموال.

وعادة ما تضم عمليات تبيض الأموال رؤوس أموال ضخمة إذا ما قورنت بأي مشروعات اقتصادية أخرى فعلى سبيل المثال وطبقا لدراسة أعدتها جريدة الفينانشيال تايمز في 1994/10/18 تبث أن أي زيادة في معدلات الجريمة لأي دولة يصاحبها بالضرورة وبنفس القدر من الزيادة انخفاض في الطلب على العملة أي أن عمليات.[3]

فحسب قوانين البنك المذكور فإن قيمة مالية كبيرة مثل التي أريد تحويلها لا يتم التصرف فيها أو تحويلها إلا بأمر من السلطات الإدارية العليا للبنك. ومهما يكن من أمر، فإن اكتشاف مثل هذه العمليات غير الشرعية دفع إلى الواجهة بالعديد من التساؤلات والتي من بينها: على أي مستوى اتخذت القرارات؟

تبيض الأموال بدأت في تغيير أساليبها المتبع وابتكار أساليب جديدة بعيدا عن البنوك المعتادة وتوجهت إلى الأسواق المالية الأخرى مثل الأنترنت أو حتى أسلوب المقايضة كاستبدال الأسلحة مقابل المخدرات مثلا وهنا تكمن أهمية وخطورة المسألة فالجريمة أو النشاط المستتر وتبيض الأموال يصعب قياسهم وفي نفس الوقت

---

[1] شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة، مرجع سابق**، ص ص 90-91.

[2] عادل الكردوسي، **التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني**، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، 2005م، ص 139.

[3] عادل الكردوسي، **التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني، مرجع سابق**، ص 112.

يؤدون إلى تعكير صفو البيانات الاقتصادية العادية بأي مجتمع كما أن مسألة تحديد هوية الدولة مصدر الأموال القدرة والعملة الأصلية المستخدمة تعد من الأمور الأساسية التي توضح مسار السياسة النقدية وحيث أن هذه المسألة من الصعب معرفتها فإن النتيجة تكون انتقال الثروات من دولة إلى أخرى بسبب عمليات تبيض الأموال بما يضلل البيانات المالية والنقدية بها.

2. الإتجار غير المشروع بالأسلحة:

لقد ازداد الطلب على الأسلحة نتيجة للحروب الداخلية المتزايدة والمواقف السياسية والنشاطات الإجرامية الخارجة عن القانون، وفي ظل بعض الظروف تحتاج الأفراد والجماعات الصغيرة إلى الأسلحة للدفاع عن أنفسهم عندما تفشل القوات الأمنية التابعة للدولة عن توفير الحماية اللازمة لهم أو أنها تكون غير راغبة في القيام بذلك وهو ما ساعد على انتشار صناعة وبيع الأسلحة بطرق غير مشروعة.

وتتمثل علاقة هذه الجريمة بالنشاطات الإجرامية الأخرى في أنها تتخذ شكلا اقتصاديا يسبب في توجيه الأسلحة الصغيرة والخفيفة ضد المجتمع نفسه.[1]

ويقصد بالأسلحة الخفيفة تلك الأسلحة التي تستخدمها مجاميع القوات المسلحة ومن بينها قوات الأمن الداخلي لغايات كثيرة منها الدفاع عن النفس والقتال على مدى متوسط أو قريب والرمي المباشر وغير المباشر والتصدي للدروع والطائرات ضمن المدى القريب، وهي الأسلحة المصممة للاستعمال الشخصي أما الأسلحة الخفيفة في تلك المصممة للاستخدام من قبل مجموعة أشخاص يعملون كفريق.[2]

إن المعدل المرتفع للعنف في المدن ونشاطات المافيا والجماعات الإجرامية الأخرى كلها تعتمد على الاستخدام المألوف لهذه الأسلحة المميتة للحماية والعقاب والتوسع.[3]

وقد أصبح هذا الخطر أكثر صعوبة لأن الأسلحة الموجودة لدى جهات غير حكومية خاصة الإرهابيين والمتطرفين الذين يحصلون عليها في عمليات شراء سرية من الأموال الوفيرة التي يجنونها من نشاطاتهم الإجرامية تزيد بشكل كبير عن الأسلحة الموجودة لدى قوات الأمن والهيئات التي تشرف على تنفيذ القانون في البلد. كما أن ملاحقة توزيع هذه الأسلحة والحد منه يسببان مشكلة كبيرة من الناحية العسكرية ز كذلك من الناحية الإنسانية كونها تمثل خطرا ليس فقط سلامة وأمن الأفراد والمجتمعات وإنما على الأمن الدولي.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 114.

[2] اليمامة الحربي، **مجلة الفتوى والتشريع**، العدد الثاني عشر، الكويت، 2004م، ص 186.

[3] عادل الكردوسي، **التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني، مرجع سابق**، ص 112.

ولذلك فقد تم اقتراح العديد من المؤتمرات والبرامج والوسائل الهادفة إلى الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة إذ أصبحت الأسلحة موضوعا لما يقارب اثني عشر قرارا ووثيقة للأمم المتحدة كونها اعتبرت الآن السبب الأساسي للموت في الصراعات المسلحة استنادا إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[1]

ولقد تصاعدت وتيرة الأعمال الإرهابية ولم تعد الأسلحة الخفيفة بالسلاح المعتاد للإرهابيين، فقد نفذت مجزرة الأقصر في مصر ببنادق هجومية فعالة جدا (مات فيها 62 من الأبرياء) وهذا ما يعكس الحاجة ليست فقط لمحاربة الإرهاب ولكن للحد من تداول الأسلحة الخفيفة أيضا.

وفي إطار جهود محاربة الإرهاب والجريمة أصبحت مسألة التعاون الإقليمي شأن هذه القضية مطلبا ضروريا يجب يستند إلى استراتيجية إقليمية.[2]

3. جرائم المخدرات:

لقد أصبح أمرا مستقرا عليه أن القضاء على جريمة المخدرات بتقضي بالضرورة إيجاد أطر تعاون وتنسيق دولي وذلك نظرا للطابع المنظم العابر للأوطان لهذه الجريمة، كما أن خطورتها لم تعد تقتصر على الإضرار بالصحة، وإنما أصبحت هذه التجارة وسيلة لدعم المنظمات الإرهابية، وهي العلاقة التي تم تأكيدها في إطار أعمال اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث أجمعت الدول الآسيوية المتدخلة في إطار مناقشات اللجنة.

وقد توجهت هذه المنظمات الإجرامية إلى الاتحاد مع منظمات إرهابية وجماعات مسلحة متطرفة لتشكل ما أصبح يعرف باسم تحالف الإرهاب والمخدرات والتي تروج لتجارة المخدرات والمتاجرة غير الشرعية بالأسلحة وتبييض الأموال، والإرهاب.[3]

وفي الجزائر مثلا لم يكن خطر آفة المتاجرة في المخدرات مخيفا خلال العشرية التي سبقت ظاهرة الإرهاب، والمتاجرة بالمخدرات عادة ما تقترن بالأشكال أخرى من الجريمة المنظمة كالإتجار غير المشروع في الأسلحة، تزوير واستعمال المزور، تبيض الأموال والحصول على أملاك عقارية تحول فيما بعد كملجأ للتخطيط والاتصال سعيا لتحقيق الأعمال المحضرة.[4]

---

[1] فايز الظفيري، **مواجهة جرائم غسيل الأموال**، مجلس النشر العلمي، الكوت، 2004، ص 44.

[2] اليمامة الحربي، **مجلة الفتوى والتشريع، مرجع سابق**، ص 271.

[3] حكم الطعن بالتمييز رقم 685-2005 جزائي، جلسة 2005/1/30م، الكويت، غير منشور.

[4] فايز الظفيرى، **مواجهة جرائم غسيل الأموال، مرجع سابق**، ص 46.

المبحث الثاني: ماهية الاستراتيجية

العديد من العلوم الإنسانية والاجتماعية المتعلقة بالإنسان لديها فرضية وهي ادعاء الفهم والإدراك لظاهرة ما أكثر من هؤلاء الذين يعيشونها. والاستراتيجية هي إحدى هذه العلوم الإنسانية التي تؤمن بهذه الفرضية. إنها تحاول أن تكون علما شاملا يقود جميع أنواع الصراعات، ولكن مهما كان تعريفها أو اختلفنا فيه مع الآخرين فهي عمل "نبيل" لا يمارسه إلا نخبة من الناس لهم مستوى عال من المسؤولية وأهمها العلمية والمعرفية. لقد طرأ على علم الإستراتيجية تحولات مختلفة وكثيرة، فقد تحدث " هيربرت روزينسكي" في الماضي عن الإستراتيجية الفطرية "الغريزية"، أما في العصر الحديث فقد تحول علم الإستراتيجية إلى مادة تدرس في الأكاديميات العسكرية وبهذا تكون قد تحولت الإستراتيجية إلى "علم الإستراتيجية" أو "الإستراتيجية العلمية".

المطلب الأول: مفهوم وتطور الاستراتيجية

أولا. مفهوم الاستراتيجية:

يمكن أن تكون الإستراتيجية "فن" كما هي علم وذلك أثناء تطبيقها وممارستها عمليا. في الاشتقاق الروسي، وبشكل دقيق هناك تمييز مثلا في المجال العسكري بين النظرية العسكرية والعمل العسكري: "كل قطاع، وكل مستوى في الحقل العسكري له هذين الجانبين، النظري والعملي".

إن كل نشاط أو فعل يكون مقادا من خلال القوانين، والمبادئ والطرائق، وهذا الفعل أو النشاط يقام أولا من خلال النظرية. ثم يأتي الفعل والممارسة ليزيد من غنى النظرية، إذا في "التخطيط الاستراتيجي" لا بد من معرفة الكثير نظريا من أجل الحصول على القليل عمليا.[1]

إنها حقيقة أبدية، يقول الاستراتيجي الصيني الشهير" Sun Zi":" إن الأكثر تميزا من القادة بيننا هم هؤلاء الأكثر حكمة والأكثر استشرافا ورؤية". بعد عشرين قرنا من مقولته يأتي القانون العسكري الياباني متأثرا بشكل عميق بهذه المقولة وليفرض على العسكريين " العسكر يجب أن يعرفوا في نفس الوقت الفنون والنظريات العسكرية". ثم يأتي "فريدريك الثاني " في أوربا ليؤكد أن "قراءة الأدب والرسائل الجميلة هي ضرورية لهؤلاء الذين في الحياة العسكرية".

هناك ضرورة قصوى لقراءة الإستراتيجية "كعلم" من أجل الحصول على تطبيق عملي في غاية الكمال والحصول على الإستراتيجية "كفن" في أرقى أشكالها، هنا يرى بعض الاستراتيجيين الفرنسيين:" النظرية التي تريد دائما السير بشكل مزدوج مع التجربة فإنها ستسقط آنيا أو لاحقا وستهمل"، إذا هنا نرى التركيز على

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009، ص 43.

المعرفة النظرية كسابقة على العمل التنفيذي وهذه من حقائق الفكر الاستراتيجي، وللاستراتيجية قواعدها كبقية العلوم والفنون، وهي متغيرة ولكنها ثابتة في بعضها، والجهل بقواعدها لابد أنه يقود إلى السقوط.[1]

إن كلمة استراتيجية هي خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتمادا على التكتيكات والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير وعندما نسمع أو نقرا كلمة استراتيجية يخطر إلى ذهننا التعبير العسكري لهذه الكلمة ولكنها الآن تستخدم بكثرة في سياقات مختلفة مثل الإستراتيجية العسكرية الوطنية التسويقية...الخ.

ويعود أصل الكلمة من اليونانية (ستراتيجوس) التي تعني الآمر العسكري في عهد الديمقراطية الأثينية ومن ناحية أخرى فقد تطور مفهوم وتعريف كلمة استراتيجية تختلف عبر عصور التاريخ العسكري وفقاً لاختلاف وتطور التقنية العسكرية في كل عصر عن الآخر، ووفقاً لتباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد أو مفكر، ومن هنا تنبع الصعوبة لتقديم تعريف جامع لكلمة استراتيجية، لأنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه حتى الآن لهذه الكلمة، لأن الإستراتيجية تتطور تبعاً لتطور الاقتصاد والسياسة والعلوم، وتستفيد من أحدث ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا عند إعداد واستخدام القوات المسلحة في الحرب . لذلك نجد أن لكل دولة خلال فترة معينة استراتيجية عسكرية خاصة بها تتوقف على العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والجغرافية، وأن أية استراتيجية فعالة يجب أن تبنى على الخبرة والاستفادة من دروس الماضي وأن تصاغ وتوضع في إطار مناسب للمستقبل وأشير إلى انه يوجد اختلاف بين المدرسة الشرقية والغربية بالنسبة لتعريف الإستراتيجية واليك بعض التعريفات الخاصة بمفكرين غربيين وعرب.[2]

1- كلاوزفيتش: يعرف الإستراتيجية بأنها فن استخدام الاشتباك من أجل هدف الحرب .وقد عاب الكاتب العسكري البريطاني ليدل هارت على تعريف كلاوزفيتش للاستراتيجية ومن عيوبه أنه يدخل هذه الفكرة في حقل السياسة أو في أعلى مستوى لقيادة الحرب، وهذه أمور تتعلق بمسؤولية الدولة لا بحدود عمل القادة العسكريين الذين تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذها، والعيب الآخر هو تحديده لمعنى الإستراتيجية فيما يتعلق باستخدام المعارك فقط أي تكريس كل الاعتبارات والإمكانيات في الحرب للبحث عن المعركة التي تحقق الحل الحاسم بقوة السلاح.

[1] محمد فهمي عبد القادر، **مدخل إلى دراسات الاستراتيجية**، ط1، عمان، دار مجدلاوي، 2009، ص 14.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة، مرجع سابق**، ص 44.

2- ليتريه (فقيه فرنسي): هي فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب تحشيد أكبر عدد من القطعات فيها لضمان النجاح في المعارك.[1]

3- ليدل هارت (فقيه بريطاني): هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة وسرعان ما أدرك ليدل هارت بأن تعريفه هذا لم يحط بجميع المفاهيم المتزايدة باستمرار في عددها وحجمها، لذلك يرى الجنرال بيرغالوا أن ليدل هارت أضاف أخيراً إلى تعريفه السابق (أن التعبية هي التطبيق العملي للاستراتيجية في مستوياتها الدنيا، وإن الإستراتيجية هي التطبيق العملي للاستراتيجية العامة في مستوى أدنى.

4- أما المفهوم الأمريكي فقد عرف دليل ضباط أركان القوات المسلحة الأمريكية لعام 1959 الإستراتيجية بأنها (فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها).[2]

المدرسة العربية:

أ. المدرسة المصرية: تعرف الإستراتيجية على أنها أعلى مجال في فن الحرب وتدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح وهي أسلوب علمي نظري وعملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة واستخدامها في الحرب معتمداً على أسس السياسة العسكرية كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الإستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو.

ب. المدرسة العراقية: تعرفها على أنها فن إعداد وتوزيع القوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن أطار الإستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة.

القاسم المشترك الأعظم بين التعريفات المختلفة للاستراتيجية هو أنها علم وفن ينصرفان إلى الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه عن غير ذلك السبيل.[3]

---

[1] محمد فهمي عبد القادر، **مدخل إلى دراسات الاستراتيجية، مرجع سابق**، ص 15.

[2] **المرجع نفسه**، ص 15.

[3] أدونيس العكرة، **من الديبلوماسية إلى الاستراتيجية**، ط1، بيروت، دار الطليعة، 1981، ص35.

ثانيا. تطور الإستراتيجية:

إن مفهوم المصطلح قد ظهر منذ فترة طويلة جدا كما ذكرنا (حوالي اكثر من عشرين قرن)، وان كان قد استخدم هذا المفهوم للدلالة على المصطلحات العسكرية والحروب وقيادة المعارك، إلا انه كان هناك مفهوم للاستراتيجية، بينما العلاقات الدولية لم تظهر كمفهوم إلا في نهاية القرن الثامن عشر على لسان جيرمي بنثام – أي أن هناك فارق تاريخي بالظهور بحوالي 18 قرن بين المفهومين – عندما استخدم هذا المصطلح لأول مرة في تلك الفترة، وعلى الرغم من أن هذا المفهوم لم بأطر إلا على يد جيرمي بنثام في نهاية القرن الثامن عشر إلا أنه كان يستخدم بغير تسمية وهي قانون الأمم والشعوب لدى الرومان، يتفق معظم علماء السياسة على أن العلاقات الدولية (كما تعرف اليوم) نشأت منذ مؤتمر ويستفاليا عام 1648، وقد مرت العلاقات الدولية منذ تلك الفترة (معاهدة وستفاليا) إلى حد الآن بـ (ستة مراحل) سنوردها لغرض توضيح أن الاستراتيجية كمفهوم ظهرت قبل ظهور مفهوم العلاقات الدولية وهذا ما تأكده المراحل التي مرت بها العلاقات الدولية من خلال حقبها التاريخية التالية:[1]

المرحلة الأولى: من معاهدة وستفاليا عام 1648 حتى مؤتمر فينا عام 1815. حيث تميزت هذه المرحلة بان العلاقات الدولية فيها كانت محصورة في تلك العلاقات التي تنشا بين الدول القومية ذات السيادة بحيث لا تشمل أي نوع من الهيئات أو الجماعات التي لا تتوافر لها مقومات الدولة وخصائصها مهما كان دورها في المجتمع الدولي.

المرحلة الثانية: من مؤتمر فينا عام 1815 حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. وتميزت هذه المرحلة بتطور العلاقات السياسية الدولية، حيث سُجل تطور نوعي في قرارات المؤتمر والتي انعكست بمجملها في إقرار توازن دولي جديد يأخذ على عاتقة مهمة الأمن والاستقرار في أوربا.

المرحلة الثالثة: من انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1919 حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية. وتميزت ببروز نظام الأمن الجماعي، حيث تبلور هذا المفهوم بإنشاء عصبة الأمم بمقتضى معاهدة فرساي في 28 يونيو 1919.

المرحلة الرابعة: من عام 1945 (انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس منظمة الأمم المتحدة في 26 يونيو 1945) حتى انهيار المنظومة الشيوعية وتفسخ الاتحاد السوفيتي ونهاية أزمة الخليج الثانية 1991، والبعض حدده بعام 1989وذلك بانهيار حائط برلين. وأهم ما يميز هذه المرحلة هو ما يسمى بالحرب الباردة

[1] أدونيس العكرة، **من الديبلوماسية إلى الاستراتيجية، مرجع سابق**، ص35.

الـذي تحـول أثناءهـا النظـام الـدولي إلى القطبيـة الثنائيـة (الولايـات المتحـدة ولاتحـاد السـوفيتي)، وفي الفكـر الأيديولوجي الصدام بين الشيوعية والرأسمالية.

المرحلة الخامسة: من عام 1992، حتى سبتمبر 2001، وهي الفترة التي أعقبت انهيار المنظومة الشيوعية، وتوحيد ألمانيا الشرقية والغربية، وتفسخ الاتحاد السوفيتي، واندلاع أزمة الخليج الثانية 1990-1991، مما يعني اختفاء أحد القطبين وبداية تحول النظام إلى نظام أحادي القطبية باستفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على هرم السلطة العالمية.[1]

المرحلة السادسة: من الحادي عشر من سبتمبر 2001 حتى اليوم. حيث تميزت هذه المرحلة بقيام حرب شاملة تقودها القوة العظمى على هرم السلطة العالمية (الولايات المتحدة) ضد ما سمي بالإرهاب الدولي. ولقد توضح وتجلى في هذه الفترة استفراد الولايات المتحدة بالتحكم بالنظام العالمي الجديد " New Order World".

هذا ما يؤكده أحد الإستراتيجيين الفرنسيين: "إن مراقبة المبادئ ومعرفتها لا يكفي دائما للحصول على النصر، ولكنها تخفف من وقع الهزيمة". (الجنرال Lewal). ويؤكد "كلوزويتز": "النظرية هامة جدا لتكوين المنفذين أو الذين سيطبقونها، حتى تصبح لديهم محاكمة جيدة وتخدمهم وتساندهم في كل خطوة ضرورية لإكمال مهمتهم". (من كتاب له ظهر في عام 1814، باريس).

النظرية إذا تهدف لتوضيح المحاكمة وتسهل عملية اتخاذ القرار:" إنها تلقي الضوء على مجموعة المواضيع وتعطي القدرة على معرفة الطريق، إنها تساهم في اقتلاع الأعشاب الضارة، وتبين العلاقات المتبادلة بين الأشياء، وتفصل بين ما هو هام وما هو ثانوي".[2]

المطلب الثاني: علاقة الاستراتيجية بالمفاهيم الأخرى

الإستراتيجية تنظر إلى الطريقة التي من خلالها يجب أن تقاد الأشياء، التكتيك بالمقابل هو السبب الذي يجعل شيء ما يحدث أو ينتج أو يتحقق بطريقة أو بأخرى. الأولى تسبق في الزمن التنفيذ الحقيقي، إنها بالنتيجة مختلفة تاريخيا عن الثانية، مختلفة في طبيعتها حتى في سلوكها، بالنسبة للفعل action، كالكلام بالنسبة للتنفيذ acte.

---

[1] مقال مأخوذ من الأنترنت بعنوان معايير استخدام الاستراتيجية، يوم 2018/11/12 على الساعة 18:16 http//(google) vp.arabsgate . com/

[2] Maréchal de PUYSEGUR, **Art de la guerre par principes et par règles**, Paris, chez C.A. Jombert 1998, P 26.

تم الأخذ بهذه الأفكار فيما بعد، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث يعتبر الكولونيل الفرنسي Blume أن الاستراتيجية تحدد للجيش الهدف والاتجاه. أما التكتيك فيقع على عاتقه أمر بالتنفيذ. في فرنسا نجدها في دراسات الحرب للجنرال Lewel كذلك في محاضرات الجنرال Bonnal في المدرسة الحربية العليا: الاستراتيجية هي فن التصور، أما التكتيك فهو علم التنفيذ.

لكن يوجد من طعن بصحة هذه المقاربة كالقائد العسكري Grouard أو الأميرال Castex حيث يعتبر الأول أنه من عدم الدقة القول أن التكتيك ينفذ ما ترسمه الإستراتيجية: لأنهما ليسا التصور والتنفيذ للشيء نفسه. إنهما يعالجان مواضيع مختلفة والقواعد التي يتبعانها تنطبق على مراحل غير متزامنة، لكن تالية لعملية عسكرية.... التكتيك، كما كل الأعمال الحياتية، يسلك التصور والتنفيذ. أما الثاني فيعتبر أن كل شخص، وفي كل مستويات القيادة يقوم بفعل استراتيجي وتكتيكي في آن معا. يخلصCastex إلى أن التكتيك هو القتال أما الاستراتيجية فهي كل الحرب قبل وبعد القتال. هنا نعود إلى نقطة البدء التي لا تحل مشكلة الدرجة التي منها تبدأ الإستراتيجية: إذا الإستراتيجية ليست إلا القيادة العامة للعمليات، الفن الأرقى الذي يمارسه القادة في مناصب عليا تسلسلية، يبقى القول أن قيادة العمليات ليست إلا القتال تحت هذه العتبة. عدد من الكتاب يعتبر أن قيادة العمليات من اختصاص اللوجستيك logistique أي فن أو علم نقل الجنود وإمدادهم[1].

التكتيك يضع موضع العمل وسائل القتال ناظرا إلى تحقيق النصر في المعركة:

يشمل التكتيك بشكل أساسي قيادة المعركة، ما أن تصل هذه الأخيرة إلى درجة معينة من التمام، بمعنى أنه يجب ألا تقود إلى معارك أخرى منفردة. يأتي من النظام الإغريقي، من التنظيم، الجاهزية. كذلك، كما تقول Joly de Maizeroy في كتابها نظرية الحرب، هذا المصطلح بمعناه العسكري يعني الوضع الخاص للرجال الذين يشكلون قواتا أيا تكن، وضع قوات مختلفة تشكل جيشا، وضع تحركاتها، عملها، والعلاقات فيما بينها. Jean de Vignay يقول في الترجمة الفرنسية للكلمة – التي ظهرت بين 1310 و1320 أن التكتيك هو mestres d'armes، لكن تعتبر انكلترا أول من تكلم عن التكتيك: تمت الإشارة إلى هذه الكلمة – tactice – عام 1570 . في فرنسا، ظهرت في السياسة العسكرية التي اتبعها Paul

[1] Guang Zi, **les sept méthodes du gouvernement**, cité dans Xu Zhen Zhou (l'Art de la politique chez légistes chinois), Economica, Paris, 1995, P 229.

Hay du Châtelet عام 1968. كما توجد الكلمة في قاموس Furetière لعام 1690. ظهرت في قاموس أكسفورد عام 1766.[1]

أما الفرنسي Mesnil Durand فيكتب في العام 1770: لم يكن لدينا أي عمل عن التكتيك قبل عشرين عاما. حيث بالكاد كنا نعرف ما هو التكتيك، موضوعه وتعريفه، العسكريون ليسوا تماما متفقين فيما بينهم.

يعتبر Clausewitz أن التكتيك هو النظرية النسبية لاستخدام القوة المسلحة في المعركة. انه العملية التي تستخدم الذكاء، المعرفة والتنظيم كما يشير نابليون في أحد تعليقاته. يعتبر Antoine Grouard في كتابه للاستراتيجية: موضوع-إرشاد-عناصر والصادر عام 1895 أن التكتيك له ثلاثة أجزاء: التكتيك الأولي، أو التكتيك المفصل، يضم أساليب القتال للوحدات الصغيرة في كل جيش؛ تكتيك المجموع أو للجيوش الثلاثة (المشاة، الفرسان، المدفعية) يعمل لمعرفة دور كل جيش في المعركة؛ التكتيك الكبير أو تكتيك الوحدات الكبيرة، وهو مهارة قادة الجيش، الفن الذي يتبعه قائد الجيش لتحديد دور كل من جيوشه في المعركة، للنصح باستخدام قوات الاحتياط، وجعلها تتدخل في الوقت المناسب وفي الشروط الملائمة.[2]

يجب تمييز التكتيك عن القتال:

يجب التمييز بين التكتيك والقتال البدائي الذي يدعو إلى القوة والشجاعة. في هذا الوسط يمكن أن تتحطم الحسابات العلمية كنتيجة لردود فعل أولية لا يمكن ضبطها. نذكر هنا حالات الهلع التي تسيطر على القوات مهما كانت قوتها كما حدث لقوات الحماية الفرنسية في Malplaquet عام 1709.

في بداية القرن العشرين، كرس الجنرال الفرنسي Jean Colin جزءا من كتابه -تحولات الحرب Transformations de la guerre- للحديث عن القتال الأولي أو البدائي، حيث يستنتج أن علم التكتيك لديه مبرر لوجوده؛ لكنه غير فعال في حال أن الجنود غير مشبعين بروح الشجاعة والحماس وإرادة النصر.

[1] Jacques LAURENT, **Un outil pour la pensée militaire soviétique**, P 87.

[2] Général LEWAL, **Etude de guerre**. **Tactique de mobilisation**. **Tactique de combat**, Paris, Librairie militaire Dumaine, 1875, PP 32-33.

بالطبع، لم يفقد هذا المعطى الأساسي من أهميته رغم تطور وسائل الحرب فيما يتعلق بقوة النيران أو القوة الإلكترونية؛ الأمثلة هنا موجودة من الحرب العالمية الثانية كمعارك Bir-Hakeim، Stalingrad أو Budapest.[1]

الشكل الآتي يوضح التيبولوجيا الكلاسيكية لتسلسل هرم القيادة، حيث تأتي السياسة في أعلى التسلسل، أي أنها المسؤولة عن رسم الخطط الإستراتيجية:

شكل رقم (01): التيبولوجيا الكلاسيكية لتسلسل هرم القيادة

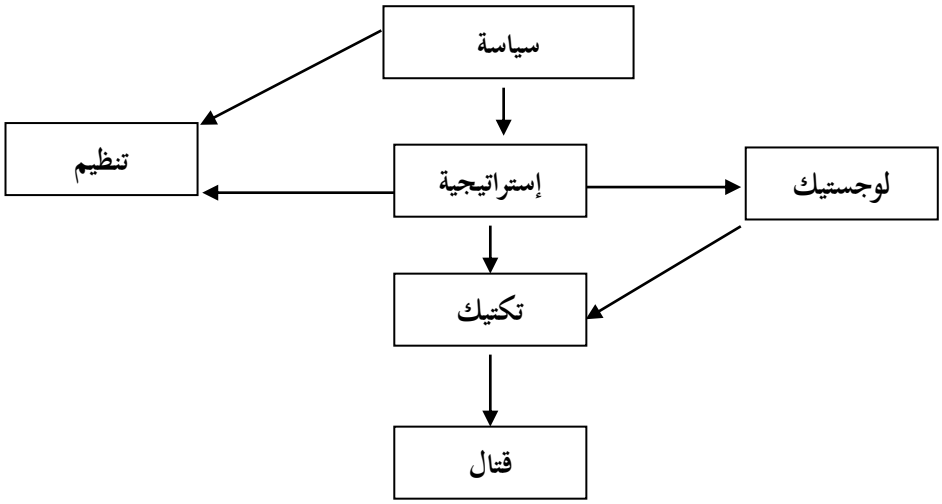

Source: Gung Zi, "**Les sept méthodes du gouvernement** », **cité dans Xu Zhen Zhou** (**L'Art de la politique chez légites chinois** », **Paris**, **Ecionomica 1995**, **p 229**.)

المطلب الثالث: النظريات الاستراتيجية وتطورها

يمكن أن تكون الإستراتيجية "فن" كما هي علم وذلك أثناء تطبيقها وممارستها عمليا، وبشكل دقيق، هناك تمييز مثلا في المجال العسكري بين النظرية العسكرية والعمل العسكري:

كل قطاع، وكل مستوى في الحقل العسكري له هذين الجانبين، "النظري والعملي". إن كل نشاط أو فعل يكون مقادا من خلال القوانين، والمبادئ والطرائق، وهذا الفعل أو النشاط يقام أولا من خلال النظرية. ثم يأتي الفعل والممارسة ليزيد من غنى النظري وفي إطار هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مختلف النظريات التي أطرت ميدان الفكر الاستراتيجي قبل أن نتطرق إلى تطور الاستراتيجية خلال القرن العشرين وفي إطار هذا المبحث

[1] Everett WHEELER، " The Origins of Military Theory in Ancient Greece and China"، عن المجلة العسكرية الدولية للتاريخ العسكري، العدد 5، بوخارست، 1980، الصفحة 75.

سنحاول التعرض لمختلف النظريات التي عرفها ميدان الاستراتيجية بدءا من نظرية المباريات ونظرية الردع قبل أن نتطرق لنظرية الاحتواء فنظرية الانتقام الشامل.[1]

1. نظرية المباريات: Game Theory

تعتبر نظرية المباريات من الناحية التحليلية شكلا من أشكال نظرية اتخاذ القرار لأنها تقوم بدراسة وتحليل تصرفات صناع القرار من حالات الصراع المختلفة أو بعبارة أخرى تصف الكيفية التي يتصرف بها الناس العقلانيون rational people.لانتهاج الخيارات الرشيدة عن المواقف الصراعية والتي تحقق لهم اكبر قدر ممكن من القيم أو المكاسب وتجنبهم الخسائر بقدر الإمكان أو على الأقل تقليص إلى أقل حد ممكن 19 بمعنى آخر فهي تركز على التعامل مع صراعات المصالح كما لو كانت مباريات في الاستراتيجية وكانت هذه النظرية قد عرفت في 1944 م من طرف أوسكار مور وجون نورمان في كتابيهما نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي إلا إنها بعد ذلك أثبتت صلاحيتها في المجال السياسي خاصة فيما يتعلق بالاستراتيجية والتخطيط للدفاعية واتخاذ القرارات السياسية الخارجية وقد جاء بعد ذلك عدد من المفكرين أمثال هنري كاهن برنارد برودي هنري كسنجر رونالد برييان حيث طوعوا هذه النظرية للاستخدام في الصراعات السياسية بصفة عامة وفي مشكلات الحرب والسلام بصفة خاصة.[2]

2. نظرية الردع:

الردع بمفهومه العام هو توافر القدرة التي تتيح إرغام الخصم من القيام بأعمال عدوانية ويعني إحباط الأهداف التي يتوخاها من ورائه تحت التهديد بإلحاق أضرار جسيمة به تفوق المزايا المتوقعة من وراء الأقدام على مثل هذه التصرفات، والردع في نظر الكثير من الباحثين يعتبر بمثابة المحصلة النهائية للتفاعل في العديد من العوامل والمتغيرات العسكرية والسياسية والدعائية التي تضع الخصم في حالة نفسية يحجم معها عن تقبل المخاطرة ومن ثمة فإن الردع الفعال هو المتعدد العناصر والأشكال.[3] و هناك ثلاث عناصر رئيسية تشكل في مجموعها ما يمكن أن يعطي للردع فعالية وقابلية للتصديق وبالتالي تدعيمه.

---

[1] Frank A. Kierman and John K.Fairbank، " Chinese Ways in Warfare "، جامعة كامبردج وجامعة هارفرد، 1974.

[2] Daniel REICHEL،"**الصدمة**"، منشورات الجيش السويسري، قسم الخدمات التاريخية، 1984، الصفحة 38.

[3] Félix GILBERT، "**ميكيافلي: ولادة فن الحرب**"، ضمن كتاب Edward Mead EALE، "معلمو الإستراتيجية"، الجزء الأول، الصفحة،23.

- توافر المقدرة على الثأر: من خلال الدعاية لهذه المقدرة لتأكيد فعاليتها للطرف الأخر كما يستطيع الكشف عن تفاصيل هذه القوة أو كشف النقاب عن أمور معينة تفيد الطرف الأخر بشكل مباشر أو غير مباشر في بناء تصور عنه ولان الردع لا يجوز أن يبقى سرا فهو يحتاج لنقل بعض المعلومات للطرف الآخر شريطة ألا تخدم الخصم.

- التصميم على استعمال هذه القدرة الثأرية في ظروف معينة بعيدا عن أي استعداد للمساومة أو التخاذل أو التراجع ذلك انه إذا أحس الطرف الثاني باستعداد الطرف الرادع للتراجع أو المساومة فانه يعتمد إلى ممارسة بعض الضغوطات والتصرفات التي لن تكون في مصلحة الرادع ومن هنا يكون تأثير الردع ضعيف.

وهناك من الدول من تمتلك القدرة الثأرية لكنها تفتقر إلى التصميم في استخدامها نتيجة إيمانها بان الإذعان والتراجع للخصم اقل خسارة من المخاطرة في حرب انتحارية، إضافة إلى ضغط الحركات والتجمعات الوطنية المنادية لعدم استخدام الأسلحة النووية وعدم حل الصراعات بوسيلة الحرب المسلحة (المواجهة المباشرة) وهذا العنصر يمكن تطبيقه على علاقات الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية خاص من جانب USSR الذي لجأ إلى المساومة للحصول على اتفاقيات الحد من التسلح.[1]

3. نظرية الاحتواء Theory of containment 1945 – 1953

تعد هذه النظرية من النظريات الأولى لاستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وقد أسسها وبلورها جورج كنان الدبلوماسي الأمريكي المتخصص في الشؤون السوفيتية ونفذتها حكومة الرئيس هاري ترومان. وتعني في نظر صاحبها التعهد الشامل لمقاومة الشيوعية اني وجدت ويراها العالم الاشتراكي مخططا لسيطرة العالمية أعدته الإمبريالية الأمريكية وتفويضا من النظام الذي انبثق عن الحرب العالمية الثانية الذي يقوم على توازن في العالمية الرأسمالي والاشتراكي ونبذهما للحرب وتأكيدهما على مبادئ التعايش السلمي وجاء تعبير الاحتواء لأول مرة في مقالة كتبها جورج كيان في مقالة نشرت في مجلة الشؤون الخارجية foreign affaires لسنة 1947 وجاءت في وقت حل التوتر عن العلاقات الأمريكية / السوفياتية محل التحالف فكانت الحاجة لإعادة تقويم السياسية التي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية إتباعها إزاء الاتحاد السوفيتي سابقا.[2]

---

[1] كلود غاير، **جيوش ومعارك في عالم القرون الوسطى**، صادر في بروكسل، بلجيكا، جامعة De Boeck، 1995، ص 331.

[2] Colin GRA, **The Arms Race Phenomenon**، in George H. Quester ed American Defense Policy، P 146-147.

كما ارتبطت سياسة الاحتواء بالتطورات الجذرية التي حدثت في موازين القوى الدولية نتيجة الهزيمة التي ألحقت بالنازيين وحدة مزاج السياسي في أوروبا وهو ما سمح للتنظيمات النوعية بالتواجد بين مختلف دول المجتمع الدولي وفرض روسيا الشمالية سيطرتها المباشرة على تلك الدول بوسائل القوة المسلحة من شرق أوروبا كما دفعت هذه المخاوف الكثيرة من دول أوروبا إلى الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتعت باحتكار الأسلحة النووية آنذاك ومحاربة المخططات التوسعية الجديدة للاتحاد السوفيتي في القارة الأوروبية.

وتمثل الإطار النظري لسياسة الاحتواء على إجراء تحليل شامل للأهداف الاستراتيجية السوفيتية وتحليل الطرق التي من خلالها ينظر الاتحاد السوفيتي للغرب الذين يعتبرونه العائق الرئيسي في وجه الشيوعية حيث يقول كنان: إن الاستراتيجية السوفيتية كانت في حالة جس النبض دائم وفي مختلف الاتجاهات للحلقات الضعيفة مركز الغرب أو تلك التي كانت تشكل نزاعات قوى يمكن النفاذ منها واستخدامها كنقطة وثوب نحو إحداث التغيرات تتلاءم والأهداف البعيدة المدى لهذه الاستراتيجية ويضيف أن هذه الاستراتيجية كانت مرنة ولم تكن مقيدة بوقت محدد لبلوغ أهدافها ولم يكن لها تقييد في الوسائل التي يجب استعمالها لتحقيق الأهداف.[1]

وقد عزى كينان أسباب عداء الاتحاد السوفيتي للغرب عامة وللولايات المتحدة الأمريكية خاصة على الأخص إلى ما كان يراود زعماء الكرملين من حسن دفين ومتأصل بافتقار الأمن على وطنهم من العالم الخارجي الذي نشأ من افتقاد الحواجز الجغرافية المنيعة التي تصون سلامة الروس الإقليمية فضلا عن الغزوات المتكررة التي مرت بها بلادهم مما جعل هدفهم الحقيقي عن رأيه توسيع النفوذ السوفيتي وراء الحدود.[2]

4. نظرية الانتقام الشامل (Massive Retaliation):

هي نظرية بلورها جون فوستر دلاس ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات والتي اعتقد أنها ستكون بمثابة التصحيح لكل الأخطاء ونقاط الضعف التي أسفر عنها تطبيق سياسة الاحتواء ضد الاتحاد السوفييتي في مرحلة التالية على انتهاء الحرب المباشرة.

وتقوم هذه النظرية على أن الطريقة الوحيدة لردع أي معتد هي أن يقنعه مقدما بان أعماله العدوانية ستجلب عليه انتقاما مروعا يجعله يخسر أكثر مما يكسب ومن ثمة فان الهدف من تطبيق استراتيجية الانتقام الشامل لن تقتصر على مجرد محاصرة الكتلة الشيوعية وتطويقها (كما كان الهدف من سياسة الاحتواء) وإنما

[1] Jean-Christophe ROMER, **La pensée stratégique russe au XXe siècle**, P 47.

[2] نصر مهنا محمد، **تطور السياسات العالمية والاستراتيجية القومية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2008، ص 63.

كان يتجاوز ذلك إلى العمل على تحرير هذه الكتلة وتدميرها، وهدفها هو حمل الخصم على الاستسلام وفرض إرادة النصر عليه.[1]

وقد أخذت الاهتمام من طرف الرأي العام الأمريكي الذي رفض مبدأ الحرب المحدودة في مقابل تأكيد المبدأ الأمريكي الامتناع عن حرب أو الدخول في حرب شاملة وكان ذلك ناتجا من تجربة الحرب الكورية (1950 – 1953) الفاشلة، وقد تعرضت نظرية الانتقام الشامل لأول اختبار عنيف لها أثناء حرب الهند الصينية 1954 وهو الاختبار الذي ثبت بعده أن التهديدات الأمريكية باللجوء إلى شن حرب شاملة بالأسلحة النووية لم تكن إلا من قبيل التهويش لذا فقدت قابليتها للتصديق كما أنها برهنت عدم قابليتها للحركة والتصرف في مواجهة الحروب المحدودة والنزاعات المحلية وأنها بالتجائها إلى التهديد بالحرب أذعرت حلفاء أمريكا حين أخفقت في إرهاب أعدائها وانتهت إلى حالة يرثى لها. [2]

كما لم يحظ بالنجاح نتيجة إطلاق السوفيات لأول صاروخ 1357 يحمل قمرا اصطناعيا (سبوتنيك) إلى مدار حول الأرض مما اعتبرته القيادة الأمريكية قدرة السوفيات على استخدام هذه الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية إلى أي مكان وهو ما يعني تفوق القوة الاستراتيجية السوفيتية العابرة للقارات وقدرتها على توجيه الضربة الأولى دون عقاب مما أدى إلى ظهور الحرب الشاملة حيث تعني الضربات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فيما أصبحت الحرب المحدودة هي أعمال العسكرية التقليدية.[3]

5. نظرية الرد المرن: Flexible Response

ساهم في وضعها كل من داويت أيزنهاور ورئيس الأركان ماكسويل تايلور شاع استعمال هذا المصطلح خلال فترة الحرب الباردة وقد اتخذ اسم الاستجابة المرنة، الرد تحت السيطرة، نظرية التدرج في الهجوم الانتقامي.

وبالمعنى الاستراتيجي نشأ الرد المرن من الحاجة إلى التخلي عن الرد الانتقامي الشامل واستبداله بشيء مرن وأكثر عرضة للسيطرة وذلك انه لا يجب الرد على العدوان بحرب عنيفة تستخدم فيها كل الوسائل حتى الذرية وإنما يجب الرد بطريقة مرنة وبقدرات تتناسب مع ما حدث من عدوان، حيث أقنعت أزمة برلين الثانية والوضع في الفييتنام الإدارة الأمريكية أن أمريكا بحاجة إلى توسيع قدراتها التقليدية لمواجهة المزيد من الأوضاع الطارئة.

---

[1] محمد يوسف عمرو، **الأمن القومي العربي –عقيدة الجهاد والإستراتيجية العسكرية في الإسلام**، دار الراية، عمان، 2009، ص91.

[2] **المرجع نفسه**، ص 91.

[3] علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية–الظاهرة والعالم الدبلوماسية والاستراتيجية**، دار الشرق، عمان، 2003، ص83.

وقد اقتنع كندي ودافع عنها لأنها نظرية مرنة في الوقت وهي توفر المقدرة على التصرف إزاء أي نوع من أنواع الحرب سواء كانت عالمية، محدودة، نووية، تقليدية، كبيرة أو صغيرة ولان الرد المرن ليس الرد المماثل فقد يكون الرد على الهجوم دفاعا نوويا تكتيكيا أو عملا نوويا محدود خشية تحول النزاع من محدود إلى شامل.

المبحث الثالث: ماهية الأمن

لقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تتهدد وحدتها الترابية، واستقلالها، واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى. وهكذا فإنه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية، وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري.

ويعود ذلك إلى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي.

وقبل التفصيل في جوانب تطور مفهوم الأمن، يجدر التطرق إلى التعريف الذي يرد عند Wolfers Arnold للأمن، حيث يقول إنه في جانبه الموضوعي يعني "غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهي يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم".

المطلب الأول: تعريف الأمن

من أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً، تعريف باري بوزان، أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، وهو يعرف الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فهو "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"، والأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أن يكون مطلقاً[1].

لكن الجامعي الفرنسي داريو باتيستيلا يرى في تعريف بوزان تبسيطاً لمعنى تعريف آرنولد ولفرز لعام 1952، الذي نال نوعاً من الإجماع بين الدارسين، وهو يرى أن "الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم وهي تتمثل ببقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية...

وللأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضاً وسيلة لإرغامه وجعله محدوداً، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه، أو تحييده واحتوائه.

[1] ناصف يوسف حتى، **أي هيكل للنظام الدولي الجديد**، جريدة المساء الجزائرية، 9 أكتوبر 96، ص 05.

وقد تبنت بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية لاسيما تلك التي تتناول دول العالم الثالث، التي أظهرت أهمية العوامل السياسية في المسألة الأمنية والاختلافات بين الدول المتقدمة والنامية. إذ أن التهديدات لأمن الأخيرة تأتي أساساً من المناطق المحيطة بها، إن لم تأت من داخل الدولة ذاتها. وهذا نتيجة لضعف البنى الدولية وعجز في شرعية الأنظمة، مما يتسبب في مشاكل أمن داخلية للدولة والتي غالباً ما تقود إلى صراعات مع الجوار. [1]

لقد ميز بوزان خمسة أبعاد أساسية للأمن:

- ✓ **الأمن العسكري**: يخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها.
- ✓ **الأمن السياسي**: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- ✓ **الأمن الاقتصادي**: يخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- ✓ **الأمن الاجتماعي**: يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.
- ✓ **الأمن البيئي**: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.[2]

وبفعل العولمة، حدثت تحولات في مفهوم الأمن والمشهد الأمني العالمي، وأبرزها تحولات القوة، التي لم تعد ترتبط ارتباطاً وثيقاً ووحيداً بالعامل العسكري. بل تعدته إلى التكنولوجيا والتعليم، والنمو الاقتصادي والاعتماد المتبادل والمعلومات.

فالقوة العالمية اليوم تتأسس على مصادر هي من قبيل القوة اللينة، كما تقوم على مصادر ملموسة: القوة الصلبة. وكما يلاحظ جوزيف ناي فإن: "القوة أقل تحولية، وأقل قهرية، وأقل ملموسية"، ذلك أن تحويل المكاسب المحققة في مجال ما نحو مجال آخر يزداد صعوبة، أما فيما يخص الأمن، فإن الأمن اللين يعني

---

[1] J.Nye،R.Keohane; **Transnational relation and world politics**،Cambridge(Mass)، Harvard University press 1972.10

[2] روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة: يوسف شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة،1970 ، ص121.

التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية، مثل عدم الاستقرار، التطرف، الإرهاب، التهريب، المخدرات، الهجرة غير المشروعة، الجريمة المنظمة، بينما يقصد بالأمن الصلب:
التهديدات المباشرة أي التهديدات العسكرية.

واقع الأمر أن مفهوم الأمن متنازع عليه، وقد أدت التغييرات على البيئة الأمنية المعاصرة إلى كثير من المحاولات لتعريف هذه التغييرات ووضع إطارها المفاهيمي، سياسياً ونظرياً، وتأثيراتها على الدول والمجتمعات والأفراد. وقد انضمت إلى المفهوم التقليدي للأمن مفاهيم أخرى توسع طبيعة التهديدات المحتملة (الإرهاب، الجريمة المنظمة...)، وهي تهديدات ترتبط بعوامل الخطر في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وتعمّق الأهداف المهددة لتشمل الأمن العالمي والجماعات دون الوطنية والأفراد.[1]

إن إعادة تحديد الأطر المفاهيمية للأمن، التي توسع حالة الأمن لتشمل المخاطر والتهديدات الجديدة، التي تتجاوز الهجوم العسكري، تولّد مفاهيم مثل الأمن الداخلي، الأمن الوظيفي والأمن البيئي، وتتطلب المفاهيم العميقة للأمن التي ترتبط بحماية الأفراد من التهديدات التي تستهدف أمنهم، بناء إطار اجتماعي يستطيع البشر من خلاله أن يعيشوا بحرية من الخوف والحاجة على حد سواء. وتركز النظريات الواقعية على المشاكل الدولية، والصراعات، وتبرز رؤى الشركات العالمية العابرة للحدود والقومية، النواحي الاقتصادية والمحافظة على النظام الاقتصادي الدولي. وتركز وجهات نظر الأمن الإنساني، التي أخذت تبرز على ظروف الأفراد والعالم، كما أن بدء تحليل المخاطر يبرز طريقة متممة للتعامل مع المشاكل الأمنية للتغلب على التناقض بين الأنواع المختلفة للمفاهيم الأمنية.[2]

- ✓ **الأمن الإنساني**: في تقرير الأمن الإنساني 2005، بيانات عن التهديدات العنفية للأفراد، وقد ميّز فريق مؤلفي التقرير، بين "العنف السياسي" و"العنف الإجرامي" وهم يعتبرون أن العنف السياسي يشمل بالإضافة إلى الصراعات المسلحة العنف الجماعي وصراع الجهات غير الحكومية والإبادة الجماعية و"القتل السياسي."

وفي موجز الأمن الإنساني لعام 2006، أنه يتعلق بحماية الأفراد والمجتمعات من أي شكل من أشكال "العنف السياسي" وأن التعريف الملائم للأمن الإنساني يشمل كل أنواع العنف الجماعي التي تهدد حياة الأفراد والمجتمعات في صحتها ومعيشتها.

---

[1] روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن، مرجع سابق**، ص 121.

[2] عبد النور بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، السياسة الدولية، العدد 160، أفريل2005، ص 25.

إن التحول الإنساني في السياسة الدولية، قابله توسع الاهتمامات بالأمن الوطني، فكل أنواع العنف الجماعي يمكن أن تصبح اهتماماً أمنياً إذا كان حجمها كافياً لتهديد نسيج المجتمع، وقد شددت استراتيجيات الأمن القومي الأميركي للأعوام 2002 و2006، واستراتيجية الأمن الأوروبي لسنة 2003، على المدى الراهن لتهديدات المجتمعات العابرة للحدود القومية، مثل الإرهاب الدولي، وحصول جهات غير حكومية على أسلحة الدمار الشامل وشبكات الجريمة العابرة للحدود القومية.[1]

المطلب الثاني: أنواع الأمن

1. أمن الأفراد:

هناك العديد من التشريعات الدولية التي تختص بالأفراد مثل ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من تأكيد على الحقوق الأساس للإنسان، التي تعززت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م، وكذا ما تنص عليه التشريعات والدساتير الوطنية، بالإضافة إلى اتفاقيات منع جريمة إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها، وكذا اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 م لحماية الأفراد في الصراعات المسلحة سواء كانوا مقاتلين أو مدنيين... بالإضافة إلى إدانة العنصرية وكل أشكال التمييز العنصري، كما أن القانون الجنائي الدولي يعد من أهم ضمانات حقوق الإنسان والجماعات، فهو يقر أن أي اعتداء على هذه الحقوق يشكل جرائم ضد النظام العام الدولي.[2]

2. الأمن الإنساني:

أفرزت البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة مفاهيم مغايرة لمنظومة المفاهيم التي سادت في حقبة الحرب الباردة، حيث نجد مفهوم العولمة في مقابل الخصوصية، ومفهوم التدخل الدولي الإنساني في مواجهة مفهوم السيادة الوطنية، ومفهوم الأمن الإنساني في مواجهة الأمن الوطني، وقد طرح بلاتز W.E. Blatz سنة 1966م، مفهوم الأمن الفردي في كتابه " الأمن الإنساني: بعض التأملات"، فيه انطلق من فرضية أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفرادًا آمنين، وهو ما مثل تحدٍ لمفهوم أمن الدولة الذي يحقق أمن كل المؤسسات والأفراد، ويرى أن "مفهوم الأمن الإنساني هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة، والتي تربط

[1] عبد النور بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سابق**، ص ص 25-26.

[2] ناصف يوسف حتى، **أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مرجع سابق**، ص 05.

الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضًا أو بديلاً عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة."[1]

أما وزير الخارجية الكندي السابق لويد أكسورثي Loyd Axworthy فيرى أن الأمن الإنساني هو «طريقة بديلة لرؤية العالم تجعل الأفراد محور الاهتمام، بدلاً من التركيز فقط على أمن الأقاليم والحكومات، وذلك من خلال الاعتماد على الإجراءات الوقائية بغية تقليل المخاطر."[2]

وهناك العديد من التعريفات المتعلقة بمفهوم الأمن الإنساني حيث نجد منها من ربط بين مفهوم الأمن الإنساني والقدرات المتاحة، فهو عند كانتي باجباي Kanti Bajpai يشير إلى: " مصادر تهديد حياة وحرية الأفراد والجماعات وذلك مقارنة بالقدرات المتاحة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد، إذ تتنوع مصادر التهديد والقدرات في الوقت والنطاق، وعند هذه النقطة، فمن غير الممكن وضع تعريف محدد للمفهوم صالحٍ لكل الجماعات وفي الأوقات كافة."

ويقدِّم كوفي أنان (الأمين العام السابق للأمم المتحدة) تعريفًا شاملاً للأمن الإنساني فهو يعني" أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة لبلوغ احتياجاته الخاصة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضًا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي".[3]

3. الأمن القومي (الوطني):

يرجع أموس جوردن Amos Jordan ووليم تيلور W.J. Taylar ظهور الأمن القومي كمصطلح علمي منذ الحرب العالمية الثانية، أما جوزيف ناي Joseph Nye وروبرت كيوهان Robert Keohane فيعتقدان بأنه ناتج عن الحرب الباردة، والملاحظ أنه ليس هناك إجماع حول المقصود بالأمن القومي في حماية القيم المركزية (بقاء الدولة والاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية...) وموضوع الأمن (وحدة التحليل المرجعية هل هي الدولة – الأمة؟ أو الفرد؟ أو

[1] تقرير الألفية الثانية للأمين العام للأمم المتحدة، الأمم المتحدة، عام 2000 ، على الموقع:
http://www.un.org/millennium/sg/report تاريخ الاطلاع: 27-03-2019

[2] لويد آسورثي، **الأمن الإنساني :السلامة للشعوب في العالم المتغير**، وزارة الخارجية الكندية والتجارة الدولية، 1999.

[3] أحمد جلال عز الدين، **ظاهرة الإرهاب نظرة تحليلية مجلة الأمن**، العدد الثالث، جمادى الآخرة،1411، جانفي199 .

الإنسانية؟) ومصادر التهديد (عسكرية وغير عسكرية) وفي إدراك التهديد (هل هي ذاتية أو موضوعية؟) وما هي الوسائل والاستراتيجيات التي نتخذها لتحقيق الأمن الوطني؟

وهناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:

أ. **المدرسة الإستراتيجية:** تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية، وعلى مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الأطراف الأخرى، ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل الآخر، وتشمل كل العلاقات الاجتماعية، وهي العنصر الأساس في تفسير العلاقات الدولية.[1]

أما جون سباينيز John Spanies فيحصر مفهوم القوة في القوة العسكرية، كما نجد أن موسوعة العلوم الاجتماعية، تعرف الأمن الوطني بأنه: "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"، أما بيركو فيتز Berko Wits وبوك Bock فيعرفانه بأنه " قابلية الدولة لحماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية ". أما إدوارد عازار Edward Azar فيضع سبعة عوامل لتحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية وهي:

- التفاعل والوحدة بين السياسة الخارجية وسياسة الأمن والدفاع.
- الخطط الإستراتيجية والعقيدة العسكرية.
- مخصصات الدفاع.
- إدراك مصادر التهديد وتحليلها.
- القدرات الأمنية.
- أنظمة التسليح وتقييم الاختيارات.
- التحالف والتعاون الاستراتيجي.[2]

ب. **المدرسة المعاصرة (التنموية):** يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضًا على التهديد الداخلي، ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل

[1] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير الشرعية والجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 212.

[2] **المرجع نفسه**، ص213.

أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية... وتقوم هذه المدرسة على اتجاهين أساسين هما: أمن الموارد الحيوية والاستراتيجية والتنمية.[1]

4. الأمن الإقليمي:

برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية ودون إقليمية، كما ارتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسية (القارات، المناطق المحيطة بالبحار، المناطق دون الأقاليم) والتاريخ والثقافة، ومجموعة من التصورات الذاتية والموضوعية، وهو ما يفسر – أحيانًا –وفي محاولة لفهم التعاون الأمني والإقليمي، هناك بعض النماذج، منها:

4-1-الأنظمة الأمنية:

يعرفها روبرت جيرفيس Robert Jervis بأنها "تعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء". وتشمل الأنظمة الأمنية قطاعاً عريضا من القواعد السلوكية مثل عدم استخدام القوة، واحترام الحدود الدولية القائمة، ويمكن أن توضع تشريعات أكثر وضوحًا بالنسبة لأنواع واستخدامات معينة من الأسلحة، أو أنشطة كالتحركات والشفافية العسكرية، ويمكن النظر إلى العديد من الهياكل الإقليمية على أنها أنظمة أمنية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأيضًا اعتبار بعض الإجراءات الإقليمية للحد من التسلح كتحديد المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو معاهدة القوات المسلحة في أوروبا لعام 1990م.[2]

ويتوقف مدى نجاعة هذه الأنظمة على مدى احترام معاييرها من خلال درجة ما تفرضه مؤسساتها من حوافز وجزاءات.

4-2- الجماعات الأمنية والمجتمع الأمني:

يعرف كارل دويتش Karl Deutschالجماعة الأمنية بأنها: "مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج هو تولد "الشعور بالجماعة"، ضمن أرض ما، وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن "التغيير السلمي" بين سكانها والمقصود من "الشعور بالجماعة " اعتقاد أن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها، ويمكن حلها، عبر عمليات "التغيير السلمي."

[1] أحمد جلال عز الدين، **ظاهرة الإرهاب نظرة تحليلية مجلة الأمن، مرجع سابق**، ص219.

[2] عثمان الحسن محمد نور، **ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق**، ص213.

كما يعرف المجتمع الأمني بأنه: "مجموعة من الدول يوجد بينها تأكيد حقيقي على أن أعضاء هذا المجتمع لن يدخلوا في قتال مادي مع بعضهم، وأنهم سيعمدون إلى تسوية خلافاتهم بطريقة أخرى ". وقد وضع كارل دويتش هذا المفهوم في الخمسينيات ليعكس أهدافاً طويلة الأمد تجعل من أوروبا مجتمع أمني واحد، يبدأ بالقضاء على خطر قيام نزاع بين دول الجماعة الأوروبية[1].

ويضيف باري بوزان Barry Buzzan مصطلح المجمع الأمني الذي يعرفه بأنه: "مجموعة من الدول التي ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة كافية بحيث إن أوضاعها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة كافية بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض."

4-3- الأحلاف:

تعددت التعريفات لمفهوم الحلف حيث نجد بعض التعريفات تركز على البعد التعاقدي، فالحلف من هذا المنظور هو "معاهدة تبرم بين دولتين أو أكثر من أجل صد عدوان يقع على طرف أو أكثر من أطراف المعاهدة."

كما يعرفه قاموس العلوم السياسية بأنه "علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الحلفاء بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب". وسياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تجعل الأمن عالميًا بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة."[2]

وهناك من يسقط البعد التعاقدي للدلالة على تفاعلات وعلاقات معينة في إطار تحالف ضمني، أو ما أسماه جون سولفيان John Sullivan بالانحياز غير الرسمي، الذي عرفه بأنه: "سلوكات متوقعة في علاقات دولتين أو أكثر."

ويوجد تعريف آخر للحلف يؤكد على أنه " علاقة رسمية أو غير رسمية للتعاون الأمني بين دولتين أو أكثر تشمل توقعات متبادلة بدرجة ما من درجات التنسيق السياسي في القضايا الأمنية في ظل ظروف معينة في المستقبل."[3]

---

[1] أحمد جلال عز الدين، **ظاهرة الإرهاب نظرة تحليلية مجلة الأمن، مرجع سابق**، ص219.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج07 ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994، ص 79.

[3] **المرجع نفسه**، ص 80.

وهو نفس المعنى الذي استخدمه ستيفن والت Stephen Walt وأضاف إليه فيما بعد التعهد بالمساعدة العسكرية وهو ما ركز عليه باتريك جيمس Patric James حيث عرف الحلف بأنه " اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر للتعاون في المجالات الأمنية والعسكرية "، أو هو معاهدة عسكرية دولية تبرم بين دولتين أو أكثر لإيجاد منظمات تنسق التعاون والتعاضد في المجال الدفاعي أو تنظم الدفاع والهجوم معًا في حالة الاعتداء، فتكون الأهداف المعلنة دفاعية في الغالب، إذ أن الأحلاف الهجومية تتخذ طابع السرية.

5. الأمن الدولي:

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطاً بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيًا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، منها: نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي.[1]

أولاً. نظام توازن القوى: ظهر نظام توازن القوى بعد اتفاقية وستفاليا لعام 1648م، وتقوم فكرته الأساسية على أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية، وكذا التباين في مصالحها القومية وسعي كل منها إلى تعظيم مكاسبها على حساب الأخرى، خصوصًا إذا ما اكتسبت دولة ما تفوق ساحق في قواتها وقدراتها، فإنها ستهدد باقي الدول وهو ما يدفع بالأخيرة إلى التجمع في محاور مضادة للدولة مصدر التهديد.

فنظام توازن القوى هو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبيًا، حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول.

ويتحقق توازن القوى في حالتين هما:

1- حفظ السلم الدولي من خلال التجمع في محاور مضادة ضد قوى التهديد لتحقيق الردع، واستمرار الوضع القائم.

2- إيجاد محاور متعادلة في القوة لدول مختلفة الأهداف، لمنع تفادي أي إخلال بتوازن القوى القائم والمحافظة على استقلال وحداته المكونة له.

وهناك العديد من الوسائل التي تحقق مبدأ توازن القوى منها:

- ✓ التدخل.

[1] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير الشرعية والجريمة، مرجع سابق**، ص 68.

- ✓ المناطق العازلة.
- ✓ الأحلاف الدولية.
- ✓ التسليح.
- ✓ التعويضات الإقليمية.
- ✓ سياسة فرق تسد.[1]

ثانياً. نظام الأمن الجماعي:

ظهر نظام الأمن الجماعي كرد فعل للنظام القديم القائم على نظام توازن القوى، وكان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم، ثم في إطار منظمة الأمم المتحدة لمنع نشوب الحروب واحتوائها، وهو لا يعني انتهاء الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول، وإنما إنكار العنف المسلح كأداة لحلها، والتركيز على الوسائل والأساليب السلمية، ويمكن تعريفه بأنه: "التزام جميع الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدية، فور تقرير هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك". وهذا التعريف يقتصر فقط على دور الدول في حفظ السلم والأمن الدوليين"كما عُرف أيضًا على أنه " ذلك النظام الذي تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها ". فهذا التعريف أشمل لأنه يركز على دور الدول والمنظمات الدولية التي تكون عضويتها متاحة لكل أعضاء المجتمع الدولي، وهو ما يميز الأمن الجماعي عن التحالف.[2]

المطلب الثالث: أهم النظريات الخاصة بالدراسات الأمنية

أولا. النظريات الخاصة بالدراسات الأمنية:

1. النظريات العقلانية:

تنظر النظريات العقلانية (التفسيرية والتأسيسية) إلى العالم بوصفه شيئًا يقع خارج نظرياتنا عنه، وتهتم بكشف الأنماط المنتظمة للسلوك الإنساني، فهي بذلك تفسر العالم الاجتماعي كما يفسر عالم الطبيعة العالم الفيزيائي. وتجد سندها المعرفي في المذهب الوضعي، الذي يمكن تعريفه على أنه: "وجهة نظر تحدد كيفية إنشاء المعرفة".[3]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية، مرجع سابق**، ص 83.

[2] بطرس غالي، **الأمم المتحدة والمنازعات الدولية الجديدة**، المستقبل العربي، عدد201 ، 5نوفمبر 1995 م، ص12 .

[3] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية "دراسة في مفهوم تطور مفهوم الأمن"**، مذكرة ماجستير في الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر 2010، ص 39.

2. النظرية الواقعية:

نشأت المدرسة الواقعية كردة فعل أساسية على تيار المثالية عقب الحرب العالمية الثانية، فقد جاءت لتدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية وتحديدًا سياسة القوة والمصلحة والحرب والنزاعات، وحاولت تقديم نظرية سياسية لتحليل وفهم الظواهر الدولية.

ويرى الواقعيون البنيويون أن نظام توازن القوى في حالة الاعتماد الذاتي سيبرز حتى في غياب سياسة تهدف إلى إقامته، وكذا قيامه بصرف النظر عن نوايا أي دولة بعينها، ويرى والتز أن التوازن العرضي يقوم من خلال التفاعلات والمعاملات بين الدول على غرار التوازن الذي يقوم بين الشركات والمستهلكين في سوق اقتصادية حرة (وفق النظرية الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية)، ويشدد الواقعيون الليبراليون على أهمية الدور الذي يؤديه الدبلوماسيون والزعماء في الحفاظ على توازن الدول، الذي هو ليس وضعًا تلقائيًا، بل إنه وضع يجب بنائه.[1]

وتتفق أشكال المذهب الواقعي أيضًا على أن ميزان القوى حالة غير مستقرة، كما أنه يختل أو ينهار إما بسبب الحرب أو التغير السلمي، لتقوم بعده موازين قوى جديدة، وعند انهيار ميزان القوى لأمد طويل، فإن الدولة في أحسن الأحوال لا تستطيع أن تفعل أكثر من تخفيف الآثار السلبية لأوخم العواقب الناتجة عن المعضلة الأمنية. والسبب هو انعدام الثقة على صعيد العلاقات الدولية.[2]

ولحل هذه المشكلة في إطار أنظمة العون الذاتي يؤكد الواقعيون الليبراليون على أهمية إقامة أنظمة مثل الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة التي تحولت إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي تضع نماذج لأحكام ومعايير وإجراءات للتبادل الدولي، وأي دولة تخرج عن ذلك الالتزام تفرض عليها عقوبات.[3]

ثانيا. النظريات الواقعية والأمن الدولي:

أ. معضلة الأمن:

تذهب الواقعية الجديدة إلى اعتبار أن الحرب معلم تاريخي دائم من معالم السياسة العالمية، ذلك أن الدول تواجه معضلة أمنية لا يمكن التخلص منها، وكان جون هارتز أول من أوضح هذه الفكرة حيث قال:

---

[1] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية "دراسة في مفهوم تطور مفهوم الأمن"، مرجع سابق**، ص 39.

[2] عبد العالي عبد القادر، **محاضرات نظريات العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2009، ص10.

[3] جون بيلس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**، في جون بيلس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج لأبحاث، دبي، 2004، ص 414.

"إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات – وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات – إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث إن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرًا محتملاً."[1]

والنظرية الواقعية كمدرسة فكرية تنقسم إلى عدد من الاتجاهات النظرية في رؤيتها للأمن الدولي، ويمكن رصدها كالآتي:

– **الواقعية الجديدة:** تقوم الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية على عدد من الفرضيات الأساسية التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

– النظام الدولي هو نظام فوضوي، بمعنى غياب سلطة مركزية تضبط سلوكية الدولة، كما هو موجود في نظامها الداخلي.

– للحفاظ على سيادة الدولة وبقائها وتوسيع نطاقها لابد من بناء قوة عسكرية هجومية ضاربة.

– الريبة والشك كمحدد أساسي في سلوكية الدولة تجاه نوايا باقي الدول، وبالتالي ضرورة الاستعداد واليقظة، فالريبة هي أمر متأصل في النظام الدولي.

– بقاء الدولة واستمرارية وجودها وسيادتها هو أهم محدد مؤثر على سلوكيته.

– عدم اليقين في تقدير إمكانات وقدرات ونوايا الخصم، بسبب التضليل الذي يمارسه، وكذا بسبب شح المعلومات أو كثرتها وتضاربها، وهذا ما يؤدي إلى سوء الإدراك والوقوع في مشكلة سوء تقدير القوة الحقيقية أو القوة المفترضة للدولة الخصم (خصوصاً وقت الأزمات)، وهو ما يدفع الدول إلى التصرف بعدوانية.[2]

– بناء الأمن القومي أو انعدامه، متعلق إلى حد كبير ببنية النظام الدولي (لهذا تسمى هذه النظرية أيضًا بالواقعية البنيوية) وبنيته الفوضوية المتينة، وهذا ما يؤدي إلى اتسام السياسات العالمية في المستقبل بالصراع كما كان في الماضي، وهذا ما ذهب إليه جون ميرشايمر في مقالة كتبها عام 1990م، حين أكد أن نهاية الحرب الباردة سوف ترجع بنا إلى نظام دولي يتسم بميزان قوى متعدد الأقطاب، تسود فيه النزعة القومية والتنافس الإثني كمقدمة لعدم الاستقرار والصراع، وفي تقييمه لفترة الحرب الباردة، فإنها فترة سلام واستقرار

---

[1] سليمان عب الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستويات، وصيغة تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2008، ص ص 10-13.

[2] **المرجع نفسه**، ص13.

نتيجة لبنية القوى العالمية وميزان القوى ثنائي القطبية، وبانهياره سوف نرجع إلى نوع من صراع القوى الكبرى الذي شكل مأزقاً في العلاقات الدولية منذ القرن السابع عشر.

– السياسات الدولية لا تتصف بالحروب المستمرة لكن هناك تنافس أمني شديد، يكون فيه احتمال قيام الحرب أمراً ممكناً ومتوقعاً باستمرار.

– التعاون بين الدول أمر ممكن وقائم فعلاً، لكنه مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر، الذي لا يلغيه التعاون مهما كان حجمه، فالسلام الدائم الذي لا تتنازع فيه الدول من أجل السيطرة، أمر لا يحتمل أن يتحقق.[1]

– الفوضى الناضجة: يذهب أنصار هذه النظرية إلى اعتبار بنية النظام الدولي جد أساسية في تحديد سلوك الدول، كما يركزون على غياب سلطة عليا داخل هذا النظام، وخلافًا للواقعية التقليدية، فإن نظرية الفوضى الناضجة تقدم تقييمًا أكثر تفاؤلاً بخصوص إقامة تعاون بين الدول. ويرى باري بوزان أن فترة الثمانينيات والتسعينيات قد شهدت فوضى أكثر نضوجًا حيث تزايد الإدراك لأخطار المنافسة في عالم نووي.

كما يؤكد بوزان أن الدولة الأكثر نضجًا في النظام الدولي هي الدولة التي تراعي مصالح جيرانها عند رسم سياستها الخاصة، وذلك لأسباب أمنية، وفي هذا الصدد يقول:" إن الدول تزداد إدراكًا بأن أوضاع الأمن الوطني مترابطة، وأن السياسات الأمنية مبالغ في انطوائها على الذات، بصرف النظر عن مدى إغراءاتها الشوفينية، تؤدي إلى عكس الغرض منها في خاتمة المطاف ". ويستشهد بدول الشمال التي تحولت إلى جماعة أمنية بعد أن خاضت حروباً عسكرية وسباقاً للتسلح بأوروبا عبر "عملية نضوج" أنتجت مجتمعًا متساندًا منذ معاهدة روما التي أرست الأمن عبر حل الخلافات وتسويتها من خلال الحلول السلمية، وهذه التجربة التمدنية يمكن نقلها إلى نظم إقليمية أخرى، يكون فيها مؤشر الترابط في المجالات السياسية والاقتصادية ينمو بشكل متزايد.

فهي عملية تراكمية وبطيئة وغير متساوية الإنجازات على الصعيد الدولي، وفي المحصلة هي دعامة أساسية للاستقرار والأمن الدوليين، حيث كلما زاد معدل الترابط الأمني بين الدول، تزايدت احتمالات تضاؤل المعضلة الأمنية.[2]

---

[1] سليمان عب الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستويات، وصيغة تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، مرجع سابق**، ص 13.

[2] Paul .d. whlliams , **Security studies in introduction**, Rowthdge; New York , 2008, P 96.

ب. مصاعب التعاون الأمني الدولي:

يرى كتّاب النظرية الواقعية أنه لم يحدث تغير كبير في جوهر الأمن الدولي في أعقاب الحرب الباردة، ويؤكدون على أننا لا نزال نعيش في عالم يسوده الشك والتنافس الأمني، رغم وجود تعاون قائم بين الدول والدليل هو حرب الخليج الثانية والثالثة، وكذا الحروب التي تلت تفكك يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي، ويمكن إرجاع سبب هذه الصعوبة في تحقيق التعاون إلى عاملين أساسين هما:

● **الغش** : لا ينكر ستيفن والت وجون ميرشايمر وجود تعاون قائم بين الدول، كما أنهما يقران بوجود فرص أكبر للتعاون مقارنة بالماضي، وفي نفس الوقت فإنهما يقولان أن هذا التعاون محدود، لأن الدول كانت ولا تزال خائفة من نقض أي اتفاقية للحد من انتشار الأسلحة، بسبب المخاطر الكبيرة الناجمة عن طبيعة التقنيات العسكرية الحديثة التي من شأنها أن تحدث اختلالاً غير مسبوق في ميزان القوى بين الدول، فالدولة إذن مدركة لمسؤولية القيام بأعباء أمنها الوطني، وهذا هو السبب الذي يدعو القوى النووية إلى الاحتفاظ ببعض أسلحتها النووية رغم الاتفاقيات التي أبرمتها لخفض الأسلحة الإستراتيجية في بداية تسعينيات القرن الماضي أو تمديد اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية المعقودة سنة 1995م، واستحداث العديد من برامج التسلح غير المعلن عنها لدى غالبية الدول.

● **مسألة المكاسب النسبية:** يعتبر العديد من أتباع الواقعية الجديدة أن اهتمام الدول بتحقيق مكاسب نسبية على حساب المكاسب المطلقة معيق لعملية التعاون الدولي، الذي يقوم على الموازنة بين المكاسب التي تحققها الدول المنضوية في منظومة تعاونية واحدة، فإن الدول تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من المكاسب على حساب باقي الدول الأطراف، ضمن بيئة دولية يسودها الشك وانعدام الثقة وهو ما يعقد عملية التعاون. [1]

ثالثا. النظرية الليبرالية والأمن الدولي:

يختلف الليبراليون حول ما إذا كان السلام هو هدف السياسة العالمية، كما يختلفون أيضاً حول كيفية إقامته، فهل يكون من خلال الحكومة العالمية؟ أو الأمن الجماعي؟ أو التجارة العالمية؟ كما أنهم منقسمون حول كيفية استجابة الدول الليبرالية للدول أو الحضارات غير الليبرالية.

[1] خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة "دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، (مذكر ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية)، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، 2008، ص 29.

1. الليبرالية والأمن الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة:

المذهب الدولي الليبرالي – الجديد: تعتبر أطروحة السلام الديمقراطي تطويرًا لمشروع كانط حول السلام الدائم، ونجد من أبرز روادها بروس راست ومايكل دويل الذي يرى أن الدول الليبرالية أوجدت سلامًا منفصلاً عن السلام العالمي، كونها لا تحارب بعضها البعض، كما يؤكد أن التمثيل الديموقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية، وغيابها يساعد على سيادة منطق القوة.

وهي الحجة التي استند إليها بيل كلينتون في خطابه عن حالة الاتحاد عام 1994م، لتبرير سياسة نشر الديمقراطية في العالم، وكذا دعم تحول شرق أوروبا إلى الليبيرالية، وتهيئتها لعضوية الاتحاد الأوروبي، فحسب أفكار السلام الديموقراطي، فالحرب نادرة أو لا وجود لها بين الدول الليبرالية، حتى في ظل تعارض المصالح، كونها تحل هذه المشاكل عن طريق الوسائل السلمية، كالمفاوضات والتحكيم والوساطة والتوفيق... وكذا القيود المؤسسية المشتركة دون التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً.

ويرى دويل أن "إحدى فوائد الديموقراطية هي أن الخلافات تعالج قبل وقت طويل من أن تصبح منازعات تخرج إلى الساحة العامة."[1]

أما فرانسيس فوكوياما فهو يجادل أن الإيديولوجية الليبرالية قد ألحقت الهزيمة بالإيديولوجيات المنافسة كالملكية الوراثية والفاشية والشيوعية كأفضل نظام للحكم، كما أنها تشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية، وهي "الصورة النهائية لنظام الحكم البشري"، فهي بالتالي نهاية للتاريخ.

ويرى فوكوياما أن قيام الحرب بين الدول الديموقراطية الليبرالية هو احتمال ضئيل، حيث يستند في تفسيره لهذه الفرضية على تقسيم أفلاطون للروح الإنسانية في كتابه "الجمهورية" إلى ثلاثة قوى هي: الشهوة، العقل، القوة (الهمة والشجاعة أو ما يسميه" الثيموس).

وفي كل من كتابيه "نهاية التاريخ وخاتم البشر" و"الشرخ الكبير"، وعلى عكس كل من الهنتينغتونيين ومعظم الليبراليين الجدد ممن يؤكدون على أصالة الليبرالية كثقافة محددة ومحدودة بجزء من العالم الغربي، حيث تواجه صداما حضاريا حتميا مع باقي الثقافات، ويدافع فوكوياما عن كونية الليبرالية وعن طموح كل

[1] – جمال منصر، **مرجع سابق**، ص 8.

الحضارات لبلوغها، كما طرح- في كتابه "الثقة" مشروع لعولمة الليبرالية - شرط أن تتبنى ثقافات العالم 80% من الحداثة الليبرالية وتحافظ على 20% من خصوصيتها الثقافية.[1]

رابعا. النظريات التأملية:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين انبعاث النظرية المعيارية على حساب النظرية الوضعية القائمة على أساس التمييز بين الحقائق وهذه النظرية تثير تساؤلات أساسية هي:

- اقتصار علم السياسة حسب المدرسة الوضعية على المجال التجريبي، وهو ما يمثل تقليصًا لدائرة علم السياسة، حيث عكف علماء السياسة على البحث عن أنماط الحكم الأكثر ملائمة والبحث عن حياة أفضل.
- يؤكد أصحاب النظرية المعيارية أن جميع النظريات تعكس قيمًا، لكن هل هذه محجوبة أم واضحة؟ يجيب المعياريون أن دراسة الظواهر على ما هي عليه في حد ذاتها تنطوي على انحياز لدى الباحث، ابتداءًا من اختيار الأشياء التي بوصفها (حقائق)، مرورًا بالطرق المستخدمة في الدراسة، وصولاً إلى النتائج والتوصيات السياسية المقترحة.
- مشكلة تكميم الظواهر الدولية.[2]

ويعرف كريس براون النظرية المعيارية للعلاقات الدولية بأنها: " ذلك الحجم من الأعمال التي تتناول البعد الأخلاقي للعلاقات الدولية، وكذلك المسائل الأوسع المتعلقة بالمعاني والتفسيرات التي يولدها هذا الفرع من فروع المعرفة، وهي في جوهرها تتناول الطبيعة الأخلاقية للعلاقات بين المجتمعات (الدول)، سواء في سياق البرامج القديمة التي كانت تركز على العنف والحرب أو البرامج الحديثة -الأكثر حداثة التي تخلط بين هذه الاهتمامات التقليدية والمطلب العصري للعدالة التوزيعية على مستوى العالم."

كما يتعرض إلى وضعين معياريين عن السياسة الدولية وهما:

أ – الكوسموبوليتانية: تركز على الإنسانية ككل أو على الفرد.

[1] Bray buzan and lene hanse, the évolution of international security studies, Cambridge, new York, 2008, P 90.

[2] دن بتموثي، "**الليبرالية**"، جون بيليس وستيف سميث، محررات عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

ب- المجتمعية: تتمحور حول المجتمع السياسي (الدولة).[1]

نظرية ما بعد الحداثة: يعرف جون فرانسوا ليوتارد نظرية ما بعد الحداثة بأنها "عدم التصديق بما وراء النصوص السردية". كما يقدم ديفيتاك تحليلاً لموضوعين أساسين لما بعد الحداثة هما:

أ. علاقة القوة بالمعرفة حيث يعارض فوكو رأي النظريات العقلانية القائل بأن المعرفة محصنة إزاء عمليات القوة – وهو افتراض أساسي للفلسفة الوضعية – ويؤكد أن القوة تحتاج إلى معرفة، وكل معرفة تعتمد على العلاقات القائمة للقوة، فلا وجود للحقيقة دون قوة.

ب. تستخدم نظرية ما بعد الحداثة استراتيجية النصوص، وحسب ديردا فإن العالم يتم إنشاؤه مثل نص من النصوص، كما يرى أنه يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم واستحالة التعبير عنه، بمعنى أن تفسير العالم يعكس مفاهيم اللغة ومبانيها.

ويؤكد أنصار ما بعد الحداثة على أهمية الأفكار وتأثيرها، والخطاب في سياق التفكير بشأن الأمن الدولي، كما يسعون إلى استبدال الخطاب الواقعي بخطاب جماعي، حيث يرى ريتشارد أشيلي أن الواقعية هي إحدى المشاكل الأساسية لانعدام الأمن الدولي لأنها خطاب قوة يدفع بالدول إلى المنافسة الأمنية.[2]

وتختلف نظرية ما بعد الحداثة عن الواقعية في نظرية المعرفة (الإبيستيمولوجيا) حيث يؤكد جون ميرشايمر أن الواقعية ترى أنه بإمكان وجود عالم ثابت يمكن معرفته، أما أنصار ما بعد الحداثة فيرون إمكان وجود تفسيرات لا نهائية للعالم، حيث لا ثوابت، ولا معاني ثابتة ولا أرض آمنة ولا أسرار عميقة ولا بنى نهائية أو لا حدود للتاريخ... لا يوجد إلا التفسير... والتاريخ نفسه يفهم على أنه سلسلة من التفسيرات المفروضة على تفسيرات... وهذا تأكيد على أن أساس المعرفة ذاتية وليست موضوعية، وهو ما يبرر أهمية النظريات المعيارية.

خامسا. النظرية البنائية:

ترجع البدايات الأولى للنظرية البنائية إلى أعمال جيامباتيستا، وكراتو شفيل Kratochwill وأونوف Onuf نهاية عام 1989م، وألكسندر ويندت Alexander Wendt في مقالته سنة 1989م، التي عنوانها: "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة Anarchy Is

[1] عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، ط 1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010. ص 70.

[2] – قسوم سليم، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر)، 2010.ص 63.

What The States Make Of It"، التي كان لها تأثير كبير في بناء النظرية البنائية، وقامت على نقد النظرية العقلانية والتأملية، وذلك في النقاط الآتية:

1- حدوث تطور كبير في فلسفة العلوم والعلوم الاجتماعية الأخرى، أو العلوم التي هاجمت الفلسفة الوضعية، واقترحت عددًا من أساليب التفكير البديلة .

2- ظهور مفاهيم جديدة في السياسة الدولية، وهو ما يدفع إلى إيجاد مقاربات جديدة.

3- عجز النظرية الواقعية عن التعامل مع العناصر الفاعلة من غير الدول والحركات الاجتماعية والعمليات المتسعة بشكل جذري.[1]

4- فشل الواقعية والليبرالية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، بسبب إهمال الجوانب غير المادية في النظام الدولي والتغيرات الداخلية في المجتمع السوفياتي، خصوصًا بعد تبني سياسة البيروسترويكا والغلاسنوست، فسقوط الاتحاد السوفياتي ليس فقط بسبب قوة الولايات المتحدة الأمريكية، كما يدعي الواقعيون.

5- يرى روبرت كيوهان Rebert Keohane أن التحدي الأساسي للنظريات التأملية هو عدم قدرتها على تطوير فرضيات قابلة لاختبار، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تهميشها في دراسة السياسة العالمية.

مبادئ النظرية البنائية: تتمثل مبادئ النظرية البنائية في: [2]

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- ذاتية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية.

[1] قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية، مرجع سابق**، ص 63.

[2] **المرجع نفسه**، ص 63.

الفصل الثاني: تداعيات الجريمة المنظمة على الأمن الروسي

المبحث الأول: واقع الجريمة المنظمة في روسيا

ليست الجريمة المنظمة بالظاهرة الجديدة، فالمافيا الإيطالية ومنظمات المثلث الصينية والياكوزا اليابانية تقدم نماذج لإجرام منظم منذ قرون بعيدة.

إلا أن هذه النماذج ظلت تباشر أنشطتها على نطاق محلي إلى أن اكتسبت طابعا دوليا نحو العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بسبب تحرير التجارة الدولية وعولمة الأسواق المالية واختفاء الحدود بين الدول، وعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة إلا أن فقهاء القانون لم يهتموا بتعريفها والبحث في ماهيتها بالقدر الذي اهتم به علماء الاجتماع وعلماء الإجرام.

إن وقوع الجريمة يؤدي المساس بالمصالح العامة والخاصة للدولة وإضرابا في امن وسلامة المجتمع، لذلك فالعقوبة هي جزاء يوقع باسم المجتمع تنفيذا لحكم قضائي على من تثبت مسؤوليته عن الجريمة، والعقوبات التي يقرها القانون متعددة، السياسة العقابية المتشددة، الاعتدال في السياسة العقابية التدابير الاحترازية.

المطلب الأول: بداية ظهور الجريمة في روسيا

1. استيعاب المجرمين:

بدءًا من واقعة تسمم سكريبال ومرورًا بتدفق أموال القلة غير المشروعة من خلال العاصمة الروسية، موسكو، والتدخل في التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ووصولًا إلى رد فعل روسيا على هجمات الغاز في سوريا، يمكن القول إن فهم ذلك التهديد يُشَكِّل حاجة ملحّة، وهو الأمر الذي لبَّاه الباحث البارز في معهد العلاقات الدولية في براغ مارك غالوتي، في كتابه الرائع الجديد :The Vory Russia's Super-Mafia. (اللصوص: روسيا مافيا كبيرة).[1]

ربما سيواجه البعض صعوبة للعثور على دليل أكثر شمولية وجاذبية لالتقاء الدولة مع الجريمة المنظمة في روسيا من ذلك التاريخ الخاص بالسرقة الممتد إلى جذور ما قبل الثورة في العالم السفلي.[2]

في الكتاب الذي تناول أحداث من القرن الـ 18 حتى القرن الـ 21، تتبع غالوتي الطريقة التي تم بها استيعاب المجرمين عن كثب من قِبل الدولة، التي تكرّس الآن أجهزتها في "حربها الهجينة" التي تشنها على الغرب.

---

[1] أيمن طلال يوسف، **روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية**، المستقبل العربي العدد 31، ديسمبر 2007، ص 78.

[2] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

2. مخاض الجريمة:

وبدلًا من كونها "دولة مافيا" بسيطة، فإن الحكومة الروسية بقيادة بوتين قد شكلت نفسها باعتبارها "أكبر عصابة في المدينة"، التي أضحت "علاقتها السرية بين الأشباح والعصابات" أكثر فظاظة في مدن وبلدات روسيا.

نوه غالوتي بأن الفساد وظهور السوق السوداء تحت قيادة ليونيد بريجنيف، ثم تحرر قوى السوق والانهيار الفوضوي للدولة السوفيتية تحت قيادة غورباتشوف ويلتسين، كانت عوامل أدت إلى تهيئة الظروف التي تتيح للجريمة المنظمة فرصة توطيد نفسها في العصر الحديث.

وبحسب ما ذكره غالوتي في الكتاب، فقد تطور النظام الأيكولوجي الإجرامي الثري لروسيا بطريقة بات يصعب معها الآن التفريق بشكل مفيد بين أصحاب المشاريع المنتمين إلى العصابات، المسؤولين العامين ورجال الأعمال الحقيقيين، وهي الفئات الثلاث التي تعمل الآن كفئة واحدة في مسعى إلى "دولة عميقة" تعمل وراء الثروة والنفوذ السياسي.

وأضاف غالوتي أنه وفي مقابل قيام السلطات بغض الطرف، فإن النظام يحتفظ بالحق في استدعاء أي فرد أو منظمة للدفع بأجندة الكرملين إلى الأمام[1].

وخلص غالوتي إلى أن روسيا ستصلح نفسها من الداخل على يد الأناس العاديين، الذين يعتبرون "أول وأسوأ" ضحايا هذه الثقافة، والمنفتحين على السؤال، عقب إعادة انتخاب بوتين.

وهناك الاتهامات للحكومة الروسية بإشرافها على إعطاء منشطات للرياضيين الروس لتحقيق نتائج أفضل واستغلال ذلك سياسيا، مما أدى إلى إيقاف الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات ترخيص مختبر مكافحة المنشطات في موسكو بعد اتهامه بالتواطؤ مع السلطات الروسية وإيقاف الاتحاد الروسي لألعاب القوى من المشاركات الدولية.

وفي شهر آذار/مارس الماضي أوقفت هولندا جاسوسين روسيين كانا موضع تحقيق حول هجوم إلكتروني ضد الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات منذ عام 2017 وكانا يعتزمان قرصنة مختبر سويسري مرتبط بالتحقيق في تسميم سكريبال.

بعد الشعور الروسي بنشوة "الانتصارات" الجزئية والمؤقتة، بدأت تتكشف للعالم هذه الممارسات التي تشبه سلوك عصابات الجريمة المنظمة.[2]

---

[1] أيمن طلال يوسف، **روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، مرجع سابق**، ص79.

[2] البريزات جهاد محمد، **الجريمة المنظمة دراسة تحليلية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2008، ص 113.

وفي العام 2017 تم الإعلان عن إصابة 26 ديبلوماسيا أميركيا عاملا في كوبا بأعراض مرضية مفاجئة مثل الإحساس بالتوعك وألم حاد بالأذن مع سماع أصوات غريبة وصداع ودوار وطنين في أذن واحدة؛ كانت الأعراض قريبة من عوارض الارتجاج في الدماغ دون أن يتعرض أي منهم لأي حادث أو رض على الرأس. وقبل بضعة أشهر أصيب موظف أميركي بالصين بنفس الأعراض.[1]

وبعد سلسلة من الفحوصات خلصت النتائج إلى أن السبب المرجح لإصابة الديبلوماسيين الأميركيين هو سلاح متطور يرسل أمواجا قصيرة أو نوعا آخر من الأسلحة الكهرومغناطيسية، وفي شهر أيلول/سبتمبر 2018، قالت وكالة "أن بي سي" إن الاستخبارات الأميركية التي تحقق في هذه الهجمات متأكدة أن هذا العمل كان متعمدا، وإن روسيا هي المشتبه فيه الأول، ونقلت عن مسؤولين لم تنشر أسماءهم أن الاتصالات التي تم اعتراضها في إطار هذا التحقيق تدل على تورط روسيا، ولم تؤكد الحكومة الأميركية رسميا حتى الآن هذه الاتهامات أو تنفيها، ولكن في حال الوصول إلى دليل حولها فإن هذا سيلحق ضررا في العلاقات الروسية[2].

الأميركية من الصعب إصلاحه، لأن هذه العملية استهدفت بشكل متعمد مواطنين أميركيين بهدف إيذاءهم وهذا يعتبر اعتداء مباشرا على الولايات المتحدة الأميركية.

المطلب الثاني: أنواع الجريمة المنظمة في روسيا

1. غسيل الأموال في روسيا:

ووفقا لمؤسسة مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، سمح المخطط بنقل عشرات المليارات من الدولارات من روسيا إلى الآلاف من حسابات الشركات المنتشرة في جميع أنحاء العالم. وذكرت صحيفة "الغارديان" الاشتباه في تورط 500 شخص في الخطة، بما في ذلك العديد من الأثرياء الروس وأصحاب النفوذ.

ولم تنكر أي من المصارف التي اتصلت بها CNN Money أنها قامت بإجراء معاملات، غير أن الكثيرين قالوا إنهم ملتزمون بمنع أنشطة غسل الأموال، وقد ذكرت تقارير من وثائق مسربة أن بعض أكبر البنوك في العالم تعاملت مع مئات الملايين من الدولارات من عملية غسل أموال روسية واسعة النطاق[3].

وتظهر البيانات أن البنوك الأميركية الكبرى بما في ذلك "Bank of America" و "JP Morgan" و"Wells Fargo" و"Citi" تعاملت مع أموال من ذلك المخطط، إلى جانب إجراء

[1] البريزات جهاد محمد، **الجريمة المنظمة دراسة تحليلية، مرجع سابق**، ص 113.

[2] أيمن طلال يوسف، **روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، مرجع سابق**، ص 79.

[3] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم، الأردن، 2010، ص89.

بنـوك عالميـة مثـل"HSBC" و"Deutsche Bank"و"Standard Chartered" و"Barclays" معاملات مالية ذات صلة بمخطط غسيل الأموال الروسي.[1]

حصلت مؤسسة مكافحة الجريمة المنظمة والفساد (OCCRP) والصحيفة الروسية "نوفايا غازيتا" على الوثائق المصرفية الداخلية من مصادر مجهولة. وشاركت "OCCRP" البيانات المستمدة من الوثائق مع CNN Money ووسائل إعلامية أخرى.

وذكرت صحيفة "الغارديان" البريطانية، الاثنين، أن البنوك البريطانية قامت بتحويل 740 مليون دولار كجزء من المخطط، ولم يتسن لـ CNN Money التأكد من صحة هذه التقارير بشكل مستقل، وتُظهر الوثائق المصرفية تفاصيل ما يقرب من 70 ألف معاملة تم إجراؤها بين عامي 2011 و2014.[2]

وقال بنك "HSBC"، المتهم بالتعامل مع 543 مليون دولار من الأموال المغسولة، في بيان إنه "ملتزم بمكافحة الجرائم المالية"، مشيراً إلى أن هذه القضية "تُبرز الحاجة إلى المزيد من تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص."

وقال بنك "Citi"، الذي تشير البيانات إلى أنه عالج معاملات بقيمة 37 مليون دولار، إن منع غسيل الأموال هو من بين "التزاماته الأكثر أهمية". وأضاف البنك أنه يتخذ باستمرار خطوات لتعزيز أنظمته. وقال "Standard Chartered" إنه سيُحقق في أي نشاط مشبوه ويبلغ وكالات إنفاذ القانون، ولم يستجب "Wells Fargo" و"Deutsche Bank" لطلب الحصول على التعليق. كما رفض"Bank of America" و"JP Morgan" التعليق.

وتقول مؤسسة مكافحة الجريمة المنظمة والفساد إن المخطط يعمل على هذا النحو: استخدمت شركات وهمية عقوداً وهمية ونظاماً قانونياً ضعيفاً في مولدوفا لنقل المليارات من روسيا إلى البنوك في شرق أوروبا. وحُوّلت بعض هذه الأموال في نهاية المطاف إلى حسابات في أهم المصارف العالمية.[3]

وقال المدعون العامون في مولدوفا إن ما لا يقل عن 22 مليار دولار تم غسلها كجزء من المخطط، ووفقا لما جاء في بيان صدر هذا الأسبوع، فإنهم يحققون في 16 قاضياً وأربعة أشخاص من العاملين في البنك المركزي في الدولة، إلى جانب تسعة من موظفي البنوك التجارية للاشتباه في تورطهم في عملية غسيل الأموال.[4]

---

[1] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، مرجع سابق**، ص 90.

[2] البريزات جهاد محمد، **الجريمة المنظمة دراسة تحليلية، مرجع سابق**، ص 115.

[3] ديفيد اغناتيوس، **روسيا والولايات المتحدة والقرصنة الإلكترونية**، ع14074، 10 يونيو 2017.

[4] **المرجع نفسه**.

2. القرصنة الإلكترونية:

يقول سولداتوف إن الأحداث الكبرى في روسيا، اليوم، ليست وليدة الاستراتيجيات واسعة النطاق في كثير من الأحيان، بل إنها مجرد «تحركات تكتيكية» تعكس في جملتها المصالح الشخصية للرئيس الروسي فلاديمير بوتين وإدارته الرئاسية.

كما يعتقد السيد سولداتوف أن «عامل» بوتين من العوامل الحيوية والحاسمة في فهم المسائل ذات الصلة بقضية القرصنة الإلكترونية والتحقيقات الحالية بشأنها. يحمل بوتين كراهية شخصية تجاه السيدة هيلاري كلينتون، وظلت أجهزة الاستخبارات الروسية تجمع المعلومات حولها منذ أواخر صيف عام 2015.[1]

ولكن ما نقل العملية الروسية إلى مستوى التنفيذ الفعلي كان نشر «وثائق بنما» الشهيرة في أبريل (نيسان) من عام 2016، التي كشفت عن الحسابات المصرفية السرية لبعض من أقرب أصدقاء الرئيس الروسي وأوثق مساعديه.

لقد كان هجوماً شخصياً، كما يقول الصحافي سولداتوف، الذي أردف: «لا يمكنك الكتابة حول عائلة الرئيس بوتين أو أصدقائه المقربين.

وهو يعتقد أن الزعيم الروسي أراد أن يفعل شيئاً حيال هذا الأمر، «أن يلقن أحدهم درساً لا ينساه ولقد وصم بوتين «وثائق بنما» بأنها مجرد جهود متعمدة من قبل الولايات المتحدة بهدف إحراجه عالمياً، ولقد قال في أبريل من عام 2016: «يقف المسؤولون والوكالات الحكومية في الولايات المتحدة وراء كل هذا. لقد اعتادوا احتكار الهيمنة على الساحة الدولية ولا يرغبون في إفساح المجال لغيرهم أبدا.[2]

إن المحاولات الرامية لإضعافنا ناشئة من الداخل، وهي محاولات إخضاعنا وإجبارنا على التزام خطهم وسياساتهم.

ولقد رفض مارك تونر المتحدث باسم الخارجية الأميركية في ذلك الوقت أن تكون الولايات المتحدة «ضالعة بأية صورة من الصور في التسريبات الفعلية لتلك الوثائق».

غير أنه عاد وأكد أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية كانت قد ساندت في مشروع الجريمة المنظمة والإبلاغ عن الفساد، وهي إحدى المنظمات الإعلامية المشاركة في البحث في «وثائق بنما». أما بالنسبة إلى

[1] ديفيد اغناتيوس، **روسيا والولايات المتحدة والقرصنة الإلكترونية، مرجع سابق.**

[2] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، مرجع سابق**، ص90.

الجانب الروسي، كان ذلك يعتبر دليلاً كافياً على ضلوع الولايات المتحدة في الأمر[1].

المطلب الثالث: آثار الجريمة المنظمة في روسيا

سولداتوف كان قد كتب في يناير (كانون الثاني) مقالاً لصحيفة «غارديان» البريطانية بأنه «انعكاس جيد لكيفية إدارة الأمور داخل أروقة الكرملين – والفوضى البادية عن مستويات صناعة القرار السياسي والاستعانة المفرطة بالمصادر الخارجية في تنفيذ العمليات الحساسة.

وبالنسبة للعيون الروسية، فإن جميع المعلومات هي من قبيل التضليل المحتمل، والأسرار الحقيقية لا بد من إخفائها عن أعين الجماهير. ومع الهجوم الذي شنه الرئيس بوتين على السيدة كيلي مؤخراً، إذ قال: «النسخة غير المصنفة هي ليست نسخة بالأساس». ويعتبر الجانب الروسي مزاعم الاستقلال التي تطلقها وسائل الإعلام الأميركية بأنها زائفة، كما أنهم يعتبرون منافذهم الإعلامية والدعائية الخاصة بأنها تتنافس على قدم المساواة مع الشركات الإعلامية العالمية.

فشبكة «سبوتنيك» الإعلامية الروسية، على سبيل المثال، لديها جناحها الخاص في المنتدى الاقتصادي في سان بطرسبرغ.[2]

ولقد قال مدير الاستخبارات الوطنية الروسية في 6 يناير واصفاً هذه الشبكة في تقرير خاص: «إنها آلة الدعاية الحكومية التي تديرها الدولة»، غير أن الكتيبات الخاصة بالشبكة تصفها بأنها مجموعة إعلامية تعمل على نشر 2000 مادة إخبارية يومية باللغات الروسية والعربية والصينية والإسبانية والإنجليزية.

ومع مضي التحقيقات الأميركية في قضية القرصنة الإلكترونية الروسية قدماً، لا ينبغي لنا أن نفقد البوصلة أو الاتجاه: روسيا ليست دولة شيطانية، ووجودها العالمي ليس كلياً وشاملاً، بل إنها دولة متطورة ومحدثة بشكل متزايد. وهي في الوقت ذاته الدولة الوحيدة تقريباً التي يقودها ضابط أسبق بأجهزة الاستخبارات، الذي يُطِلّ على العالم من خلال عدسات خاصة للغاية.[3]

خلال إجرائه بحثاً للحصول على درجة الدكتوراه عن تأثير الحرب السوفيتية في أفغانستان، أجرى مارك غالوتي الباحث في معهد العلاقات الدولية بالعاصمة التشيكية براغ، مقابلات مع محاربين روس قُدامى شاركوا في ذلك الصراع الذي نشأ في آخر أيام من عمر الاتحاد السوفييتي عام 1988.

---

[1] ساندرا ماهر، **الجريمة الروسية المنظمة**، إرم نيوز، جريدة الأنباء، العدد 32، العراق، 2011، ص 17.

[2] ساندرا ماهر، **الجريمة الروسية المنظمة، مرجع سابق**، ص17.

[3] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، مرجع سابق**، ص90

يقول غالوتي: «كلما استطعت، كنت أقابل هؤلاء المحاربين بعد مدةٍ وجيزة من عودتهم إلى وطنهم، ثم التقيتهم مرةً أخرى بعدما أمضوا عاماً في الحياة المدنية لرؤية مدى تكيُّفهم»، بحسب ما نقلته صحيفة The Guardian البريطانية.

وكان معظم هؤلاء لدى عودتهم غير مؤهلين للحياة الجديدة، ومصدومين، وغاضبين؛ إمَّا مُثقلين برواياتٍ من الرعب والفشل، أو منعزلين وسط حالةٍ من اللامبالاة أو التذمُّر.[1]

بيد أنَّ معظمهم بعد مرور عامٍ فعلوا ما يفعله الناس عادةً في ظروفٍ كهذه: تأقلموا وتعاملوا مع الأمر. ثم صارت الكوابيس أقل تواتراً وأصبحت الذكريات أقل وضوحاً، لكن كان هناك من لم يستطع المضي قدماً أو لم يرغب في ذلك. وأصبح بعض هؤلاء الشبان المتضررين من جرَّاء الحرب مفعمين برغبةٍ في الإثارة وخوض المغامرات، أو مجرَّد أشخاصٍ عاجزين عن تحمُّل روتين الحياة اليومية[2].

كان أحد الرجال الذين تعرَّفت عليهم آنذاك يُدعى فولوديا. لقد كان نحيلاً قوياً وحاداً عابساً ذا طبيعةٍ هشةٍ وخطرة لدرجة أنني كنت أسير على الجانب الآخر من الطريق لتجنُّب مقابلته في العموم، وكان قنَّاصاً في الحرب. أمَّا المحارب الآخر الذي تعرَّفت عليه فكان يتحمَّل فولوديا، لكنَّه لم يبدُ قط مرتاحاً معه ولا للحديث عنه.

كان فولوديا مُبذِّراً جداً في وقتٍ كان فيه معظم الناس يعيشون على الكفاف بالقرب من حافة الفقر، وغالباً ما كانوا يعيشون مع والديهم ويعملون في وظائف متعددة لكسب قوت يومهم، بيد أنَّ كل ذلك كان منطقياً حين علمت لاحقاً أنَّه كان معروفاً في دوائر الجريمة الروسية بـ "القاتل المأجور".

مع انهيار قيم وأساسات الحياة السوفيتية وسقوطها، كانت الجريمة المنظَّمة تخرج من بين الأنقاض ولم تعُد تابعةً لرؤساء الحزب الشيوعي الفاسدين وأثرياء السوق السوداء.[3]

فمع صعود الجريمة المنظَّمة، كانت تجمع جيلاً جديداً من المجنَّدين بما في ذلك قُدامى المحاربين المتضررين وخائبي الأمل الذين شاركوا في حرب الاتحاد السوفيتي الأخيرة، كان بعضهم حُرَّاساً شخصيين وبعضهم كانوا مُهرِّبين، أو سارقين بالإكراه أو قَتَلة مثل فولوديا.

---

[1] حومد عبد الوهاب، **التعاون الدولي في مكافحة الجريمة**، مقال منشور في مجلة الحقوق والشريعة، العدد 01، فبراير 1981، ص 102.

[2] **المرجع نفسه**، ص102.

[3] ساندرا ماهر، **الجريمة الروسية المنظمة، مرجع سابق**، ص17

لم أعرف قط مصير فولوديا، ربما انتهى به المطاف ضحيةً لحروب العصابات في تسعينيات القرن الماضي التي انطوت على تفجيراتٍ بسيارات مُفخَّخة وإطلاق الرصاص من السيارات وطعناً بالسكاكين في عتمة الليل.[1]

المبحث الثاني: محركات الجريمة المنظمة في روسيا.

الجريمة المنظمة في روسيا نشأت في فترة الفوضى الحاصلة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبدأ نشاطها من الأكشاك التجارية وتوسع ليشمل نوادي القمار والحانات والدعارة وتجارة المخدرات.

فهل مازالت المافيا الروسية موجودة حتى اليوم؟

✓ **المافيا الروسية:**

المافيا الروسية نشأت في الاتحاد السوفيتي وأصبح لديها نفوذ في جميع أنحاء العالم، وتضم من100000 إلى 500000 عضواً.

وهم يشاركون في الجريمة المنظمة في الكيان الصهيوني، ودول مثل المجر، إسبانيا، كندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة وروسيا وغيرها. وتتضمن هذه الأنشطة المخدرات، الاتجار بالأسلحة، التفجيرات، التهريب، المواد الإباحية، والاحتيال على الإنترنت.[2]

يتم قتل أي عضو يتم سجنه سواء قبل أو بعد الإفراج عنهM.B

نشأت المافيا الروسية (المافيا الحمراء) في الاتحاد السوفيتي، ويبلغ عدد أعضاءها نحو 300 ألف عضو متخصصين في تبييض الأموال، ولقد تطورت هذه المافيا الروسية منذ وفاة ستالين، وقد قطعت شوطا كبيرا أيضا في أنشطتها خلال فترة حكم ليونيد بريجينيف، حيث أشتد عودها عقب حكم غورباتشوف ومع اقتراب انهيار الاتحاد السوفياتي، وقام كثير من ضباط المخابرات الروس والخبراء في غسل الأموال بالانضمام إليها.

بالإضافة إلى العلماء النوويين وأعضاء سابقين في الحزب الشيوعي الذين قد باعوا خبراتهم لكي تشتد شوكة المافيا الروسية، وقد هاجر بعض معظم أعضاء هذه المافيا إلى إسرائيل وأمريكا وألمانيا باستخدام هوياتهم اليهودية والألمانية، وقد شملت أنشطة هذه المافيا عدة أشياء وهي تهريب المخدرات والأسلحة النارية والتفجيرات وتجارة المواد الإباحية والقرصنة الإلكترونية وتهريب الأعضاء البشرية.[3]

---

[1] حومد عبد الوهاب، **التعاون الدولي في مكافحة الجريمة، مرجع سابق**، ص 103.

[2] عماد بوظو، **السياسة الروسية في زمن بوتين**، لشبكة الشرق الأوسط للإرسال (أم. بي. أن) العدد 19، 2009، ص 19.

[3] **المرجع نفسه**، ص 20.

المطلب الأول: أسباب نشأة الجريمة المنظمة في روسيا

مافيا روسية	
مكان التأسيس:	روسيا، جمهوريات الاتحاد السوفيتي
مناطق النشاط:	نشطة في أجزاء كثيرة من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق
الأعراق:	روس، أوكرانيون، تتار، جورجيون، أرمن أذر
الأعضاء:	300000
النشاطات الإجرامية:	تبيض الأموال،
الحلفاء:	مافيا صربية، مافيا يونانية، المافيا السلوفاكية، المافيا الجورجية
المنافسين:	مافيا شيشانية، مافيا تركية

المصدر: البريزات جهاد محمد، **الجريمة المنظمة –دراسة تحليلية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 13.

المافيا الروسية نشأت في الاتحاد السوفييتي وقد تطورت منذ وفاة ستالين، كذلك قطعت شوطاً كبيراً في أنشطتها في أثناء حكم ليونيد بريجنيف، ليشتد عودها عقب حكم غورباتشوف، ومع قرب انهيار الاتحاد السوفييتي. وقد انضم إليها كثير من ضباط المخابرات الروس والخبراء في غسل الأموال، فضلاً عن علماء نوويين وأعضاء سابقين في الحزب الشيوعي باعوا خبراتهم لتشتد شوكة المافيا الروسية.[1]

وهاجر معظم أعضائها إلى إسرائيل وأميركا وألمانيا باستخدام هوياتهم اليهودية والألمانية، وتشمل أنشطتهم تهريب المخدرات والأسلحة النارية، والتفجيرات، وتجارة المواد الإباحية، القرصنة الإلكترونية وتهريب الأعضاء البشرية.

هناك من منها عصابات قوقازية الأصل كالشيشان والجورجيين، حيث يشبه هؤلاء من حيث نظامها الداخلي المافيا الإيطالية، ومن أشهر زعماء المافيات الروسية الشيشاني الأصل حوز ومعنى الاسم بالعربية الطير، وتشتهر المافيات الروسية بقوة نشاطاتها إذ أن الفساد الناتج من انهيار الاتحاد السوفيتي كان من أقوى أسباب نفوذ المافيا الروسية.[2]

بعض المنضمين للمافيا الروسية كانوا من ضباط المخابرات السوفيتية القدامى.

[1] عماد بوظو، **السياسة الروسية في زمن بوتين، مرجع سابق**، ص20.

[2] البريزات جهاد محمد، **الجريمة المنظمة دراسة تحليلية، مرجع سابق**، ص13.

والأكيد أن طور المافيا الروسية تم على مراحل متعددة تبتدئ حقيقة منذ وفاة ستالين الذي فرض بكل قوة أشد رقابة اقتصادية حالت دون أي انحراف من الساسة لخدمة مصالحهم، ونجد أن هذه المافيا قد قطعت شوطا كبيرا أثناء حكم بريجنيف ولكنها اشتدت قوة حين حكم غورباتشوف الذي اشتد أثناءه ضعف الاتحاد السوفياتي مع قرب انهياره لذلك تقوت الجريمة المنظمة التي توصف كظاهرة متسعة الأطر بمجموعات مستقلة سواء ربطتها مصلحة مشتركة أو لم تربطها غرضها تحقيق الأرباح وتوسيع الاستثمارات التي ترصدها معتمدة الجريمة في أشد تطور تعريفه، وهو التنظيم المحكم للجريمة المنظمة أو المافيا، والمافيا الروسية وتحكمهم قوانين خاصة أهمها رفض أي تعاون ممكن مع الهيئات الحكومية فضلاً عن التصفية لكل من يُعتقل من أبناء المنظمة، وحتى بعد الإفراج عنه لضمان عدم تجنيده ضد المنظمة.[1]

وقد ارتبطت المافيا الروسية باتفاقيات تعاون وشراكة مع أبناء الكوزانوسترا الأميركية، ما أهلها لتوسيع دائرة أعمالها من دون تعارض أو تضارب في المصالح، مع انهيار قيم وأساسات الحياة السوفيتية وسقوطها، كانت الجريمة المنظَّمة تخرج من بين الأنقاض ولم تعُد تابعةً لرؤساء الحزب الشيوعي الفاسدين وأثرياء السوق السوداء.

فمع صعود الجريمة المنظَّمة كانت تجمع جيلاً جديداً من المجنَّدين بما في ذلك قُدامى المحاربين المتضررين وخائبي الأمل الذين شاركوا في حرب الاتحاد السوفيتي الأخيرة. كان بعضهم حُرَّاساً شخصيين وبعضهم كانوا مُهرِّبين، أو سارقين بالإكراه أو قَتَلة مثل فولوديا.[2]

لم أعرف قط مصير فولوديا، ربما انتهى به المطاف ضحية لحروب العصابات في تسعينيات القرن الماضي التي انطوت على تفجيراتٍ بسيارات مُفخَّخة وإطلاق الرصاص من السيارات وطعناً بالسكاكين في عتمة الليل.

لو كنت مجرماً في روسيا سابقاً لأصبحت مميزا.. الآن، صارت مهنة الجميع والفضل لبوتين.

في 13 أيلول/سبتمبر 2017 أجرت قناة تلفزيونية روسية مقابلة مع الشخصين المتهمين بتسميم العميل الروسي السابق سيرغي سكريبال وابنته.[3]

---

[1] كامل مها، **عمليات غسيل الأموال**، الإطار القانوني بمجلة السياسة الدولية القاهرة، العدد 14، 2001، ص 26.

[2] عيد محمد فتحي، **المكافحة الدولية للجرائم المنظمة عبر الوطنية**، مقال بمجلة الأمن والحياة، العدد231 ، شعبان 1422، ص25.

[3] كامل مها، **عمليات غسيل الأموال، مرجع سابق**، ص 27.

وجهت لهما المذيعة عدة أسئلة حول سبب زياراتهم المتكررة لأوروبا وحول ملابسات زيارتهم لمدينة ساليزبري قبل ساعات فقط من محاولة اغتيال سكريبال، فأجابوا أن سبب الزيارة هو السياحة، فسألتهم المذيعة "لماذا لم تبقوا في المدينة إذا سوى بضع ساعات ولماذا لم تزوروا أيا من معالمها السياحية؟!"

فأجابوا بأن الجو كان مثلجا فساروا في شوارعها قليلا ثم عادوا أدراجهم إلى لندن؛ مع العلم أن المسافة بين المدينتين تبلغ 125 كيلومتر وتكاليف الانتقال بين المدن في بريطانيا ليست رخيصة.[1]

حسب التحقيقات البريطانية، فإن هذين الشخصين عنصران في الاستخبارات العسكرية الروسية وقدما إلى بريطانيا في 2 آذار/مارس الحالي يحملان غاز الأعصاب في زجاجة عطر نسائي، ثم ذهبا إلى مدينة ساليزبري في اليوم التالي للاستطلاع بمساعدة موظف في السفارة الروسية، ثم عادا إلى ساليزبري في 04 آذار/مارس، وقاما بوضع غاز الأعصاب "نوفيتشوك" على مقبض باب منزل سكريبال ثم رجعا إلى لندن حيث فحصهما طبيب مرتبط بالاستخبارات الروسية للتأكد من عدم تعرضهم لغاز الأعصاب ثم سافرا إلى موسكو في نفس اليوم.

سبق لروسيا أن اتهمت بلعب دور في دعم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في الاستفتاء الذي جرى عام 2016 وقالت الشرطة البريطانية إنها عثرت على آثار غاز الأعصاب في الغرفة التي أقاما فيها، وبعد ثلاثة أشهر أصيب بريطانيان من بلدة مجاورة لساليزبري بنفس غاز الأعصاب الموجود في زجاجة العطر النسائي التي يبدو أن المتهمين رمياها في طريق عودتهما إلى لندن، وقد توفيت المرأة وهي أم لثلاثة أطفال بينما بقي صديقها أسابيع في حالة حرجة.

لم تبدد هذه المقابلة الشكوك حول تورط هذين الشخصين في محاولة الاغتيال، بل بالعكس أكدتها. لكن، كان هناك جملة واحدة صادقة قالها المتهمان وهي أنهما خائفان؛ ويبدو أن السبب الحقيقي لخوفهما ليس من القضاء البريطاني أو الإنتربول الدولي بل من الاستخبارات الروسية نفسها التي قد تتخلص منهما بعد انكشاف أمرهما.

في هذا الوقت تستمر التحقيقات التي يجريها المحقق الخاص روبرت مولر حول التدخل الروسي في الانتخابات الأميركية، وتتكامل المعلومات يوما بعد يوم وتصبح أكثر دقة وتضيف أبعادا جديدة لحجم وأهداف هذا التدخل.[2]

---

[1] كوركيس يوسف، **الجريمة المنظمة**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة، الأردن، 2009، ص36.

[2] **المرجع نفسه**، ص 37.

المطلب الثاني: أبرز نشاطات الجريمة المنظمة في روسيا

يعود تاريخ ثقافة عصابات الجريمة المنظمة الروسية إلى السنوات الأولى من حقبة الإمبراطورية الروسية، لكنَّها خضعت لإعادة تشكيل جذرية في معسكرات الاعتقال السوفيتي التي ظهرت في عهد جوزيف ستالين الزعيم الأسبق للاتحاد السوفيتي بين الثلاثينيات والخمسينيات من القرن الماضي. فبادئ ذي بدء، رفض المجرمون الامتثال لعالم القوانين رفضاً قاطعاً، ورسموا الوشوم بوضوح على أجسادهم كإشارةٍ إلى التحدي. كانت لديهم لغتهم وعاداتهم وقياداتهم الخاصة. وبمرور الوقت، فقدت هذه العصابات هيمنتها لكنَّها لم تختفِ تماماً. وفي روسيا بعد تفكُّك الاتحاد السوفيتي، امتزجت مع النخبة الجديدة. فاختفت الوشوم، أو بالأحرى خُبِّئت تحت القمصان البيضاء المموَّجة التي كانت ترتديها سلالةٌ جشعة جديدة من رجال الأعمال المجرمين وأصحاب السلطة.[1]

في تسعينيات القرن الماضي، كان كل شيء جاهزاً للسرقة، واستولى اللصوص الجدد استيلاءً تاماً على كل شيء.

إذ خضعت أصول الدولة للخصخصة واضطُرَّت الشركات إلى دفع ثمن الحماية، ومع سقوط الستار الحديدي، انتشرت العصابات الروسية في جميع أنحاء العالم.

لقد كانت عصابات الجريمة المنظَّمة الروسية جزءاً من أسلوب الحياة لدرجة أنَّها كانت بطريقتها الخاصة انعكاساً للتغيُّرات التي مرت بها روسيا في القرن العشرين.

لقد بدأت الجريمة المنظمة فعلياً في تحقيق مكاسب هائلة في روسيا لدرجة أنَّها نفسها أصبحت أكثر تنظيما ومنذ استعادة السلطة المركزية في عهد بوتين منذ بداية الألفية الجديدة، تأقلمت العصابات الجديدة مع الوضع مرةً أخرى، وتجنَّبت جذب الانتباه إليها لدرجة أنَّها تعمل لمصلحة الدولة حين يتوجَّب عليها ذلك.[2]

لا شكَّ أنَّ التحدي الذي تُشكِّله عصابات الجريمة المنظمة الروسية هائلٌ، ليس في روسيا فقط، بل في جميع أنحاء العالم. فهي تُهرِّب مخدراتٍ وأشخاصاً ومتمردين مُسلَّحين وأفراد عصابات، وتؤدي جميع أنواع الخدمات الإجرامية من غسيل الأموال إلى اختراق الحواسيب في شتى أنحاء العالم. في ظل كل هذه الأسباب، ما تزال الكثير من دول العالم موافقة على غسل أموال رجال هذه العصابات وبيع شقق باهظة الثمن لهم، بل ويُيسرُّها ذلك.

[1] محمد منصور، **جرائم روسيا مستمرة في داخل البلاد وخارجها جريدة الراية**، العدد 222، 2019، ص 54.

[2] عيد محمد فتحي، **المكافحة الدولية للجرائم المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق**، ص 27.

1. أيام مجد العصابات الروسية:

شَهِد ذلك العقد ظهور تقاليد تذكارية هائلة: إذ كان رجال العصابات القتلى يُدفنون بجنائز مهيبة على غرار فيلم الأب الروحي، مع سيارات ليموزين سوداء تسير على طرقٍ مفروشة بورود بيضاء، ومقابر مُزيِّنة بشواهد ضخمة.

كانت هذه المراسم الباهظة للغاية والمبهرجة إلى حدٍ مثير للدهشة (إذ كانت أقصى تكلفةٍ لها تبلغ 250 ألف دولار في الوقت الذي كان فيه متوسط الأجر يقترب من دولارٍ واحد في اليوم) تُظهِر الغنائم التي نهبها هؤلاء الأشخاص على مرِّ حياتهم الإجرامية، والتي شملت سيارات من طراز مرسيدس وبزَّات مُصمَّمة حسب الطلب وسلاسل ذهبية ثقيلة. ما زلت أتساءل عمَّا إذ كنت سأمر يوماً ما على إحدى المقابر المفضَّلة لدى عصابات موسكو.

كانت تسعينيات القرن الماضي هي أيام مجد العصابات الروسية؛ فمنذ ذلك الحين أُفسحت العصابات في الشوارع المجال في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لنظامٍ يقوم على حكم اللصوص.
انتهت حروب العصابات واستقر الاقتصاد، وبالرغم من نظام العقوبات الحالية التي فُرِضت في فترة الحرب الباردة التي أعقبت أزمة القرم، صارت موسكو الآن مُزدانةً بمقاهي ستاربكس ورموز العولمة الأخرى كأي عاصمة أوروبية.

لقد شهدت صعود هذا العالم، ثم تغيُّره التام، إن لم يكن سقوطه، لقد رأيته يخضع لترويضٍ متزايد من جانب نخبة سياسية أشرس بطريقتها الخاصة من رؤساء العصابات القدامى.

وبالرغم من ذلك، ما أزال أرى أمامي صورة ذلك المسلَّح ذي الجسد المليء بندوب إصابات الحروب، الذي صار فجأةً ضحيةً ومجرماً في الموجة الجديدة للعصابات الروسية، وهذه استعارةٌ عن مجتمعٍ سيغرق في دوامةٍ شبه مطلقة من الفساد والعنف والجريمة.[1]

2. العصابات في عهد روسيا الحديثة:

ولا شك أنَّ الدولة الروسية الحديثة أقوى بكثير مما كانت عليه في التسعينيات، وغيورةٌ على سلطتها السياسية. لذا تميل العصابات التي تزدهر في روسيا الحديثة إلى ممارسة أنشطتها بالتعاون مع الدولة وليس العمل ضدها.

[1] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، مرجع سابق**، ص90.

بعبارةٍ أخرى، اعمل وفقاً لرغبة الكرملين وسيغُض الكرملين الطرف عنك، أما إذا لم تفعل ذلك، سيُذكرونك بأنَّ الدولة هي أكبر عصابةٍ في البلاد.

إنَّ السمة الرئيسية للجريمة المنظمة في روسيا حاليَّاً هي عمق ترابطها مع الاقتصاد القانوني. فالتفريق بين الأموال المكتسبة بطرق شرعية والمكتسبة بطرق غير شرعية في روسيا يُعَد مهمة مستحيلة.

في التسعينيات على وجه التحديد، كان من شبه المستحيل كسب أموال طائلة بدون التورُّط في ممارساتٍ مُحاطة بشبهات أخلاقية في أحسن الأحوال، أو غير قانونية تماماً في أسوأ الأحوال[1].

وفي تلك الفترة، كان القتل وسيلةً شائعة بدرجةٍ مُحبطة لحل النزاعات التجارية. لكنَّ الدور العلني للعصابات في معظم أوجه الاقتصاد يشهد تراجعاً.

وصحيحٌ أنَّ الاستيلاء على الأصول والشركات بالإكراه البدني أو القانوني لا يزال مشكلةً خطرة، لكنَّه صار يعتمد على العنف بدرجةٍ أقل من اعتماده عليه في الماضي. إذ قال أحد رجال الأعمال الذين يعيشون في بريطانيا إنَّه اضطُّر إلى السفر إلى موسكو فجأةً في مرتين منفصلتين بسبب محاولات سرقة أحد ممتلكاته.

في المرة الأولى، ظهر بلطجيةٌ عند الباب وشقوا طريقهم تحت عيني حارس الأمن. واضطر رجل الأعمال إلى طلب عون الشرطة المحلية لطردهم. وفي المرة الثانية، جاء اللصوص متنكرين في هيئة محامين ومحققين حاملين وثائق تزعم أنَّ الممتلكات صارت بحوزتهم تسديداً لديون (غير موجودة).

وبينما استغرق التخلص من البلطجية ساعات، وتطلَّب رشوةً مناسبة إلى رئيس الشرطة على حد ظنِّي، يستغرق التعامل مع الطعن القانوني أسابيع، ودفع مبالغ كبيرة مقابل رسوم قانونية وإغراءات غير شرعية[2].

وهذا لا يجعل رجال الأعمال المجرمين الجدد من حماة القانون؛ فهُم يرغبون في وجود درجة من القابلية للتنبؤ داخل النظام، ويرغبون أيضاً في وجود في جهازٍ حكومي مُخصَّص للحفاظ على حقوق الملكية كذلك كونهم أصبحوا من الأثرياء أصحاب الأملاك الآن.

بيد أنَّهم على درايةٍ جيدةٍ كذلك بأنَّ وجود قوة شرطة نزيهة تؤدي عملها بكفاءة، وسلطةٍ قضائية ملتزمة غير قابلة للفساد قد يُشكِّل تهديداً خطراً عليهم. ولذلك، لديهم مصلحةٌ قوية في الحفاظ على الوضع الراهن المعيب، وتماماً كما تعرَّضت اللغة الروسية لاحتلالٍ من المفردات الدارجة في الدوائر الإجرامية، أصبحت كذلك الممارسات التجارية الروسية المنتظمة تعُّج بعادات عالم العصابات ووسائله.

---

[1] البريزات جهاد محمد، **الجريمة المنظمة دراسة تحليلية، مرجع سابق**، ص 16.

[2] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

فما يزال التجسُّس المؤسسي والرشوة واستخدام النفوذ السياسي لتغيير العقود وعرقلة المنافسين أموراً شائعة، وتواصل الربط بين عالمي الجريمة والأعمال، وبالمثل، من المرجَّح أن يكون الجيل الجديد من رؤساء العصابات أنشط من أي وقتٍ مضى في مجالات الأعمال الشرعية والرمادية.[1]

المبحث الثالث: خلفيات الجريمة المنظمة على السياسة الروسية

المطلب الأول: أزمات الجريمة المنظمة

لقد كانت عصابات الجريمة المنظَّمة الروسية جزءاً من أسلوب الحياة لدرجة أنَّها كانت بطريقتها الخاصة انعكاساً للتغيُّرات التي مرت بها روسيا في القرن العشرين. لقد بدأت الجريمة المنظمة فعلياً في تحقيق مكاسب هائلة في روسيا لدرجة أنَّها نفسها أصبحت أكثر تنظيماً.

ومنذ استعادة السلطة المركزية في عهد بوتين منذ بداية الألفية الجديدة، تأقلمت العصابات الجديدة مع الوضع مرةً أخرى، وتجنَّبت جذب الانتباه إليها لدرجة أنَّها تعمل لمصلحة الدولة حين يتوجَّب عليها ذلك.

لا شكَّ أنَّ التحدي الذي تُشكِّله عصابات الجريمة المنظمة الروسية هائلٌ، ليس في روسيا فقط، بل في جميع أنحاء العالم. فهي تُهرِّب مخدراتٍ وأشخاصاً ومتمردين مُسلَّحين وأفراد عصابات، وتؤدي جميع أنواع الخدمات الإجرامية من غسيل الأموال إلى اختراق الحواسيب في شتى أنحاء العالم. في ظل كل هذه الأسباب، ما تزال الكثير من دول العالم موافقة على غسل أموال رجال هذه العصابات وبيع شقق باهظة الثمن لهم، بل ويُسرُّها ذلك.[2]

1. هل تدير العصابات روسيا؟

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل تُدير العصابات روسيا؟ لا بالطبع، فقد قابلت العديد من ضباط الشرطة والقضاة الروس المخلصين الملتزمين بمكافحة هذه العصابات. بيد أنَّ العديد من الشركات والساسة يستخدمون وسائل تفيد عالم العصابات أكثر مما تفيد الممارسات القانونية.

فالدولة تستعين بقراصنة وعصاباتٍ مُسلَّحة لخوض معاركها (وهناك إشاراتٌ إلى أنَّ الحكومة الروسية استعانت بمجرمين في محاولة اغتيال الجاسوس المزدوج سيرغي سكريبال التي وقعت في بلدة ساليسبري البريطانية

[1] محمد خلف، **الجريمة السيبرانية**، 26 نوفمبر 2016، على الموقع http///:www.anbaa.com. تاريخ الاطلاع: 26-03-2019.

[2] محمد منصور، **جرائم روسيا مستمرة في داخل البلاد وخارجها جريدة الراية، مرجع سابق**، ص 17.

الشهر الجاري مارس/آذار). ويمكنكم كذلك سماع أغاني ومصطلحات عامية خاصة بعصابات الجريمة المنظَّمة.[1]

حتى لأنَّ بوتين يستخدمها من وقتٍ لآخر لإعادة تأكيد أوراق اعتماد كمواطنٍ على درايةٍ بخبايا الشارع الروسي. ربما لا يكون السؤال الفعلي هو إلى أي مدى استطاعت الدولة ترويض أفراد العصابات، بل إلى أي مدى أصبحت قيم عصابات الجريمة المنظَّمة وممارساتها تُشكِّل روسيا الحديثة.

وصف العديد من المعلقين روسيا بأنَّها "دولة مافيا". وصحيحٌ أنَّها كُنية جذَّابة، ولكن ما معناها الفعلي؟ يرى خوسيه غريندا غونزاليس النائب العام الإسباني الذي يُعَد بمثابة سوطٍ خاص للعصابات الروسية في بلاده أنَّ هذه الصفة تعني أنَّ الكرملين لا يخضع لسيطرة المجرمين[2]، بل يُحرِّك العصابات خُفيةً كالدُمى. لكنَّ الحقيقة أكثر تعقيداً من ذلك؛ فالكرملين لا يُسيطر على عصابات الجريمة المنظَّمة في روسيا ولا يخضع لسيطرتها. بل تزدهر الجريمة المنظَّمة في عهد بوتين لأنَّ نظامه يعد تربةً خصبة لهذه العصابات.

فمستوى الفساد في روسيا عالٍ جداً، مما يوفِّر بيئةً ملائمةً للجريمة المنظَّمة. ولا يقتصر الأمر على المجرمين المحترفين الذين يستغلون الفرص التي توفرها الرأسمالية الروسية الوحشية، بل يستغل موظفو الدولة كذلك الفرص الإجرامية السانحة أمامهم بانتظامٍ على نحوٍ متزايد. ففي عام 2016، داهمت الشرطة شقة العقيد دميتري زاخارتشينكو الذي كان نائب رئيس أحد أقسام مكافحة الفساد التابعة لقوة الشرطة.

عادةً ما تدور العلاقة بين النخبة ورجال العصابات حول علاقات ذات منفعة متبادلة، لكنَّ هذه العلاقات يمكن أن تنهار أيضاً بطرق مذهلة، ولعل قضية سعيد أميروف أبرز مثالٍ على ذلك، فمنذ عام 1998، كان أميروف يدير مدينة محج قلعة عاصمة جمهورية داغستان الشمالية القوقازية باعتبارها إقطاعيته السياسية الإجرامية الخاصة. لقد تطلَّب التحكُّم في ما يمكن القول أنَّها أعند مدينة في داغستان –التي كانت في حد ذاتها أعند جمهورية في الاتحاد السوفيتي– شخصاً ذا قدراتٍ خاصة.[3]

لقد كان أميروف يبدو شخصاً أبدياً بكل معنى الكلمة؛ إذ نجا من اثنتي عشرة محاولة اغتيال على الأقل من بينها إحدى المحاولات في عام 1993 أعجزته وأقعدته على كرسي متحرك بعد إصابته برصاصة استقرت في عموده الفقري، وهجوم صاروخي على مكاتبه في عام 1998. وكان استمراره في منصبه السياسي

---

[1] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، مرجع سابق**، ص 93.

[2] **المرجع نفسه**، ص 93.

[3] محمد خلف، **الجريمة السيبرانية**، 26 نوفمبر 2016، على الموقع: http///:www.anbaa.com. تاريخ الاطلاع: 29-03-2019.

يبدو أبدياً كذلك، على الرغم من انتشار مزاعم بوحشيته وفساده وارتباطه بجرائم؛ لقد كان راسخاً في منصبه لدرجة أنَّ فتره حكمه شهدت تولِّي أربعة زعماء رئاسة داغستان، وثلاثة رؤساء روس.[1]

على مرِّ 15 عاماً، كانت موسكو سعيدةً بما يكفي للسماح لأميروف ببناء إقطاعتيه لأنَّه على الأقل حافظ على انضباطها، ولم يُشكِّل تهديداً صريحاً على مركز السلطة. وحين قرَّرت الدولة في النهاية التحرُّك ضده في عام 2013 كان عليها أن تُفكِّر في قاعدة سلطته المحلية؛ إذ كان اعتقاله أشبه بغارةٍ في منطقةٍ مُعادية قادتها قواتٌ خاصة تابعة لجهاز الأمن الفيدرالي الروسي استدعتها السلطات آنذاك من خارج الجمهورية مدعومةً بمركباتٍ مُدرَّعة ومروحياتٍ حربية. وكان القلق من نفوذ أميروف على السلطات المحلية بالغاً لدرجة أنَّه نُقِل فوراً إلى سجنٍ في موسكو مع 10 متهمين آخرين.

ولكن لماذا انقلبت موسكو على أميروف؟ يبدو أنَّه دخل في صراعٍ مع لجنة التحقيق الفيدرالية الروسية -التي يستخدمها بوتين لملاحقة أعدائه وقمعهم- بسبب تورُّطه في مقتل أحد رؤسائها الإقليميين عام 2011. لذا لم يكن الأمر متعلقاً بتحقيق العدالة بقدر ما كان متعلقاً بمعاقبة أميروف.[2]

حُكِم على أميروف بالسجن لمدة 10 سنوات في مستعمرةٍ عقابية ذات إجراءات أمنية في غاية الشدة، وجُرِّد من جوائزه التي منحته الدولة إيَّاها (ومن المصادفة العجيبة أنَّ بعض هذه الجوائز حصل عليها من جهاز الأمن الفيدرالي الروسي نفسه).

كان ذلك أمراً غير مسبوق لأحد رجال الكرملين الأقوياء السابقين، وتحذيراً لغيره من رجال النخبة المحلية الفاسدة. وتحوَّلت المميزات نفسها التي جعلت أميروف وكيلاً محلياً رائعاً -مثل مهارته في إدارة سياسات جمهورية داغستان المعقَّدة وقسوته وشبكة علاقاته التي تمتد عبر عالم العصابات وعالم القانون كذلك وفساده واسع النطاق وطموحه الاستحواذي لنفسه وأسرته-إلى عيوب.[3]

وفي الآونة الأخيرة، ظهر الروس كأكثر المستخدمين المتحمسين لخدمات العصابات. وبالنظر إلى أن أجهزة الاستخبارات الخاصة بهم الآن عادت إلى مستوياتها بالحرب الباردة، يبدو غريبًا أن تحتاج لمساعدة مثل أولئك الهواة. ولكن يرجع استخدامهم لهذا النهج إلى تعدد عملياتهم واحتياجهم لبعض القوات الإضافية والقدرة على إنكار تورطهم بإقناع.[4]

---

[1] ايمن طلال يوسف، **روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، مرجع سابق**، ص 80.

[2] **المرجع نفسه**، ص 80.

[3] محمد بن ناصر العبودي، **من روسيا البيضاء إلى روسيا الحمراء**، مكتبة نور، الأردن، 2011، ص 121.

[4] **المرجع نفسه**، ص 121.

2. تعبئة غوغاء موسكو:

هناك بعض الحالات المعروفة التي استخدمت فيها روسيا المجرمين باعتبارهم وكلاء. فاستيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم، على سبيل المثال، والحرب التي لم يعلن عنها بعد في منطقة ''دونباس الأوكرانية''، لم تقم بها القوات الخاصة الروسية فحسب، بل قامت بها عصابات محلية تعمل كميلشيات متطوعة. وبالمثل، تتضمن العديد من الهجمات السيبرانية الروسية، وخاصة الهجمات واسعة النطاق.

وفي بعض الحالات تعمل العصابات نيابة عن الدولة الروسية بإرادتها، وفي حالات أخرى، يتحول هؤلاء المجرمون إلى عملاء للدولة دون علمهم، حيث يعتقدون أنهم ببساطة يقومون بخدمة عصابة روسي، وأشار تقرير صدر مؤخرًا عن المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية إلى أن روسيا تستغل مصالح المجرمين التجارية أو الشخصية في روسيا كوسيلة ضغط عليهم.[1]

إلا أنه من الصعب إثبات العلاقة المباشرة بين المجرمين والدولة، ولكن في بعض الحالات، من السهل أن نرى الأنماط التي تبدو أكثر من مجرد صدفة، ففي إسطنبول قتل رجال العصابات الروس بعض أنصار المتمردين، وفي أوكرانيا قبل أيام قليلة فقط حاولت عصابة شيشانية قتل قائد ميليشيات معادٍ للروس.

وفي الجمهورية التشيكية، تحذر السلطات من الصلات بين المخابرات الروسية والشركات المشكوك في تورطها في الفساد وغسيل الأموال. وفي فنلندا، تشتبه الشرطة في أن المجرمين الروس يشترون عقارات استراتيجية يمكن من خلالها مراقبة المرافق العسكرية أو حتى الهجوم عليها، كما يتم استخدام الهاكرز لسرقة المعلومات المستهدفة وشن الهجمات الإلكترونية الخطيرة، ولقد ألمح بوتين إلى أن مثل هؤلاء المجرمون الوطنيون هم وراء اختراق اللجنة الوطنية الديمقراطية.[2]

3. مناورة خطيرة:

وتبرر الصحيفة الأمريكية عدم دخول واشنطن في "لعبة العصابات" بأنه وبغض النظر عن المسألة الأخلاقية، فإن هناك ثمن سياسي، فلا يمكن الاعتماد على المجرمين كعملاء، فهم غير محترفين في العمل، كما يميلون لإفشاء الأسرار مقابل عقوبة أخف عندما يتم القبض عليهم. وبينما لا تمتلك ''بيونغ يانغ'' أي مصداقية أو شرعية لتخسرها، تواجه البلدان التي تشارك بشكل روتيني في هذه الأنشطة خطر الفضح والعزل من المجتمع الدولي.

---

[1] **Russia 2018 Predictable Elections**, Uncertain Future edited by Aldo Ferrari: www.ledizioni.it, consulté le: 29-03-2019.

[2] **Ibid**.

ثم هناك خطر التعامل مع المجرمين، ففي حين تقوم الدولة باستغلال المجرمين، يقوم المجرمون باستغلال الدولة. والنتيجة هي في كثير من الأحيان حلقة مفرغة من الفساد والتجريم.[1]

على سبيل المثال عندما بدأ عميل الاستخبارات البحرية الكندي ''جيفري ديليسل'' بيع الأسرار للروس، حصل على قائمة المعلومات التي تسعى موسكو للحصول عليها، ومع مرور الوقت، كانت هناك إضافات غير متوقعة، حيث أرادت موسكو معرفة ما يعرفه الكنديون عن العصابات الروسية العاملة هناك، وهذا لم يحدث لأن الكرملين نفسه كان مهتمًا، ولأن أحدًا ما في سلسلة القيادة رأى فرصة للحصول على المعلومات التي يمكن بعد ذلك بيعها للمجرمين.[2]

ولكن هذا هو عصر ما يسمى بالحرب الهجينة التي تطمس الحدود بين الحرب والسلام، والعلنية والسرية والتجسس والمعلومات.

فمن المؤكد أنها ستبقى مصادر غنية بالعملاء في الحرب الخفية بين روسيا والغرب، ومجموعة من الصراعات الجيوسياسية التي تقوم بها البلدان التي تتطلع إلى الاستعانة بمصادر خارجية يمكن التبرؤ منها للقيام بعمليات التجسس والتخريب.[3]

المطلب الثاني: انعكاسات الجريمة المنظمة

يبدو أن الأرقام الأولية عن الجريمة الروسية المنظمة تفصح عما فيه الكفاية عن هذه الظاهرة، وحتى وفقا لإحصاءات الكرملين، فإن المافيا تسيطر على 40% من الاقتصاد الروسي، وتفيد التقديرات بأن ما يتراوح بين 70-80% من دوائر أنشطة الأعمال تدفع ما بين 10-20% من أرباحها للحماية وهو ما يعني أن هذه النسبة تصب في يد المافيا. وتتحدث مصادر روسية أيضا بانتظام، ولكن بشكل مضلل، عن آلاف العصابات المرتبطة بالجريمة المنظمة أو المافيا. وهذا يعكس، في جانب منه، التعريف الأقل تمييزا الذي تتبناه الشرطة الروسية لما يشكل (الجريمة المنظمة) مقابل أي شكل من أشكال الجريمة التي يتورط فيها أكثر من شخص واحد، وتكون عن سابق إصرار وتعمد.[4]

والأهم من ذلك، ومع الأخذ بعين الاعتبار التركيبة الفضفاضة والمستندة إلى التنظيم الشبكي للمافيا، فإن هذه الأرقام تميل إلى حساب كل كيان يدخل في التوليفة بدلا من حساب الشبكات فقط. وعوضا عن

---

[1] ايمن طلال يوسف، **روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية**، مرجع سابق، ص 80.

[2] **المرجع نفسه**، ص 80.

[3] محمد بن ناصر العبودي، **من روسيا البيضاء إلى روسيا الحمراء**، **مرجع سابق**، ص122.

[4] أشرف أبو جلالة، **بوتين يحوّل دولته إلى أكبر عصابة منظمة**، مجلة الحياة، العدد 21، القاهرة، 2013، ص 17.

ذلك، فإن روسيا تضم ما بين 12 إلى 15 تنظيما رئيسيا للمافيا، وهو نظير منطقي بشكل أكبر للثلاثيات الست الصينية، أو للمنظمات الإجرامية الرئيسية في إيطاليا، التي يتراوح عددها بين أربع منظمات إلى خمس منظمات. لقد مالت المحاولات الأولى لرسم هيكليات رسمية لجماعات المافيا إلى تقديمها على شكل أهرام كلاسيكية، لديها عرابوها في القمة وعدد أكبر من العمداء تحتهم ثم يأتي في القاعدة العاملين في الشوارع.[1]

ويقترح البعض حتى أن يكون هناك تقسيم رسمي أكبر إلى أجزاء مستقلة بحيث يكون هناك أقسام للارتباط والإسناد والأمن، غير أن محاولات تطبيق ذلك عمليا قد باءت بالفشل.

لا يوجد هناك تسلسل ثابت للقيادة. وهناك بالتأكيد شخصيات بارزة في المافيا بما في ذلك (لصوص في نطاق القانون) الذين قد تكون لهم سلطة مباشرة أقل ولكنهم يتمتعون بصلاحية واحترام أكبر، والذين يتصرفون في العادة كوسطاء ومحكمين، بالإضافة إلى ما يسمون بـ (السلطات) الذين يعتبرون زعماء إجرام أكثر تقليدية.

غير انه حتى صاحب السلطة من غير المتوقع أن تكون لديه عصابة شخصية خاصة به، وعوضا عن ذلك، فإنه يكون مجرد عضو قوي وغني وذي نفوذ في الشبكة، وفي مواجهة أي تحد خارجي للشبكة، فإن صاحب السلطة يتوقع أن يطاع بينما يحشد قواه ردا على ذلك التحدي، وبخلاف ذلك، وعلى الرغم من انه يتمتع بالسلطة والنفوذ، إلا أنه إذا عامل الآخرين في الشبكة بتعال، وبالغ في معاملتهم على انهم أدنى منه درجة، فإنه يجازف بإثارة عدائهم.[2]

إن الخيارات المتاحة أمامهم تتراوح بين تجاهله إلى التحول نحو شبكة منافسة لتدبير عملية اغتيال له، وفي أغلب الأحيان، فإنهم يلتمسون لدى صاحب سلطة آخر في الشبكة أو (لص في إطار القانون) الفرصة للحفاظ على استقلاليتهم. بل ان هذا الأمر يلاحظ في عصابات سميت باسم زعيمها. وبينما يظلون صغارا، فإن الزعيم قد يظل قويا، ولكن ما أن يتوسعوا ويصبحوا بشكل عملي، شبكات قائمة بذاتها، داخل شبكات أكبر في الغالب، حتى تتفكك السيطرة الشخصية.

إن معظم شخصيات المافيا وطواقمها لها مصالح إجرامية، وحتى قانونية، واسعة جدا.

فهناك متخصصون تتراوح مهماتهم بين أعمال الاغتيال والتخريب عبر أجهزة الكمبيوتر وغسيل الأموال والتزييف، ولكن هؤلاء يميلون للعمل بشكل كبير في محيط الشبكات كمقدمي خدمات مستقلين.[3]

---

[1] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، مرجع سابق**، ص 65.

[2] محمد بن ناصر العبودي، **من روسيا البيضاء إلى روسيا الحمراء، مرجع سابق**، ص122.

[3] **المرجع نفسه**، ص122.

غير أن المجرمين الرئيسيين يسعون لترسيخ نطاق واسع من المهمات في نطاق الشبكة وأنشطة الأعمال وبالنسبة لمجرم جديد أو غير متطور نسبيا، فإن هذه المهمات قد تكون بسيطة في البداية، مثل جمع إتاوات الحماية من تجار السوق، أو بيع السلع المزيفة، أو نقل رسائل شفهية لمجرم أكثر رسوخا. وبغضون عشرة أعوام، قد يعتبر ذلك الشخص (عميدا) قائما بذاته، له زبائنه الذين لا يتعاملون إلا معه.

وربما يكون قد مرّر (حلبته) في السوق إلى شخص آخر مقابل نسبة مناسبة وقد يحصل الآن على طلب الحماية من المصانع المحلية على هيئة توفير الأمن الخاص. وفي غضون ذلك، قد يملك عددا من الشركات التي تبدو قانونية، وينتقل إلى ممارسة نشاطات أكثر إغراء، كالمخدرات. وحتى مبادئ التنظيم القديمة المتعلقة بالروابط العرقية أو مكان الأصل أخذت بالتفكك.

وترتبط أسماء العديد من العصابات أو الشبكات بمكان تشكلها في البداية او المكان الذي جاء منه قادتها الأصليون لكن هذه الأمور عادة ما يكون لها تأثير ضئيل على موقعها الراهن أو عملها، وقد سميت مجموعة (تامبوف) المهيمنة في مدينة سانت بطرسبرج باسم المدينة التي عاش فيها أعضاؤها الأوائل، تماما مثلم لايزال عدد قليل من أعضاء مجموعة سولنتسيفو يعيشون أو يعملون في الضاحية التي سميت العصابة باسمها في موسكو[1].

أما فيما يتعلق بالروابط العرقية، فإن ما يزعم أنه (المافيا الشيشانية) يضم الآن جورجيين وداغستانيين وكازاخستانيين حتى سلافيين، ونتيجة لذلك، فان معظم هذه الشبكات قد فقدت الولاء الشخصي أو الإقليمي الذي يبقي على وحدة العصابات الأصغر، وهذه العصابات لم تكتسب أبدا نوعية التقاليد أو الميثولوجيا التي تلعب دورا مهما في التجمعات الإجرامية، مثل (الياكوزا) اليابانية أو المافيا الإيطالية.

وفي ظل وجود القليل مما يربطها معا غير المصلحة الذاتية والخوف من عمليات الانتقام في حالة الخيانة، فان هذه العصابات معرضة للانقسام وإعادة التعريف مع اختيار العناصر المؤلفة للعصابة للانتقال إلى شبكة أخرى كلما بدا أن توازن الفرص سيتغير وهذا يساعد في تفسير عدم الاستقرار النسبي الذي تعاني منه المافيا وميلها نحو إراقة الدماء داخليا.[2]

ولا تزال التركيبة الإجرامية المعقدة في موسكو تحكمها مجموعة سولنتسيفو مع أنها هي وحلفاؤها وزبائنها يجدون ما يوازيهم في قوة العصابات الشيشانية وعصابات شمال القوقاز ومجموعات روسيا العرقية

[1] **Russia 2018 Predictable Elections**, Uncertain Future edited by Aldo Ferrari: www.ledizioni.it, consulté le: 29-03-2019.

[2] محمد خلف، **الجريمة السيبرانية**، 26 نوفمبر 2016،.21/02/2019. http///:www.anbaa.com

الأخرى، بحيث تشكل حاليا مثلثا متوازنا من الإرهاب، وهناك توازن مماثل في مدينة سانت بطرسبرج بين عصابة (تامبوف) المهيمنة بشكل خاص على صناعات الوقود في المدينة ونشاط الحماية، والعصابات التي تركز في نشاطها على التهريب والمخدرات على التوالي.

وفي اقصى شرق روسيا، فان عاصمة الجريمة السيبرية هي بلا شك مدينة ايكاترنبرج مقر عصابة اورالماش التي تستمد اسمها من اسم المصانع التي شكلت قاعدتها في البداية وعصابة تسينتر النايا التي برزت في مركز المدينة وهذه تعتبر منطقة وحشية وخطيرة، وبينما تمتلك كلا المجموعتين الآن مصالحهما الخاصة في مجال الأعمال، فانهما مرتبطتان بالعديد من العصابات الصغيرة التي تركز على نشاط إجرامي واضح، ولاتزال صناعات المنطقة وخاصة الألمنيوم والفحم الحجري تثير صراعات تتحول في الغالب من الأمور المادية إلى أعمال العنف الدموية.[1]

ولايزال الشرق الأقصى الروسي يخضع لسيطرة الشبكة المتقلقلة المعروفة باسم (اتحاد لصوص الشرق الأقصى) الذي يشرف عليه يفجيني فازين، وعلى الرغم من ذلك، فان هذه المنطقة مميزة بعدد وتنوع عصاباتها بما في ذلك إعداد متزايدة من الجماعات العرقية الصينية داخل مجتمع المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين وفي جنوبي روسيا، غالبا ما ينفجر الخليط غير المريح من العصابات السلافية وعصابات شمال القوقاز مؤديا إلى صراعات محلية، ويسيطر على السلافيين عصابات تتمركز في بلدات ومدن بعينها وعصابات أخرى داخل مجتمع الكوزاك وتضم عصابات شمال القوقاز مجموعة واسعة من القوميات من بينها بالدرجة الأولى العصابات الشيشانية والانجوشية والداغستانية والاذربيجانية غير أن هذه العصابات عادة ما تتعاون فيما بينها في وجه العداء السلافي على الرغم من الاختلافات العملية والتاريخية العديدة.[2]

ومع ذلك، لايزال هذا عالم سفلي ديناميكي جدا ففي حين تم على سبيل المثال، تحقيق درجة معينة من الاستقرار في موسكو وسانت بطرسبرج بحلول عام 1995 الا انه لايزال هناك مجال واسع للقلاقل والتغير.

وشأن أي مفترس قدير، فان المافيا تعتبر حساسة جدا للتغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية فانهيار الاقتصاد الروسي في أغسطس عام 1998 ادى إلى زيادة بنسبة 300% في الجرائم المالية في روسيا في الأشهر الاثني عشر التالية وشملا عودة استخدام القتل المأجور كتكتيك في مجال الأعمال أن المجموعات الإجرامية قد تبرز وتخبو، لكن انتشار الشبكات الأكبر عبر البحار يؤكد على أنها ستبقى مهما يحدث في روسيا، قد يتلاشى دور (اللص في نطاق القانون) حيث أن التقليد يحتل مكانة ثانوية بعد المصلحة غير انه من الواضح انه خلال العشر سنوات المقبلة أو يزيد، فان المافيا ستظل ظاهرة خطيرة ذات نفوذ كبير في الحياة الروسية.[3]

---

[1] محمد بن ناصر العبودي، **من روسيا البيضاء إلى روسيا الحمراء، مرجع سابق**، ص122.

[2] محمد خلف، **الجريمة السيبرانية**، 26 نوفمبر 2016، 21/02/2019. http///:www.anbaa.com

[3] محمد خلف، **الجريمة السيبرانية**، 26 نوفمبر 2016، 21/02/2019. http///:www.anbaa.com

أبعاد الاستراتيجية الأمنية الروسية في مواجهة الجريمة المنظمة

المبحث الأول: روسيا والجريمة المنظمة في فترة حكم بوتين

كانت المعطيات الإحصائية عن الإجرام في الاتحاد السوفييتي "السابق" تكتنفها سرية تامة، ولذا توهم المجتمع آنذاك أنه ليست هناك أية مشاكل في مكافحته.

ولكن العلنية، التي جاءت بها البيريسترويكا "إعادة البناء" اخترقت حاجز الصمت، فسلطت الصحافة والتلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى الأضواء على مختلف الجرائم الجنائية، وسير المحاكمات والحوادث الإجرامية وراحت وزارة الداخلية والنيابة العامة في مدن روسيا الفيدرالية، تصدران دورياً نشراتها الإحصائية عن هذه الحوادث.

وطبقاً للوثائق الروسية، تحظى جرائم الإثراء المغرضة بأكبر وزن نوعي، ومن ذلك مثلاً السرقة واختلاس أموال الدولة والمضاربة، وهي تشكل حسب التقديرات الروسية 70% من الهيكل العام في البلاد، وتحظى بمرتبة كبيرة الجرائم المعيشية اليومية، فإن 70% من الجرائم المعيشية تحدث في روسيا بسبب السكر وإدمان المخدرات نتيجة الفقر والتسيب الحاصل، أصبح واضحاً اليوم، كما يرى عدد كبير من خبراء الجريمة، أن روسيا ورثت عن الماضي تركة ثقيلة[1].

إن الفساد والمضاربة بالتهريب وأعمال الاختلاس والسرقة والإثراء لم تستورد من الخارج، بل نبتت في تربة البلاد نتيجة ترسخ الإدارة البيروقراطية في الصناعة والزراعة، التي كبتت إرادة ومبادرة الناس.

ومنذ الستينات بعد فشل الإصلاح الاقتصادي، نشط ما يسمى "اقتصاد الظل"، الذي تراكمت فيه مليارات الروبلات، مما أدى إلى انتشار جامح للرشوة واختلاس الملكية العامة، وأفضى انحطاط الأخلاق إلى استفحال إدمان الكحول والمخدرات والدعارة وإلى اتساع مناطق الجرائم الجنائية.

وفي سنوات الركود، في أواخر السبعينات وأواسط الثمانينات، "استناداً للوثائق الروسية" ضرب الاتحاد السوفييتي "السابق" رقماً قياسياً في كثير من مؤشرات الإجرام، وفي الحقيقة، أدت صعوبات عملية الإصلاح الاقتصادي الفاشلة والأخطاء والهفوات الكثيرة الناجمة عنها، وكذلك انعدام الكثير من السلع والمواد الغذائية والخدمات إلى تفشي الاختلاس والمضاربة والرشوة وتشكل "اقتصاد الظل."[2]

وانتشرت أيضاً أعمال الابتزاز كردّ من جانب عالم الإجرام على التشوهات في الحركة التعاونية مثل المداخيل الفاحشة غير الشرعية.

---

[1] مليتشين ليونيد، **تاريخ روسيا الحديث من يلتسن إلى بوتين**، ترجمة: الولي طه، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، سوريا، 2001.ص12.

[2] **المرجع نفسه**، ص 12.

المطلب الأول: أفكار بوتين تجاه الجريمة المنظمة

يشير "التشانينوف" إلى أن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" يستخدم المرجعيات الفلسفية في خطاباته العامة، إلا أنه لا يصنفه كفيلسوف، إذ إن تكوينه العلمي والثقافي هو النمط الشائع في إطار المنظومة السوفيتية السابقة؛ فـ"بوتين" الذي درس القانون في جامعة سان بطرسبرج الحكومية، يفضل أن يتم تذكره من خلال تاريخه في جهاز الاستخبارات السوفيتية "الكي جي بي"، كما أنه عادة ما يفضل الأنشطة الجسدية على الكتب والفلسفة. ويعتبر رياضة الجودو التي يمارسها بمثابة الفلسفة الحقيقية، ولا سيما أنها "تعلمنا أن نستخدم ما لدينا، ونُقدّر ما نملكه، ومن ثم فهي قوة كافية لإسقاط الخصم."[1]

وفي السياق ذاته، أثرت القيم المجتمعية التي نشأ "بوتين" في كنفها في تكوينه الفكري واتجاهاته السياسية، ولعل أهم هذه القيم قيمة الانتماء الوطني، وكذا الثقافة العسكرية التي ظلت سائدة لعقود داخل الاتحاد السوفيتي السابق، إذ إن التعليم كان يتسم بالطابع العسكري، وكان الأطفال يضطرون لقراءة أدبيات الحرب كإعداد للتضحية بالنفس، وشكلت الخدمة العسكرية واحدة من أهم اللحظات في الحياة السوفيتية.

اخترقت الجريمة المنظمة عددا من المصالح الاقتصادية الرئيسية في روسيا، وتسيطر على أكثر من 500 مؤسسة اقتصادية مهمة وفق ما قاله مسئول رفيع في الحكومة الروسية.

وقال وزير الداخلية الروسي رشيد نورغالييف إن 116 مجموعة إجرامية بالإضافة إلى 4000 عضو هم حاليا ناشطون في روسيا، وبنوا روابط دولية قوية. ونقلت وكالة أنباء إيتار تاس عن رشيد قوله: بمستويات متفاوتة، فإن الجماعات الإجرامية اخترقت معظم المؤسسات الصناعية الرئيسية في البلاد[2].

وفي كلمة أمام البرلمان الروسي، حثّ نورغالييف المشرعين لتشديد القوانين الروسية لتعزيز جهود مكافحة الجريمة.

وقال إنه يجب وبشكل خاص إعادة تضمين مصادرة الأملاك، ضمن قوانين الدولة الجنائية لتشديد العقوبات في وجه الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والإرهاب. وأضاف المسئول الروسي أن قرابة 140 منظمة متطرفة للشبيبة ناشطة حاليا في روسيا، وأن الشرطة حددت أسماء قرابة 5000 عضو من المنتمين لها. وقدر خبراء مستقلون أن هناك حوالي 50 ألف متطرف ناشط في روسيا[3].

---

[1] شاعة محمد، **مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية لتأثير ظاهرة العولمة على حقل السياسة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر"3"، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.ص 54.

[2] مليتشين ليونيد، **تاريخ روسيا الحديث من يلتسن إلى بوتين، مرجع سابق**، ص14.

[3] شاعة محمد، **مستقبل السياسة الخارجية: "دراسة تحليلية لتأثير ظاهرة العولمة على حقل السياسة الخارجية"، مرجع سابق**، ص 54.

وتتهم جماعات الدفاع عن حقوق الإنسان السلطات الروسية بالوقوف مكتوفة اليدين أمام تزايد جرائم الكراهية مثل تدنيس مقابر اليهود والهجمات ضد الأجانب.

بوتين أيضاً لم يجد غضاضة في استمرار الحرب الاستخبارية التي اشتهر بها الكي جي بي، بل عمد إلى توسيع نطاقها، فبدلاً من جلوس أحدهم في الكرملين، والأمر بقتل كل من لا يوافق على سياسة روسيا أو متمرّد عليها، في الحيّز الروسي، انتقل بوتين إلى إعطاء الأوامر بقتل العملاء المزدوجين في كل أنحاء العالم. قصته مع بريطانيا ليست جديدة، لكن خصمه في لندن تغيّر، من توني بلير "المتخاذل" إلى تيريزا ماي "الصلبة".[1]

مراكمة الأعداء أمرٌ يجيده بوتين، وهو وإن كان يعتقد أن تصفية العملاء في أراضٍ غربية عامل قوة، إلا أنه من الممكن أن ينقلب الوضع عليه في أي لحظة، لا بقرارات دولية، لأن المجتمع الدولي الذي عجز عن المواجهة في الغوطة الشرقية لدمشق، أضعف من المواجهة مع روسيا في أي مكان آخر، بل الأمر متعلق بما ستفعله الدول الأساسية في المواجهة مع روسيا، سواء الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا أو غيرهم.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، سيطر الأوليغارشيون على الحكم في موسكو.

بيعت الأملاك الحكومية الروسية، الفساد عمّ صفوف الجيش، المافيا الروسية قفزت إلى الواجهة من دون رادع. شغب الملاعب الكروية ازداد بشكل مخيف، وحده بوتين استفاد من ذلك، وبدلاً من قمعهم، جعلهم ركائز حكم مستمر للعام الـ 18 على التوالي.[2]

أعرب الرئيس فلاديمير بوتين عن الأسف لسيطرة الجريمة المنظمة على "قسم كبير" من اقتصاد بلاده ملقيًا باللائمة على عدم فاعلية وحدات الأمن والنيابة العامة إزاء ازدياد نسبة الإجرام في روسيا.

ودعا بوتين في كلمة ألقاها لمناسبة افتتاح لقاء لمسؤولي النيابة العامة إلى توحيد جهود الهيئات الحكومية والأجهزة الأمنية من أجل مكافحة الجريمة، وانتقد عمل النيابة العامة، وأشار إلى أن خسائر روسيا من حوادث اختفاء المدنيين تزيد عشر مرات على خسائرها في الشيشان.

---

[1] شاعة محمد، **مستقبل السياسة الخارجية: "دراسة تحليلية لتأثير ظاهرة العولمة على حقل السياسة الخارجية"، مرجع سابق**، ص 56.

[2] بيار عقيقي، فلاديمير بوتين... **عندما يُدار بلد كبير بعقلية رجل الاستخبارات**، مقال في جريدة الحياة الروسية، العدد 221، 2011، ص 13.

ووصف بوتين وضع روسيا بأنه "صعب للغاية" بسبب ارتفاع وتيرة الجريمة. وأضاف أن "جرائم القتل والاختطاف والهجوم المسلح والسرقة غدت حقائق في حياتنا اليومية". وانتقد عمل النيابة العامة والهيئات المختصة وقال إنها ما زالت تعاني من تدني مستوى أدائها.

ولفت إلى أن نحو ثلاثة ملايين جريمة سجّلت خلال العام الماضي بينها نصف مليون جريمة اقتصادية. ولاحظ زيادة نسبة "الجرائم الفادحة". وركز بوتين على السلبيات التي تحيط بالتحقيق في جرائم القتل. وكشف أن نحو سبعة آلاف قاتل لم يقدّموا للمحاكمة في العام الماضي بسبب سوء أداء الأجهزة.[1]

وعارض الرئيس الروسي تطبيق عقوبات أشد صرامة ضد المجرمين وتساءل: "ما فائدة زيادة العقوبات إذا كان عشرات الألوف من المجرمين ينعمون بالحرية ولا تبذل جهود كافية لاعتقالهم؟".

وقال إن 30 ألف روسي يفقدون سنوياً. وطالب الجهات المختصة ببذل المزيد من الجهود لمعرفة مصيرهم. ودعا الرئيس الروسي إلى توحيد جهود الهيئات الحكومية والأجهزة الأمنية من أجل وضع خطط استراتيجية وتكتيكية لمحاربة الجريمة وخصوصاً الجريمة المنظّمة التي وصفها بأنها تهدف إلى تقويض الاقتصاد الروسي.

من جهة أخرى، اعتُقل مشبوهان أمس بعد مقتل سبعة أشخاص الأحد الماضي في إحدى قرى منطقة موسكو. وأفادت مصادر أمنية أن الشخصين من أصل أذري. وكان رجال الشرطة عثروا على سبع جثث لثلاثة رجال وثلاث نساء وطفل واحد هشّمت رؤوسهم بفأس تركها الجناة قرب المكان[2].

وارتكبت الجريمة في قرية بوستينو في ضواحي العاصمة الروسية وفي الشارع الوحيد في القرية. ولم تعرف دوافع الجريمة إلا أن أحد القتلى وعمره 58 سنة كان أمضى سنوات في السجن لارتكابه جريمة قتل ما يوحي باحتمال وجود ثأر وراء الحادث.

أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن أسفه لسيطرة الجريمة المنظمة على قسم كبير من اقتصاد بلاده، ملقيا باللائمة على عدم فعالية وحدات الأمن والنيابة العامة إزاء ازدياد نسبة الإجرام في البلاد.

---

[1] بيار عقيقي فلاديمير بوتين، **عندما يُدار بلد كبير بعقلية رجل الاستخبارات، مرجع سابق**، ص13.

[2] بوتين: **الجريمة المنظمة تسيطر على الاقتصاد الروسي**، 12 فبراير 2002 / 00:00 موسكو - "الحياة"، ص 17.

وقال بوتين في كلمة ألقاها خلال لقائه بمسؤولي النيابة العامة ونقلتها وسائل الإعلام الروسية إن الجريمة المنظمة لا تزال تسيطر على قسم كبير من اقتصاد البلاد، مضيفا أن الشعب محاصر بين المجرمين والأنشطة غير الشرعية للسلطات بما فيها قوات الأمن، في إشارة إلى جرائم الفساد الإداري.[1]

وذكر الرئيس الروسي أن الجرائم وعمليات الاختطاف والاعتداءات والسرقات "غدت أمرا شائعا في حياتنا"، مشيرا إلى أنها طالت تقريبا طبقات المجتمع والأراضي الروسية كافة، إلا أنه أعرب مجددا عن معارضته لعقوبة الإعدام التي تأجل العمل بها منذ عام 1996 رغم أن استطلاعا للرأي أظهر أن غالبية الروس يؤيدونها.

وتساءل بوتين عن النفع من تشديد العقوبات، في وقت لا يزال فيه النظام القضائي عاجزا عن تطبيق العقوبات الحالية، موجها لومه إلى النظام القضائي لعدم فاعليته في التحقيقات، وتعتدي قوات الأمن على حقوق المواطنين، إذ اعتقل حسب ما أفادت بعض التقارير أكثر من 1300 مواطن العام الماضي بطريقة غير قانونية بناء على مذكرات أصدرتها النيابة العامة.

وقال الرئيس إن أكثر من 7000 قاتل أفلتوا من العدالة العام الماضي، مضيفا أن مئات الآلاف من المجرمين يتسكعون حاليا في شوارع روسيا.[2]

كما أعرب بوتين أيضا عن أسفه لعجز قوات الأمن عن الكشف عن مصير ما يزيد على 30 ألف شخص يختفون كل عام، وهو رقم يمثل برأيه عشرة أضعاف حصيلة خسائر القوات الفدرالية الروسية في القوقاز.

[1] بوتين: الجريمة المنظمة تسيطر على الاقتصاد الروسي، مرجع سابق، ص17.

[2] – بيار عقيقي فلاديمير بوتين... عندما يُدار بلد كبير بعقلية رجل الاستخبارات، مرجع سابق، ص13.

خريطة رقم (01): تبين الموقع الجغرافي لروسيا

المصدر: جورج فيشان، "أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، الرابط التالي:

http//studies.Aljazeera.net/ar/reports/2014/03/2014326958395654 29

رفض مكتب رئيس الوزراء الروسي، فلاديمير بوتين، ما جاء على موقع ويكيليكس بأن هناك علاقة بين الحكومة الروسية والجريمة المنظمة.

وصرح متحدث باسم بوتين لبي بي سي أن ما تم نشره أثبت أن هناك بعض الدبلوماسيين "جهلاء وليس لديهم علم بالواقع الروسي."

وكان ويكيليكس قد كشف عن وثائق سرية تفيد بأن مدعيا قضائيا إسبانيا كبيرا أبلغ السفارة الأمريكية في مدريد أن روسيا والشيشان وروسيا البيضاء أصبحت "دول مافيا".[1]

وتتساءل برقية أخرى عما اذا كان لرئيس وزراء الروسي فلاديمير بوتين علاقات بالمافيا الروسية.

[1] ابن " الكا جي بي" يتربع على عرش روسيا: نبذة عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الحدث eldjazair 20 مارس 2018، ص 13.

وتكشف برقية أخرى أن رجل أعمال أوكراني كبير ابلغ مسؤولين أمريكيين أن له علاقات مع عصابات الجريمة المنظمة في روسيا.

وكان موقع التسوق الإلكتروني الأمريكي الشهير أمازون أوقف استخدام ويكيليكس لأجهزته الخادمة الأربعاء، في خطوة رحب بها المسؤولون.

وأصبح الوصول إلى موقع ويكيليكس متقطعا الأربعاء، وكان الموقع يستخدم أجهزة الخدمة التابعة لأمازون بعدما تعرضت أجهزته الخادمة المستضافة في السويد لهجمات إلكترونية مرتين هذا الأسبوع.

وتوضح البرقيات التي نشرتها صحيفة الجارديان البريطانية إنه في يناير/كانون الثاني 2010 قال المدعي الإسباني خوسيه جريندا جونزاليز انه "لا يمكن للمرء ان يفرق بين نشاطات الحكومة وعصابات الجريمة المنظمة" في روسيا والشيشان وبيلوروسيا.[1]

وتتحدث برقية من السفارة الأمريكية في مدريد عن "السؤال الذي لا تعرف إجابته" حول مدى تورط بوتين مع المافيا وعما إذا كان يتحكم في نشاطها.

وقال جونزاليز أن العميل الروسي السابق ألكسندر ليفيننكو رأى أن المخابرات الروسية تتحكم بعصابات الجريمة المنظمة في روسيا، وأوضح المدعي الإسباني انه يعتقد أن تلك الفرضية صحيحة.

وتقول البرقية نقلا عن رجل القانون الإسباني أن لديه معلومات بان أحزابا معينة في روسيا تعمل "يدا بيد" مع عصابات الجريمة المنظمة.

ونشر موقع ويكيليكس برقية أخرى من السفارة الأمريكية في كييف تعود إلى ديسمبر/كانون الأول 2008 تكشف أن رجل الأعمال الكبير ديمترو فيرتاش قال للسفير الأمريكي أن له علاقات بعصابات الجريمة المنظمة في روسيا، وقال انه احتاج إلى موافقة زعيم عصابة يدعى سايمون موجيليفتش لكي يعقد صفقات عمل، وتعتقد أجهزة الأمن والقانون الأوروبية والأمريكية أن موجيليفيتش هو "زعيم رؤساء" معظم عصابات المافيا الروسية حول العالم[2].

المطلب الثاني: أثر أفكار بوتين على الأمن الوطني الروسي

تزعم الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" خلال السنوات الماضية مشروعًا لاستعادة المكانة القيادية لدولته في النظام العالمي، ومواجهة التمدد الغربي في مناطق النفوذ التقليدي التاريخي لموسكو، ولعل هذا ما دفع

[1] **ابن " الكا جي بي" يتربع على عرش روسيا: نبذة عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مرجع سابق**، ص 13.

[2] **المرجع نفسه**، ص 13.

العديد من الأدبيات إلى الحديث عن مقاربة جديدة للسياسة الروسية تحت اسم "البوتينية"، وتستند إلى عدد من الأفكار الرئيسية، على غرار الرغبة في استعادة المجد التاريخي لروسيا، والتوسع في الفضاء الأوراسي، ومواجهة التدخل الخارجي في مناطق النفوذ الروسي عبر أدوات متعددة تقليدية وغير تقليدية، بما في ذلك الحرب المعلوماتية، فضلًا عن البُعد المحافظ في فكر "بوتين".

وفي هذا الصدد، يتناول كتاب "داخل عقل فلاديمير بوتين" لـ"ميشيل التشانينوف" التوجهات السياسية للرئيس الروسي، وأهم المكونات الفكرية لهذه التوجهات، والتي تجمع بدرجة ما بين الواقعية السياسية والأفكار المحافظة، وكلاهما يتم توظيفه للتأكيد على المكانة الروسية في العالم المعاصر، ومواجهة وإضعاف القوى المناوئة لموسكو عالميًا[1].

كان مجيء فلاديمير بوتين إلى سدة الرئاسة في روسيا عام 2000 حدثًا مفصليًا غيّر منحى البلاد، حيث شكّل بوتين رمزًا للتيار الروسي العريض المناهض لسياسات الرئيس السابق بوريس يلتسين الراضخة للغرب، وعبّر عن قطاع واسع من الشعب الروسي الرافض ما آلت إليه أمور بلاده من انحدار على جميع الأصعدة، خصوصًا العسكرية والاقتصادية.

استثمر بوتين في حالة التذمر الشعبي، وعزف على وتر روسيا العظمى الساعية وراء مجدها المنصرم سواء الشيوعي (يوصف أحيانًا بستالين الجديد)، أو القيصري (يوصف تارة أخرى بإيفان الرهيب)، وعدّ انهيار الاتحاد السوفياتي بمثابة كارثة جيوسياسية.

استطاع ضابط المخابرات السوفياتية السابق ولاعب الجودو خلال فترة وجيزة وقف الانهيار الشامل الذي كانت تعاني منه البلاد، وإنهاء عصر الفوضى، والحدّ من سطوة المافيات التي ازدهرت، إثر تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة[2].

لكن إيقافه عجلة الانحدار رافَقَه عنف مفرط جسدت الحرب في الشيشان ذروته، إلى درجة أن مثال غروزني بات رمزًا لسياسة الأرض المحروقة والقسوة المفرطة.

هكذا وبمزيج من العدوانية والشعبويّة وبمستوى عالٍ من العزم والتحدي وبقدر كبير من الاستعراضية وإظهار القوة وادعاء «الثورية» في مواجهة الهيمنة الأميركية، رغم حقيقته كرجعي محافظ، سار بوتين خطواته الأولى على رأس الكريملين، فكان عدوانه الوحشي على الشيشان وحربه الخاطفة ضد جورجيا عام 2008

[1] مروان إسكندر، **الدب ينقلب نمراً، روسيا :الولادة الجديدة**، ط1، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر،2011، ص 148.

[2] **المرجع نفسه**، ص149.

(عُرفت بحرب الأيام الخمسة)، ثم احتلاله شبه جزيرة القرم في أوكرانيا عام 2014، فتدخله العسكري في سوريا، إلى جانب قوات النظام السوري[1]، وفي غضون ذلك عدة فيتوات أحبطت روسيا من خلالها مشاريع قرارات طرحت في مجلس الأمن تدين النظام السوري وتحمله مسؤولية جرائمه.

ولأن السياسات الخارجية والداخلية للدول غالبًا ما تستند إلى آيديولوجيات وخلفيات فكرية تقدم لها الذريعة والرؤية والدعم كان من الضروري الإطلالة على رجل الظل الغامض ألكسندر دوغين الذي يوصف بأنه الرأس المفكر لبوتين.

يعيد دوغين الاعتبار للتقاليد الأرثوذكسية القديمة في إطار الكنيسة الروسية المعاصرة، ويدعو إلى الجمع بينها وبين توجه اقتصادي يُعلي من قيمة العمل الصبور، ويحقق العدالة الاجتماعية، وينهي فوضى الأسهم والبورصات وجشع الربح السريع.[2]

يرى دوغين صاحب النفوذ الهائل على بوتين أن العالم يمر بمرحلة انتقالية، فلا هو أحادي القطبية على نحو صارم ولا هو متعدد الأقطاب كما يرغب، وأن مهمة روسيا حاليًا تتمثل بنقل خطوطها الدفاعية من الحدود الروسية إلى مناطق أبعد لدرء الأخطار عن الداخل الروسي، سواء عبر الدفاع عن الأنظمة المصنفة كحليفة مثل النظام السوري، وعدم تكرار «الغلطة» التي حصلت في ليبيا، أو عبر تصعيد الأزمات داخل الدول والتكتلات الأخرى المنافسة كما حصل في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وصعود اليمين إثر زيادة موجات اللاجئين، وما شكله هذان الحدثان من احتمال تبدُّد الإلهام الأوروبي وإضعاف الحلف الأطلسي الذي يعدّ بمثابة العدو الأساسي لروسيا، كما يرى منظر الكريملين دوغين[3].

وبهذا تغدو سوريا، بحسب دوغين، مجرد حائط صد متقدم وورقة لابتزاز الغرب وأداة مقايضة للاعتراف بالمصالح الروسية ما بعد السوفياتية ومجرد جولة رابعة بعد الحروب الثلاث في الشيشان وجورجيا وأوكرانيا، وليست مسألة شعب انتفض لأجل حريته، ذلك أن لسقوط الأسد تأثير الدومينو على باقي حلفاء موسكو، بحسب نظرة دوغين.

---

[1] – ميلف عبد الحي الوادي، **السياسة الروسية الثابت والمحتوى الجغرافي في ظل المتغيرات الجيو استراتيجية**، مجلة كلية التربية، المجلد 2 العدد 40، جامعة بغداد، 2014، ص ص 22-26.

[2] **المرجع نفسه**، ص 26.

[3] Sergei Lavrov, Russia in Global Affairs, Russia and the World in the 21st Century , Vol.6, No. 3, July-September 2008, Available at : http://www.isn.ethz.ch/Digital Library/Publications/Detail/?lng=en&id=13732,

ونظرًا لأثر دوغين الكبير في صياغة المضمون النظري لعقيدة بوتين، ولدوره في دفع الرئيس الروسي إلى غزو شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، تم وضع اسمه على قائمة العقوبات الأميركية في 11 مارس 2015. ولحشد الدعم لرؤيته المؤيدة للنظام السوري ولسياسة بوتين في التدخل العسكري، يدغدغ دوغين مشاعر أوروبا، ويعزف على لحن مخاوفها من تدفق اللاجئين، ويستثمر في حالة الإسلاموفوبيا المتصاعدة، إثر العمليات الإرهابية وتنامي خطاب اليمين العنصري.

يمكن من خلال رصد المبادرات والأفعال الروسية الحاصلة منذ تولي بوتين السلطة ومن خلال مقارنتها بأفكار دوغين، ملاحظة حجم التشابه الكبير وفي كثير من الأحيان التطابق التام، وهو ما يؤكد المزاعم والأقوال التي تصف دوغين بأنه مؤسس العقيدة البوتينية[1].

إضافة إلى ما سبق بوسعنا إيراد أربع ركائز تستند إليها السياسة «البوتينية» الجديدة؛ الأولى هي التجديد الدائم للقوات المسلحة الروسية وتحديث أنظمتها الدفاعية وتضخيم ميزانيتها سنة فسنة، وذلك لتحقيق الهدف الردعي، ومواجهة التوسع المستمر شرقًا لحلف الناتو بالدرجة الأولى، ودعم الاقتصاد الوطني من خلال بيع وتسويق الأسلحة الروسية بالدرجة الثانية.

الركيزة الثانية هي استغلال المنصات العالمية لعرقلة المشاريع الغربية مثل استخدام حق النقض «الفيتو»، كما حصل مرارًا في المسألة السورية.[2]

والثالثة هي تعزيز التحالف مع بعض الدول التي تتشارك مع روسيا في مواقفها المناهضة للسياسات الغربية، مثل إيران والصين اللتين يرى دوغين أنهما أهم حليفين لروسيا في خضم سعيها لعالم متعدد الأقطاب. أما الرابعة فهي استخدام موارد روسيا الهائلة من النفط والغاز أداة ضغط على بعض دول الاتحاد الأوروبي وشرق أوروبا مثل أوكرانيا.

شكلت المسألة السورية أرضًا خصبة للسياسة البوتينية المرتكزة على أفكار دوغين، فكان أن طبق فيها بوتين كثيرًا من أفكار معلمه الاستراتيجي دوغين الذي لا شك أن السعادة تغمره هذه الأيام، إثر تحقق رغبته بانتصار المرشح الجمهوري دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة[3].

---

[1] أحمد دياب، **روسيا والغرب: من المواجهة إلى المشاركة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، مركز الأهرام للبحوث والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 21.

[2] **ابن " الكا جي بي" يتربع على عرش روسيا: نبذة عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مرجع سابق**، ص 13.

[3] أحمد دياب، **روسيا والغرب: من المواجهة إلى المشاركة، مرجع سابق**، ص 21.

توجهات رئيسية:

يُشير "التشانينوف" إلى أن تحليل خطابات "بوتين" في العقد الأول من الألفية الجديدة يوضح أنه لم يقل الشيء ذاته للجميع، حيث اختلفت مفرداته باختلاف وجهته، فحينما تعلق الأمر بأوروبا كان "بوتين" يقتبس من "كانط"، ويؤكد أن روسيا دولة أوروبية، وعندما ذهب إلى آسيا كان الأمر مختلفًا، فعلى سبيل المثال، حينما كان يخاطب الصين كان يستدعي خطابًا يدين الغرب، وسياسات التدخل في شئون الدول الأخرى.

تأسيسًا على ذلك، يُمكن القول إن السياسة البوتينية تنطوي على عددٍ من التوجهات الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

التوجّه المحافظ: صحيح أن "بوتين" سعى في بادئ الأمر إلى تقديم نفسه على أنه مصلح وليبرالي يطمح إلى التعاون مع الدول الغربية، بيد أنه بمرور الوقت تحول بصورة متزايدة نحو الأفكار المحافظة، وسرعان ما بدأ يتحدث عن فكرة روسيا التي تعتمد على التقاليد والقيم الأساسية، وخصوصًا القيم المسيحية. وتبلورت هذه الفلسفة بشكل كبير خلال فترته الرئاسية الثانية (2004-2008).

ومع تزايد الهجمات الإرهابية، بحسب الكتاب، التي تتعرض لها روسيا تنامى استدعاء "بوتين" للمفردات الدينية كآلية لمواجهة التطرف، وفي هذا السياق، باتت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية حليفة للرئيس الروسي في سياسته المجتمعية المحافظة.[1]

كما أن جزءًا من الطابع المحافظ لـ"بوتين" ارتبط بتعامله الحذر مع التكنولوجيا الحديثة، حيث إنه ذكر أنه لا يستخدم البريد الإلكتروني، وكثيرًا ما انتقد الإنترنت والمشكلات التي يطرحها.

وفي عام 2013، أعرب عن أسفه لتراجع مستوى المعرفة العامة بسبب التطور السريع في التكنولوجيا. ولم يكتف بذلك، لكنه اعتمد بصورة متزايدة على أسلوب هجومي على المعارضين والرافضين لإعادة انتخابه، ووصفهم بارتكاب "الخيانة القومية".

طموحات القيادة: إذ إن "بوتين" لم يُخفِ رغبته في استعادة المكانة الروسية في النظام الدولي، واستحضر أدوات عديدة لتحقيق ذلك الأمر، البعض منها عسكري عبر ضمان السيطرة على مناطق النفوذ الحيوي لموسكو، والبعض الآخر وثيق الصلة بما يعرف بالنموذج الروسي، والذي ينطوي على قيم الوطنية والمسيحية الأرثوذكسية؛ ليعطي بذلك "بوتين" أهمية للمواقع المقدسة الأرثوذكسية الروسية، وعدّها من أدوات

[1] شمامة خير الدين، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 74.

تأكيد الدور الروسي. وبموازاة ذلك، صاغ الرئيس الروسي شكلًا مختلفًا للديمقراطية، حيث باتت الديمقراطية الروسية تعني "قوة الشعب الروسي بتقاليده الخاصة للحكم الذاتي، وليس الوفاء بالمعايير المفروضة على روسيا من الخارج"[1].

وفي هذا الصدد، تكتسب فكرة "العالم الروسي" أهمية متزايدة. وتستهدف بناء شبكة عالمية داعمة لموسكو ونفوذها. وتنطوي هذه الفكرة على ضرورة الاستفادة من المواطنين الروس في الشتات. وقد عبّر "بوتين" عن هذا في عام 2000 حينما أكد أهمية "حماية المواطنين الروس داخل البلاد وخارجها". وسرعان ما سعى إلى تعزيز الروابط اللغوية والثقافية مع الشتات الروسي[2].

بالإضافة إلى استحضاره دور الكنيسة، إذ اعتبر أن الوحدة بين بطريركية موسكو والكنيسة الأرثوذكسية في الخارج، التي تأسست كمؤسسة معارضة لخضوع الكنيسة للبلاشفة، شرط ضروري لتعزيز الوحدة للعالم الروسي بأسره.

المجال الأوراسي: وهو المجال الذي يحظى باهتمام واضح لدى "بوتين" لاعتبارات عديدة، أهمها الرفض الأوروبي لدمج روسيا في المنظومة الأوروبية. علاوة على ذلك، يعتقد "بوتين" أن بلاده هي الدولة المحورية في أوراسيا، خصوصًا وأنها دولة واسعة متعددة الأعراق، وبالتالي فإنها تمثل صورة مصغرة لأوراسيا.

ومن هذا المنطلق، شرع "بوتين" في بناء اتحاد اقتصادي أوراسي يهدف إلى التنافس مع القوى الاقتصادية الكبرى، ويعزز من النفوذ الروسي في الوقت ذاته، ويخدم مصالح روسيا ومساعيها نحو المشاركة في قيادة النظام الدولي[3].

إضعاف الخصوم: تتعاطى روسيا مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وحلف الناتو على أنها قوة مناوئة لها تسعى إلى تقويض نفوذها.

ووفقًا لدراسة مركز "بيو" للأبحاث في يونيو 2015، فإن 60% من الروس (ممن تم استطلاع آرائهم) لديهم وجهة نظر سلبية تجاه الاتحاد الأوروبي، و80% لديهم توجهات مثيلة تجاه حلف الناتو. كما يُرجع ثلث الروس تدهور الوضع الاقتصادي لبلادهم إلى العقوبات الغربية المفروضة على روسيا[4].

---

[1] شمامة خير الدين، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، مرجع سابق**، ص 74.

[2] **المرجع نفسه**، ص 74.

[3] عبد الحكيم سليمان وادى، **الأمن القومي الروسي**، مقال في مجلة القدس، الأردن، تاريخ النشر: 2013-02-25، ص 13.

[4] **المرجع نفسه**، ص13.

وعطفا على هذه الرؤية، سعى "بوتين" إلى تنفيذ سياسة تستهدف إضعاف هذه القوى المناوئة له. فقد لجأ إلى القوة العسكرية لمواجهة ما اعتبره محاولة للتمدد الغربي في مناطق النفوذ التقليدي لبلاده، خاصة في جورجيا وأوكرانيا. كما لجأ إلى توسيع النفوذ الروسي في مناطق كانت خاضعة لنفوذ أمريكي متعاظم، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط التي باتت ساحة لاختبار القوة العسكرية الروسية في سوريا، حيث تدخلت لدعم نظام "بشار الأسد".

وبجانب ذلك، اندفعت موسكو نحو تدعيم قوى اليمين المحافظ في أوروبا. علاوة على التقارير التي تحدثت عن تدخلها في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016؛ لإضعاف الموقف الانتخابي لمرشحة الحزب الديمقراطي "هيلاري كلينتون."[1]

ويَخْلُصُ "التشانينوف" إلى أن السياسة الواقعية التي يتبناها "فلاديمير بوتين" ستظل المحدد الأهم للسياسة الروسية في ظل طموحاته باستعادة الدور القيادي لموسكو، والرد على ما يعتبره إهانات تاريخية تعرضت لها دولته من الدول الغربية.

وربما يساعد في ذلك، التراجع في الدور الأمريكي بمناطق استراتيجية، على غرار منطقة الشرق الأوسط، والسياسات التي يتبناها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، والتي ساهمت في تزايد حدة الخلافات داخل الكتلة الغربية.

أظهرت لائحة الاتهام أن روسيا –بدلاً من توبيخها بسبب مذكرة الاتهام التفصيلية التي قدمها المستشار الخاص روبرت مولر في فبراير/شباط والتي توضح أنشطتها الإجرامية– استمرت في نشر الدعاية الكاذبة عبر الإنترنت حول هذا الاتهام تحديداً، بإطلاق التغريدات ووضع المنشورات المتعلقة باتهامات مولر سلباً وإيجاباً، لنشر الخلاف السياسي في الولايات المتحدة وإثارته.[2]

أخبر وزير الدفاع جيمس ماتيس منتدى ريغان للدفاع الوطني في مدينة سيمي فالي بولاية كاليفورنيا لاحقاً، أن فلاديمير بوتين "حاول ثانيةً تشويه سمعة انتخاباتنا الشهر الماضي، وإننا نرى مجهوداً متواصلاً على طول هذه الجبهات."

في أكتوبر/تشرين الأول، وُجه اتهام رسمي مكون من 37 صفحة ضد إلينا أليكسيفنا خوسياينوفا بزعم مشاركتها في ''مشروع لاختا ''Lakhta وهو نشاط تموله الأقلية الروسية الحاكمة لنشر الأفكار والعادات

[1] عبد الحكيم سليمان وادى، **الأمن القومي الروسي، مرجع سابق**، ص13.

[2] - Ahmed Yousif , Russian Federation Rising Power: Strengths and Weaknesses , May2017.

والمنشورات عبر الإنترنت لإذكاء الجدل السياسي، وتم هذا الأمر بالتزامن مع تحذير مماثل أطلقه مدير الاستخبارات الوطنية.

تأتي هذه الاتهامات في أعقاب اتهامات مساوية في الأهمية وجهها مسؤولون من كل من المملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة هذا الخريف ضد روسيا وضباط الاستخبارات لديها بشأن مخطط إجرامي لاستهداف الوكالات والمسؤولين وحتى الرياضيين الأبرياء في جميع أنحاء العالم ممن يناهضون تعاطي المنشطات، وذلك كنوع من الانتقام بسبب فضيحة تعاطي المنشطات في روسيا وفيما يبدو لإرهاب المسؤولين الذين يجبرون روسيا على الالتزام بقواعد تكافؤ الفرص.[1]

هناك دلائل جديدة أيضاً على تدخل روسيا في قضايا أجنبية أخرى مثل الاستفتاء الأخير في مقدونيا الذي هدف إلى تسهيل تقبل تلك البلاد في أوروبا.

في بعض الأحيان، بدا أن كل أسبوع من هذا العام قد حمل أخباراً جديدة حول قيام بوتين بدور بغيض في حفل الإنترنت العالمي.

شهد هذا الخريف أيضاً تقريراً جديداً من شركة Fire Eye، الأمنية خلص إلى أن الشفرة المستخدمة في الهجوم على إحدى محطات البتروكيماويات السعودية مصدرها هو معهد مملوك للدولة في موسكو.

بالإضافة إلى ذلك، اتضح بشكل أكبر أن ''مشكلة الجريمة الإلكترونية العالمية'' هي فعلياً ''مشكلة روسيا'' في المقام الأول، إذ أن الخدمات الاستخبارية والحكومة الفاسدة لدى بوتين يقدمان التغطية والحماية لأكبر الجرائم المنظمة العابرة للقارات ولمرتكبيّ الجرائم الإلكترونية وللخطط وللاحتيال الذي يكلف المستهلكين من الغرب ملايين الدولارات.

في وقت سابق من هذا العام، حطمت وزارة العدل إحدى حلقات الجريمة الإلكترونية التي تتخذ من روسيا مقراً لها وتتخذ شعاراً لفظياً هو "نثق بالاحتيال"، اتضح بشكل أكبر أن ''مشكلة الجريمة الإلكترونية العالمية'' هي فعلياً "مشكلة روسيا" في المقام الأول.[2]

[1] - Ahmed Yousif , Russian Federation Rising Power: Strengths and Weaknesses , May2017.
[2] **Ibid**.

المبحث الثاني: استراتيجية روسيا في مواجهة الجريمة المنظمة.

في العاشر من يناير عام 2000 صدر في روسيا القرار الجمهوري رقم 24، والذي أدخل إضافات وتعديلات على مفهوم الأمن القومي الروسي والتهديدات التي تواجهه، وكان هذا المفهوم قد سبق إقراره في السابع عشر من شهر ديسمبر عام 1997.

يعبر مفهوم الأمن القومي الروسي عن منظومة التصورات التي يضعها الاتحاد الروسي لضمان أمن الفرد والمجتمع والدولة من التهديدات الداخلية أو الخارجية في شتى مجالات الحياة، وهو صلب سياسة الدولة الروسية.

والأمن القومي للاتحاد الروسي هو أمن كافة الشعوب متعددة الجنسيات التي تتمتع بالسيادة وتشكل مصدر القوة الأوحد للدولة، وتعد روسيا واحدة من أكبر بلدان العالم، ذات التاريخ الطويل والتقاليد الحضارية الثرية، وعلى الرغم من تعقد الوضع الدولي، وتفاقم المشاكل الداخلية، فإنها مازالت تلعب دوراً هاماً في التفاعلات الدولية، بالنظر إلى قدرتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وموقعها الفريد في اوراسيا (أوروبا وآسيا).

وستصبح روسيا، في المستقبل، أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي، وستطور صلاتها مع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، وتتفق مصالح روسيا ومصالح دول أخرى فيما يتعلق بعديد من مشكلات الأمن الدولي، بما في ذلك مقاومة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والوقاية من الصراعات الإقليمية وتسويتها، ومحاربة الإرهاب الدولي وتهريب المخدرات وحل المشاكل البيئية العالمية.[1]

أعرب الرئيس فلاديمير بوتين عن الأسف لسيطرة الجريمة المنظمة على "قسم كبير" من اقتصاد بلاده ملقيًا باللائمة على عدم فاعلية وحدات الأمن والنيابة العامة إزاء ازدياد نسبة الإجرام في روسيا.

ودعا بوتين في كلمة ألقاها لمناسبة افتتاح لقاء لمسؤولي النيابة العامة إلى توحيد جهود الهيئات الحكومية والأجهزة الأمنية من أجل مكافحة الجريمة، وانتقد عمل النيابة العامة، وأشار إلى أن خسائر روسيا من حوادث اختفاء المدنيين تزيد عشر مرات على خسائرها في الشيشان.

[1] زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2013، ص164.

ووصف بوتين وضع روسيا بأنه "صعب للغاية" بسبب ارتفاع وتيرة الجريمة، وأضاف أن "جرائم القتل والاختطاف والهجوم المسلح والسرقة غدت حقائق في حياتنا اليومية"، وانتقد عمل النيابة العامة والهيئات المختصة وقال إنها ما زالت تعاني من تدني مستوى أدائها.

ولفت إلى أن نحو ثلاثة ملايين جريمة سجّلت خلال العام الماضي بينها نصف مليون جريمة اقتصادية، ولاحظ زيادة نسبة "الجرائم الفادحة، وركز بوتين على السلبيات التي تحيط بالتحقيق في جرائم القتل. وكشف أن نحو سبعة آلاف قاتل لم يقدّموا للمحاكمة في العام الماضي بسبب سوء أداء الأجهزة.[1]

المطلب الأول: من 2009 إلى 2013

من بين التهديدات الداخلية التي كانت تتفاقم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا مما هدد استقرار الدولة؛ القلق على وحدة الفيدرالية الروسية التي تعرضت لأزمات عرقية من جهة، وكذلك إلى توترات في العلاقات على صعيد المركز والأقاليم من جهة أخرى، ومن الناحية الاقتصادية فإن الانخفاض الحاد والسريع في مستوى المعيشة والتضخم والفساد والبطالة والتفاوت الاجتماعي بعد الخصخصة وتدهور مستويات التعليم والصحة كانت كلها تحديات مباشرة للمجتمع الروسي.

إن نظام حماية الأمن القومي الروسي قد تم تصميمة وفقا لما جاء في دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية، وتبعاً لقرارات وتوجيهات رئيس الاتحاد الروسي، وقرارات وتوجيهات الحكومة الروسية، ولما تمليه البرامج الفيدرالية في هذا الإطار.[2]

وجوهر نظام حماية الأمن القومي للاتحاد الروسي يقوم على المؤسسات والقوى والوسائل اللازمة لضمان الأمن القومي والتي تتخذ إجراءات سياسية وقانونية وتنظيمية واقتصادية وعسكرية وغيرها من أجل ضمان أمن الفرد والمجتمع والدولة. إن مهام وتشكيل ومبادئ وطرق عمل هذه المؤسسات والقوى التي تقوم على ضمان الأمن القومي الروسي ينص عليها التشريع الخاص بذلك للاتحاد الروسي، والاتحاد الروسي يعمل بجد وحزم على حماية أمنه القومي، فالمؤسسات الديمقراطية القانونية القائمة، وتشكيلات أجهزة سلطة الدولة للاتحاد الروسي، وتوسيع نطاق اشتراك الأحزاب السياسية والمؤسسات العامة في تنفيذ مفهوم الأمن القومي للاتحاد الروسي، تشكل جميعها جوهر تنمية روسيا في القرن الواحد والعشرين، وتعد الأهداف القومية الروسية

[1] زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، مرجع سابق**، ص 164.

[2] شمامة خير الدين، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، مرجع سابق**، ص 74.

مزيجاً من الأهداف المتوازنة للفرد والمجتمع والدولة في المجالات الاقتصادية، والسياسية الداخلية، والاجتماعية، والدولية، والمعلوماتية، والعسكرية، والحدودية، والبيئية وغيرها.

وهي أهداف طويلة الأجل وتحدد الأهداف الأساسية والمهام الاستراتيجية والحالية للسياسة الداخلية والخارجية للدولة وتضمن المصالح القومية بواسطة مؤسسات سلطة الدولة التي تعمل، بالتعاون مع التنظيمات العامة العاملة وفقا لدستور وتشريع الاتحاد الروسي.[1]

وتتمثل مصالح الفرد في تطبيق الحقوق والحريات الدستورية، وضمان الأمن الشخصي، ورفع مستوى المعيشة، والتنمية البدنية والروحية والفكرية للفرد والمواطن، بينما تتمثل مصالح المجتمع في تطوير الديمقراطية، وإيجاد مجتمع يحكمه القانون، والوصول إلى التوافق الاجتماعي، والإحياء المعنوي لروسيا والحفاظ عليها.

وتتمثل مصالح الدولة في منع انتهاك النظام الدستوري، وسيادة روسيا وتكاملها الإقليمي، والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والضمان المؤكد للشرعية، وحفظ القانون والنظام، وتطوير التعاون الدولي المتكافئ وتبادل المنفعة. ويمكن فقط تحقيق المصالح القومية الروسية على أساس من التنمية الاقتصادية المستقرة. لذا تعد المصالح القومية الروسية في هذا المجال أساساً لكافة المصالح الأخرى.[2]

وفي مجال السياسة الداخلية، تتمثل المصالح الروسية في الحفاظ على النظام الدستوري وعلى مؤسسات سلطة الدولة وضمان الأمن المدني والتوافق القومي، والتكامل الإقليمي وتكامل القانون والنظام، واستكمال تطور مجتمع ديمقراطي بالإضافة إلى تقليص الأسباب والظروف التي تسهل ظهور التطرف السياسي والديني والتفرقة الإثنية ونتائجها، وفي المجال الاجتماعي، تتمثل المصالح القومية لروسيا في ضمان مستوى مرتفع لمعيشة الشعب أما من الناحية الروحية، فتتمثل المصالح القومية في الحفاظ على القيم الأخلاقية للمجتمع وعلى المبادئ الوطنية والإنسانية، بل وتنميتها، وعلى دعم الإمكانات الثقافية والبحثية للدولة.

وفي مجال المعلومات، تتمثل المصالح القومية لروسيا في الالتزام بالحقوق والحريات المدنية الدستورية، والخاصة بالحصول على المعلومات واستخدامها، وتطوير تقنيات الاتصال الحديثة، وتأمين مصادر معلومات الدولة ضد الحصول عليها بوسائل غير مشروعة.[3]

نجد أن أجندة العمل يأتي على رأسها ما يلي:

---

[1] زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، مرجع سابق**، ص 164.

[2] "Russia: The Long Journey to Recovery", Russia Economic Report, No.35, World Bank Group: Microeconomic & Fiscal Management, April 2016.

[3] **Ibid**.

- اتباع سياسة خارجية نشطة.
- دعم الآليات الرئيسية المتعلقة بالتوجيه متعدد الأطراف في العمليات الدولية السياسية والاقتصادية، وخاصة التي تتم تحت رعاية مجلس الأمن.
- تهيئة الظروف المناسبة من أجل تنمية الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وحفظ الاستقرار العالمي والإقليمي.
- حماية الحقوق المشروعة ومصالح المواطنين الروس بالخارج، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية وغيرها.[1]
- تنمية العلاقات مع الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة وفقا لمبادئ القانون الدولي، ودعم عمليات الوحدة في إطار كومنولث الدول المستقلة لصالح روسيا.
- ضمان الاندماج الفعال لروسيا في التنظيمات السياسية والاقتصادية الإقليمية والعالمية.
- المساهمة في تسوية النزاعات عن طريق مجهودات حفظ السلام التي تتم تحت رعاية الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.
- ضمان إحراز تقدم في مجال ضبط التسلح النووي وحفظ الاستقرار الاستراتيجي بالعالم، على أساس تحقيق الدول لكافة التزاماتها الدولية في هذا النطاق.
- تنفيذ الالتزامات المتبادلة في مجال خفض وتصفية أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، واتخاذ إجراءات بناء الثقة والاستقرار، وضمان السيطرة الدولية على استيراد السلع والتكنولوجيا، وكذلك توفير الخدمات ذات الطبيعة العسكرية والثنائية العسكرية والمدنية.
- السعي من أجل أن تكون الاتفاقيات المبرمة بشأن ضبط التسلح ملائمة للظروف الجديدة في العلاقات الدولية، عند الحاجة
- إبرام اتفاقات جديدة بشأن إجراءات بناء الثقة والأمن.
- المساهمة في خلق مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل.
- دعم التعاون الدولي في إطار مكافحة الجريمة والإرهاب عبر الحدود.[2]

[1] **ابن "الكا جي بي" يتربع على عرش روسيا: نبذة عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مرجع سابق**، ص 13.

[2] **ابن "الكا جي بي" يتربع على عرش روسيا: نبذة عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مرجع سابق**، الصفحة نفسها.

المطلب الثاني: الفترة من 2013 إلى 2017

اتهمت وزارة العدل 36 شخصاً، يعيش العديد منهم في روسيا، حيث لا تطالهم يد القانون، كما أوجزت الوزارة خطة سرقوا بها أكثر من نصف مليار دولار.

وليس هذا المثال الوحيد هذا العام، فقد أعلن مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي الأسبوع الماضي أنه قد فكك حلقتين أخريين من حلقات الجريمة الإلكترونية ووجه الاتهام إلى ثمانية أشخاص –سبعة منهم روسيون– بإدارة مخطط للاحتيال من خلال الإعلانات عبر الإنترنت يقدر عائده بعدة ملايين، قُبض على ثلاثة من هؤلاء المتهمين خارج البلاد في الدول الصديقة التي تحترم سيادة القانون: ماليزيا وبلغاريا وإستونيا.

إن البحث عن مرتكبي الجرائم الإلكترونية والعمليات الاستخبارية وإعلانها للجميع شعبتان من استراتيجية ثلاثية لتغيير السلوك.[1]

في الأعوام الأخيرة، تحسّنا فعلاً في الشعبتين الأوليين، وفي الواقع، رغم أن هذه القضايا كانت مختبئة داخل أدراج الحكومة لأعوام، فإننا ننشرها الآن في الصحف بشكل روتيني، في هذا الخريف، أعلن وكيل المدعي العام رود روزنشتاين أن وزارة العدل كانت تغير من منهجها نحو القضايا المتعلقة بالتدخل في الانتخابات، بحيث يكون التصرف التلقائي الآن هو الإعلان عن هذه القضايا بأسرع وقت ممكن. تزامن التغيير مع الاتهام الرسمي ضد خوسيانوفا، بما يوضح أن الهجوم على انتخاباتنا هو مشكلة حالية وليس مجرد مشكلة نظرية .

قال روزنشتاين في وقت سابق هذا العام، "إن الكشف عن المخططات للجمهور هو وسيلة مهمة لإضعافها وإبطالها." إن الإعلان عن مثل هذه الاتهامات يساعدنا على أن نكون مستهلكين أكثر مرونةً وذكاءً للمحتوى الموجود عبر الإنترنت، لقد نجحت هجمات روسيا في عام 2016 إلى حد ما لأننا لم نكن نتوقعها ولأن الناس لم يساورهم الشك بما يكفي فيما يتعلق باستهلاك المعلومات عبر الإنترنت. أما اليوم، فإننا بالطبع ندرك جيداً جداً أن الصور والمنشورات الموجودة عبر الإنترنت يمكنها أن تكون من عمل المتصيدين والبرامج الآلية الأجنبية عبر الإنترنت.[2]

[1] سيرغي لافروف، "**المستقبل التاريخي لسياسة روسيا الخارجية**"، مجلة روسيا في السياسة العالمية، روسيا،2016/03/03.

[2] **المرجع نفسه**.

رغم أن التوجه نحو الإجراء الذي يعضده الجمهور هو خطوة أولى جيدة، فهي ليست كافية. فإن أكثر ما نحتاج إليه هو الجزء الثالث المحير من الاستراتيجية: إجبار روسيا على دفع تكلفة تُثنيها عن ممارسة هذا النشاط.

ينبغي على الولايات المتحدة التحرك نحو اتخاذ إجراء ثأري آلي، مع ضمان عدم وقوع مثل هذه الاستجابة في فخ السياسة المتحيزة أو البيروقراطية في بيئة المعلومات سريعة التحرك الموجودة اليوم.

وقد ذُكر أنه قبل انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني مباشرةً أخطرت القيادة الإلكترونية الأميركية مخترقي المواقع الروس بشكل سري بأنها تطاردهم، محذرة إياهم من أن الولايات المتحدة تراقب الأمر وأنه إذا استمرت هذه الإجراءات، فمن المرجح أن يتلقوا عقاباً شخصياً، مثل الاتهامات أو العقوبات الأميركية.

رغم أن العقوبات والاتهامات الموجهة لمرتكبي هذه الجرائم تجعل سفر هؤلاء المستهدفين خارج البلاد التي يقيمون بها ومشاركتهم في عمل مصرفي أو تجارة عالمية أمراً مستحيلاً، ولكن للحد من الاحتمالات، يمكننا فعل المزيد.[1]

ينبغي علينا أن نفكر في بناء المزيد من "مفاتيح الطوارئ" في جهودنا لمواجهة التأثير الأجنبي، مثل آليات الإطلاق الذاتي التي يمكن من خلالها –عند التعرف على الجهود الأجنبية وتوجيه الاتهامات المتعلقة بها– وضع سلطات جديدة مسؤولة عن تنفيذ الجزاءات وتعزيز إنفاق حكومتنا على جهود بناء الديمقراطية التي تتصدى إلى حملات التأثير الروسية. قد يؤدي ذلك إلى تفكير روسيا أكثر من مرة في قيمة استثمار ما يقرب من 30 مليون دولار أميركي، وهو المبلغ المزعوم إنفاقه على مشروع Lakhta، إذا كان القيام بهذا من شأنه أن يدفع بعقوبات صارمة جديدة بالإضافة إلى مضاعفة الاستثمار الأميركي بمقدار خمسة أضعاف أو عشرة أضعاف في المؤسسات أو المنظمات غير الهادفة للربح مثل شبكة Voice of America الإذاعية ومحطة Radio Free Europe، التي تبث أخباراً حرة ومستقلة باللغة الروسية.[2]

غالباً ما تقع ردود الأفعال على هذه الحوادث في أفخاخ الخلافات السياسية والجمود البيروقراطي، لذا فمن شأن مفاتيح الطوارئ هذه كسر الجمود بإعداد رد فعلنا مقدماً، وتوجيه تحذير لبوتين بأنه إذا استخلص مجتمع الاستخبارات الأميركية أن أي دولة قد استهدفت انتخاباتنا، سواءً من خلال عمليات التأثير عبر الإنترنت أو الهجمات المباشرة على أنظمة التصويت، فإن هذا التقييم سوف يدفع بعقوبات تلقائية ضد رئيس

[1] سامي عمارة، **بوتين ليس مجرد رئيس**، جريدة الشرق الأوسط، الرياض، العدد 2/مارس2012، ص10.

[2] سيرغي لافروف، **"المستقبل التاريخي لسياسة روسيا الخارجية"، مرجع سابق.**

الدولة شخصياً بالإضافة إلى عقوبات ضد الشخصيات ذات المناصب العليا في الحكومة والاستخبارات أو رجال الأعمال الأجانب.[1]

ثمة طريقة تتسم بالمصداقية يُمكن اتباعها كي يعيد بوتين تقييم تحليل التكلفة والربح الخاص بالهجوم على ديمقراطيتنا، وهي الإعلان مقدماً أننا سوف نستهدف ثروته الشخصية بالعقوبات أو أن حلفاءه الأقوياء من الأقلية سوف يقضون وقتاً عصيباً أثناء عطلاتهم على اليخوت الفارهة في البحر المتوسط.

أخيراً، إن أعظم نقطة قوة لدينا هي أنه بقدر ما يسعى بوتين إلى إضعاف الغرب، فإن نخبته الحاكمة ومن يساعدونه من رجال الأعمال وحتى اقتصاد بلاده يعتمدون جميعاً على الغرب كي يكسبوا قوتهم، إذا استجاب العالم بصورة متضافرة ومتسقة، يمكننا رفع التكاليف وجعل العالم أكثر أمناً للجميع.

تبنّتها روسيا في تاريخها الحديث، وبدأ تطبيقها عملياً اعتباراً من العام 2011، لم تأتِ من فراغ؛ بل جاءت كردّ فعل على استراتيجية الأمن القومي الأميركي المعلن عنها، والتي استبعدت روسيا من قائمة حلفاء أميركا وأصدقائها في حربها ضدّ الإرهاب، على الرغم من أن روسيا كانت ضمن هذه القائمة.

فالاستراتيجية الأميركية التي اعتمِدت بعد 11 أيلول 2001، تعاملت مع روسيا بشكل سلبي، ووضعتها ضمن الدول التي لا تطبّق المعايير الديمقراطية الصحيحة واتهمتها بالتدخل في شؤون جيرانها ودعم أنظمة مارقة ومتطرّفة، مثل نظام الرئيس هوغو شافيز في فنزويلا! في المقابل، تبنّت الإستراتيجية العسكرية الروسية بعض الخيارات العسكرية الاستثنائية كخيار إقدام روسيا على توجيه ضربات نووية استباقية، وإمكان استخدام القوّات العسكرية الروسية خارج الدولة، وتوسيع المناطق الحدودية لروسيا من مسافة خمسة كيلومترات إلى خمسة عشر كلم، خصوصاً في الجهات الغربية لروسيا. وبهذا تعود المنطقة الحدودية الروسية إلى ما كانت عليه في زمن الاتحاد السوفياتي.[2]

وقد أحدث هذا القرار ردود فعل لدى واشنطن ولدى دول أوروبا الشرقية المجاورة لروسيا.

روسيا بوتين "قد وضعت بشكل رسمي ومسبق تلك الخطوط العريضة لتحركاتها ومخططاتها الاستراتيجية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لمرحلة قادمة تعتبرها روسيا الاتحادية على وجه الخصوص مرحلة صعبة وخطيرة للغاية، وذلك كونها – أي روسيا الاتحادية–، قد عقدت العزم وبشكل معلن منذ مطلع القرن الحادي والعشرين على رسم خارطة نفوذها القومي العالمي، وإعادة بناء مكانتها الجيوسياسية العالمية التي فقدتها

[1] سامي عمارة، **بوتين ليس مجرد رئيس، مرجع سابق**، ص10.

[2] نورهان الشيخ، **روسيا تغير مبكر في العقيدة العسكرية**، مجلة الأيام، العدد3792 ، السنة التاسعة عشرة، فلسطين، 15 سبتمبر 2014، ص 9.

بانهيار الاتحاد السوفيتي خلال سنوات التسعينات من القرن العشرين، وهو ما لن تستسيغه بالطبع، كما تدرك ذلك روسيا نفسها، عدد من القوى العالمية الكبرى كالولايات المتحدة الأميركية والصين على سبيل المثال لا الحصر.[1]

وقد أفاد المتحدث الرسمي باسم الكرملين: أن رئيس الدولة صادق رسميا على استراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية حتى عام 2020 م، وذلك من أجل تضافر جهود أجهزة السلطة التنفيذية الفيدرالية، وأجهزة السلطة في كيانات روسيا الاتحادية والمؤسسات ومواطني روسيا الاتحادية في مجال ضمان الأمن القومي الروسي، وتقوم الاستراتيجية المعدة على مبدأ تتابع سلطة الدولة في مجال الأمن، كما أنها تنطلق من نظام الأولويات القومية في روسيا الاتحادية، بالإضافة إلى ذلك فان الوثيقة ترتبط ارتباطا تاما وكلي بفكرة تنمية روسيا اقتصاديا واجتماعيا في الفترة حتى عام 2020م، ووضعت في أساس الوثيقة المنطلقات المحورية الخاصة بتنمية روسيا وضمان أمنها القومي، والتي سبق ان طرحها الرئيس الروسي ميدفيديف في رسالته التي وجهها إلى الجمعية الفيدرالية لروسيا[2].

وقد تناولت الوثيقة في خطوطها العريضة عددا من البنود التي ستشكل إطار بعد التحركات الاستراتيجية للدولة الروسية خلال المرحلة القادمة من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وبشكل عام فإن الرؤية التحليلية العامة لهيكلية تلك الاستراتيجية القومية الروسية تعطي ذلك الانطباع الذي يشير باختصار شديد إلى مخاوف الدولة القادمة بقوة على رقعة الشطرنج الدولية بشكل عام، والاوراسية على وجه التحديد، وذلك في خضم تصاعد الصراعات العالمية على الهيمنة الجيوسياسية والجيواستراتيجية، كما تبرز كذلك التحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية المتنامية التي يتوقع أن تواجهها روسيا الاتحادية خلال المرحلة القادمة بشكل عام، وتحديدا على صعيد الأمن القومي الروسي.[3]

كما تناولت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الروسي حتى عام 2020م بشكل محدد وخاص، تلك المحاور الجيوسياسية والجيواستراتيجية التي طالما اعتبرتها روسيا الحديثة تحت قيادة مؤسسها فلاديمير بوتين، موطن القلق والأرق الروسي على أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية الإقليمية منها والعالمية، وهي بالطبع لم تخفها

[1] دينا عبد الخالق وهاني البدري، **معلومات عن جهاز المخابرات الروسية**، جريدة الوطن، القاهرة: 2015/02/09، ص 12.

[2] سامي عمارة، **بوتين ليس مجرد رئيس، مرجع سابق**، ص10.

[3] Michel Eltchaninoff, **Inside the Mind of Vladimir Putin**, United Kingdom: C. Hurst & Co., 2018, P 54.

مطلقا قبل إصدار هذه الوثيقة الاستراتيجية الرسمية، بل طالما أعلنتها رسميا وكررت الحديث عنها في مختلف المحافل الإقليمية والدولية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين.

ولذا فإن هذه الوثيقة الاستراتيجية القومية الروسية، لن تشكل أكثر من إعلان رسمي متجدد على توثيق تلك المخاطر والمخاوف الروسية ومواطن القلق القومي من محيط خارجي مخيف، ينتظر الفرصة السانحة للانقضاض عليها، وسحق أحلامها وطموحاتها الجيوسياسية والجيواستراتيجية الدولية[1]. ومن أهم وابرز ما يمكن الإشارة إليه في هذه الوثيقة، تطرقها إلى تحديات الطاقة ومصادرها الطبيعية، وخصوصا تلك التي تقع في حدود روسيا الاتحادية، حيث ستتركز السياسة العالمية في هذا الشأن وكما جاء في الوثيقة نفسها لمدة طويلة على السيطرة على مصادر الطاقة، بما في ذلك مواطنها في منطقة الشرق الأوسط والجرف القاري لبحر بارنتس وغيره من مناطق القطب الشمالي وفي حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى، مما قد يفقد بعض الدول سيطرتها على انتشار الأسلحة التقليدية، والذي سيؤدي بدوره إلى تفاقم النزاعات الإقليمية الموجودة أصلا، والإخلال بتوازن القوى القائم بالقرب من حدود روسيا الاتحادية وحلفائها.

وبالتالي احتمال نشوء نزاعات سياسية وعسكرية جديدة.

بالإضافة إلى هذه العقيدة العسكرية «الهجومية»، يُعتبر "مبدأ فلاديمير بوتين" أو وثيقة الأمن القومي للعام 2020، كالعقيدة السياسية؛ وهي تتمحور حول الدور الذي يمكن أن تؤدّيه روسيا على المستويين الإقليمي والعالمي، ولو اقتضى الأمر استعمال القوّة العسكرية لحماية ثرواتها ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية على الصعيد الدولي.

تتمثل مصالح روسيا القومية في ضمان السيادة وفي دعم مركز روسيا كقوّة عظمى، وكأحد مراكز الثقل في العالم متعدّد الأقطاب، مع تطوير علاقات نفعية متكافئة ومتبادلة مع كلّ البلدان والتجمعات العالمية، وفي المقام الأول البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلّة، ومع شركاء روسيا التقليديين، مع الالتزام، في كلّ الأحوال، باحترام الحقوق والحرّيات الإنسانية وعدم السماح بازدواجية المعايير في هذا المجال.[2]

[1] دينا عبد الخالق وهاني البدري، **معلومات عن جهاز المخابرات الروسية، مرجع سابق**، ص12.

[2] Michel Eltchaninoff, **Inside the Mind of Vladimir Putin**, C. Hurst & Co, United Kingdom, 2018, P 54.

المبحث الثالث: تقييم الاستراتيجية الأمنية الروسية في مواجهة الجريمة المنظمة

أصبحت الجريمة المنظمة بعناصرها الجديدة تمثل خطرا كبيرا يواجه الدول كافة، سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية فبالرغم من أن الجريمة المنظمة تعتبر ظاهرة قديمة كان يطلق عليها في السابق جماعات المافيا سواء كانت مافيا إيطالية أو أمريكية أو روسيا إلا أن أخطارها كانت قليلة نسبيا وتستهدف دول محددة.

ترتبط كافة الجرائم بعملية غسل الأموال التي تتم من خلال التسلل إلى المؤسسات المشروعة، وتمويه الأموال المكتسبة من أنشطة الجريمة المنظمة، وذلك باستخدام أساليب متباينة. والتي تستخدم جزء من هذه الأموال غير المشروعة لدعم الإرهاب، ولقد أخذت ظاهرة الجريمة المنظمة أبعاد أمنية خطيرة لاسيما بعد ارتباطها بتهديدات أخرى وتحديات أخرى كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والتي أدت إلى خلق توترات[1].

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن أكثر من 600 جريمة ذات طابع إرهابي، بما في ذلك 24 عملا إرهابيا، سجلت في روسيا العام المنصرم.

وأشار بوتين في الاجتماع السنوي لإدارة وزارة الداخلية الروسية يوم 8 فبراير/شباط إلى أن استهداف رجلي الدين المسلمين في جمهورية تاتارستان الصيف الماضي أثار صدى قويا في روسيا وأن عدد رجال الدين المسلمين الذين قتلوا في شمال القوقاز في السنوات العشر الأخيرة تجاوز الـ 50.

وشدد بوتين على أن "مهمة وزارة الداخلية هي الرد الفوري على أي نبأ عن احتمال وقوع جريمة". وقال: "إن دروس مآسي "نورد أوست"، وبيسلان وبوبناكسك أظهرت أن أي تمهل أو إهمال قد يؤدي إلى بلاء كبير."[2]

وأضاف بوتين أن أحد "الاتجاهات الرئيسية لنشاط الداخلية الروسية لا يزال مكافحة الجريمة المنظمة، بما فيه العصابات الدولية والإثنية"، كما دعا الرئيس الروسي إلى تكثيف الجهود الرامية إلى الكشف عن "الشبكات الإجرامية التي تحاول التطفل على علاقاتنا الاقتصادية المتنامية مع جيراننا، لا سيما شركائنا في الاتحاد الجمركي والفضاء الاقتصادي الموحد"، مطالبا بقطع قنوات التهريب.

ومن المهام الرئيسية للداخلية أشار بوتين أيضا إلى مكافحة الجرائم الاقتصادية والفساد، مشددا على أنه يجب على الوزارة تنفيذ نشاطها بالتعاون مع المواطنين والمنظمات الأهلية.[3]

---

[1] شمامة خير الدين، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، مرجع سابق**، ص 74.

[2] وليد عبد الحي، حسف نافعة وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، دار الشروى للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص114.

[3] الأمارة لمى مضر جرئ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص ص 96-100.

المطلب الأول: على مستوى الأمن الوطني الروسي

إحدى العقبات المهمة أمام التصدي لانتشار دول المافيا، هو انعدام الوعي الأساسي بين المواطنين العاديين وصناع السياسات حول نطاق الظاهرة، حيث يجعل الجهل بحجم ومجال المشكلة من الصعب زيادة أو الدفاع عن ميزانيات الجهات الحكومية المعنية بمكافحة الجريمة الدولية الهزيلة بالفعل، وخاصة في فترة التقشف المالي.

بيد أنه من الصعب نشر هذا الوعي نظرا لأن العديد من جوانب عملية تجريم الدولة ما زالت غير مفهومة ـ وهنا تكمن مشكلة أكبر، سيظل تخصيص أموال عامة من أجل الحد من نفوذ دول المافيا غير مفيد أو سيؤدي إلى نتائج عكسية، إلا إذا أنفقت هذه الأموال على سياسات قائمة على قدر كبير من المعرفة. ومن المؤسف أن دولة المافيا أصبحت ظاهرة لا تتوفر حولها كثير من المعلومات. كما أن الأطر التحليلية التي تطبقها الحكومات في الوقت الحالي على المشكلة بدائية وتعتمد على معلومات قديمة عن الجريمة المنظمة.[1]

يستلزم حل مشكلة قلة المعلومات أن تطور أجهزة تنفيذ القانون والاستخبارات والهيئات العسكرية والإعلامية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والاطلاع على معلومات موثوق بها. ويعد ذلك خطوة أولى يجدر الاعتراف بعدم كفايتها.

أقر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، اليوم الخميس، الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الروسي.

وسبق لبوتين أن دعا في يوليو/ تموز الماضي إلى تعديل استراتيجية الأمن القومي الروسي؛ لتتناسب مع التحديات والأخطار التي تواجه البلاد.

وقال خلال اجتماع مع مجلس الأمن الروسي: "من الضروري تحليل جميع التحديات والأخطار المحتملة، لتشمل السياسية والاقتصادية والإعلامية وغيرها، خلال فترة قصيرة، وتعديل استراتيجية الأمن القومي الروسي بناء على نتائج هذا التحليل."

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الاستراتيجية الروسية للأمن القومي حتى عام 2020، التي أقرت في 2009، نصت على ضرورة التحول إلى سيناريو التنمية القائم على الابتكارات وتحديث الجيش والاستخبارات، ورفع مستوى التعليم وإطالة متوسط عمر المواطنين.[2]

[1] الأمارة لمى مضر جرئ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق**، ص100.

[2] وليد عبد الحي، حسف نافعة وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة، مرجع سابق**، ص 114.

وجاء في نص الاستراتيجية أن "روسيا أظهرت قدرتها على صون سيادتها واستقلالها، ووحدة دولتها وأراضيها، وحماية حقوق مواطنيها خارج البلاد"، إضافة إلى "تنامي دور روسيا في حل أهم القضايا العالمية، وضمان الاستقرار الاستراتيجي، وسيادة القانون الدولي في العلاقات بين الدول."

وأشار نص الوثيقة إلى أن "تعزيز قدرات روسيا يتم وسط تهديدات مترابطة جديدة على أمنها القومي."

بالإضافة إلى أن "ممارسة روسيا سياستها المستقلة داخلياً وخارجياً تلقى مقاومة من قبل الولايات المتحدة والدول الحليفة لها، الساعية إلى تكريس هيمنتها على شؤون العالم."

وأشارت الوثيقة في هذا الصدد إلى أن "سياسة ردع روسيا تشمل ممارسة الضغط عليها اقتصادياً وسياسياً وإعلامياً."

وذكر نص الاستراتيجية أن "تعزيز قدرات حلف الناتو وتكليفه بوظائف كونية تنفذ بما يخالف القوانين الدولية، كما تكثف نشاطات الحلف العسكرية ويوسع وتقترب بنيته التحتية العسكرية من الحدود الروسية"، وتحدث تهديداً للأمن القومي الروسي.[1]

وجاء في نص الوثيقة أن "بقاء منطق الكتل العسكرية في حل قضايا دولية يؤثر سلباً على التعامل مع التحديات والتهديدات الجديدة، أما تنامي تدفق المهاجرين من أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا فقد أثبت عجز نظام الأمن الأورو أطلسي، المبني على هياكل الناتو والاتحاد الأوروبي"

بعد حملة #ReleaseTheMemo (أطلقوا المذكرة) الفيروسية، تختبر الحسابات التابعة لروسيا على موقع "تويتر" وسوماً أخرى هدفها تأجيج الغضب، وتحديداً بين مؤيدي الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ضد قوات "الدولة العميقة" Deep State، وفقاً لموقع "هاملتون 68" المتخصص في تتبع الحسابات الروسية المؤثرة على "تويتر."[2]

وظهرت، الأسبوع الماضي، مجموعة جديدة من الوسوم رصدها "هاملتون 68"،

بينها#fisagate (مشروع قانون مثير للجدل حول تمديد عمل برنامج حكومي لمراقبة الاتصالات الأجنبية FISA)، و#obamadeepstate (دولة أوباما العميقة)،

و#wethepeopledemandjustice (نحن الشعب نطالب بالعدالة)، وغيرها.

[1] دينا عبد الخالق وهاني البدري، **معلومات عن جهاز المخابرات الروسية، مرجع سابق**، ص12.

[2] السيد امين شلبي، **روسيا بعد عشرين عاما من الانهيار السوفياتي**، جريدة الشروق، القاهرة 2012/01/05، ص 83.

وأوضح الموقع المذكور أن الحسابات الروسية على "تويتر" ستواصل الدفع باتجاه حملات إلكترونية ووسوم تركز على مفهوم "الدولة العميقة".

وربط هذا المفهوم بالرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، في محاولة واضحة للعب على الانقسامات السياسية في الولايات المتحدة الأميركية.

هذه الجهود الجديدة جاءت بعد الحملة الروسية الناجحة #ReleaseTheMemo التي استهدفت "مكتب التحقيقات الفدرالي" (أف بي آي) ووزارة العدل الأميركية، وتعدّ أحد أهداف الحملات الروسية المتضافرة ضد مؤسسات حكومية أميركية، منذ الانتخابات الرئاسية في 2016، وفقاً لموقع "بوليتيكو".[1]

يُشار إلى أن "هاملتون 68" أُطلق في أغسطس/آب الماضي، لرصد شبكة من 600 حساب على "تويتر" تابعة بشكل من الأشكال لروسيا. بعض هذه الحسابات تابعة لوسائل إعلامية حكومية روسية، مثل "آر تي" و"سبوتنيك"، وبعضها الآخر حسابات آلية (بوت)، بالإضافة إلى أصوات معدودة مستقلة ومؤيدة للكرملين.

وعلى الرغم من أن هذه الحسابات الـ 600 لا تمثل إلا جزءاً صغير من النشاط الروسي على "تويتر"، إلا أنها تعكس صورة عامة عن جهود الكرملين في هذا المجال.

في المقابل، رفضت شركة "تويتر" التعليق حول هذا الأمر تحديداً لـ "بوليتيكو"، أما فيما خص وسم #ReleaseTheMemo فأشار المستشار العام في الشركة إلى أن "تويتر" أجرت تحليلاً أولياً للبيانات الجغرافية المتاحة للتغريدات المرفقة بالوسم المذكور، وتوصلت إلى أن لا نشاط معيناً متصل بروسيا في المحتوى الأصلي.[2]

لحقيقة أن هذا الأمر ينطبق على روسيا تماماً، فالتحوّلات الكبرى التي مسّت بنيان النظام الدولي والتغيّرات الداخلية فيها أدّت إلى تغيير شكل صناعة القرار الروسي، فأصبح للمتغيّرات الاقتصادية والمجتمعية والخارجية دور كبير، حيث كانت روسيا ولا تزال تعتبر نفسها قوّة على الساحة الدولية وعليها العودة إلى الساحة العالمية مرة أخرى.

[1] السيد امين شلبي، **روسيا بعد عشرين عاما من الانهيار السوفياتي، مرجع سابق**، ص 83.

[2] نيكولاي كوزهانوف، **السياسة الخارجية الروسية بعد عودة بوتين**، أمريكا، معهد واشنطن- لسياسة الشرق الأدنى، 2012، ص 107.

البداية جاءت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، حيث استقلّت روسيا التي كانت تعاني من أزمات اقتصادية وضعفاً كبيراً في جبهتها الداخلية، ما اضطرتها أثناء حُكم يلتسين إلى التخلّي عن مكانتها كدولةٍ كبرى، حيث أصبحت روسيا في موقف الضعف والمسايرة للغرب، ولذلك استغلّ الغرب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها لمحاولة تطويقها، ومنع صعودها كدولةٍ كبرى[1].

الواقع أنّ روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي رفضت الاتجاهات الأيديولوجية كلها واتّبعت سياسة براغماتية. فروسيا من الناحية الاجتماعية والدينية تعدّ ليبيرالية فعلاً، لأن الروسي لا يتعامل مع الآخر انطلاقاً من انتمائه الديني أو القومي، وليست هناك أية حدود اجتماعية أو دينية لدى الروس في علاقاتهم مع الآخرين.

ويلاحظ أن السياسة الخارجية الروسية اتّجهت شرقاً بعد رفض محاولاتها الالتحاق بالكتلة الأوروبية الغربية، وهي لا تسعى إلى تكتلٍ أو حلف جيوستراتيجي مناوئ للمنظومة الأورو-أطلنطية. لكنها تحاول من خلال الانضمام إلى تكتلات مثل منظمة معاهدة الأمن المشترك أو مجموعة «البريكس» تحجيمَ إمكانات المدّ الغربي على الأقل قرب حدودها الإمبراطورية التاريخية، لكن هذه المنظمات ضعيفة ولا تُعدّ مُنافساً حقيقياً لحلف الناتو.[2]

ما بين (1998-2008) وفي كتاب أصدره الخبير الاقتصادي مروان إسكندر عام 2006، تحت عنوان «الدبّ ينقلب نمراً»، يشير المؤلّف إلى التحوّل الذي طرأ على روسيا عبر تعزيز مواقعها دولياً بواسطة رئيسها الاقتحامي فلاديمير بويتن، وقد تُرجِم الكتاب إلى اللغة الروسية بواسطة «الأكاديمية الثقافية». حيث حاول إسكندر أن يعالج قضية الاستبداد المستنير "إرث روسيا السياسي والثقافي."

وفيه استعرض أهم المراحل التي مرّت في روسيا وتعاقُب القادة العظام على حكمها، من بطرس الأكبر إلى الوقت الحالي، حيث تميّز هذا البلد بالآداب والفنون والإرث العظيم الذي أرسى الأسس التي انطلق منها هذا البلد.[3]

---

[1] نيكولاي كوزهانوف، **السياسة الخارجية الروسية بعد عودة بوتين، مرجع سابق**، ص 107.

[2] السيد امين شلبي، **روسيا بعد عشرين عاما من الانهيار السوفياتي، مرجع سابق**، ص 83.

[3] احمد عبد الطحلاوي، **استعادة الدور :المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، القاهرة، 2014، ص 62.

وفيه يُحلّل المؤلّف أزمة الشيوعية، والمغامرة السوفياتية في الدخول إلى أفغانستان، وحرب النجوم وإمبراطورية الشرّ وإثارة القلق الأميركي، مشيراً إلى أنه لم ينجح غورباتشوف في أن يقنع الأميركيين بإعطائه المساعدات المالية والاقتصادية. وكذلك استقالته وصعود نجم بوريس يلتسين. وقد شهد غورباتشوف تفكّك الاتحاد السوفياتي أمام عينيه، ولكنه لم يقم بأعمال قمعية.

لقد هيمن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على سياسة بلده كزعيمٍ بلا منافس لمدة تصل إلى عقدين من الزمان تقريبا شهدا الكثير من المتغيّرات في حياة الروس. وأشرف بوتين خلال ولايات حكمه كرئيس ورئيس للوزراء، على الازدهار الاقتصادي والتوسّع العسكري وإعادة تأسيس روسيا كقوّة عظمى، مشيراً إلى تحسّن مستويات المعيشة بالنسبة لمعظم المواطنين وإنعاش الإحساس بالاستقرار والفخر الوطني، لكن في المقابل تآكلت الديمقراطية.[1]

يبقى أنه على رغم نجاحها العسكري في أوكرانيا، فإن روسيا ما زالت عُرضة لاقتصاص الولايات المتحدة وعقوباتها المتواصلة. وعلى عكس ما يتمنّى الكرملين، فإن انتصاراته العسكرية في سوريا لم تعزِّز فُرَص انتصاراته الدبلوماسية مع الدول الغربية. لذلك استمرت الحرب الباردة في خلق حال من التوتّر والعداء.

هنا يبقي السؤال المتعلّق ببرنامج بوتين خلال السنوات الست المقبلة، وهل هو مُصمّم على الإمساك بمقاليد البلاد بعد عام 2024.

لقد حاول بوتين إعادة بناء الإمبراطورية الروسية من جديد من خلال عدّة استراتيجيات جديدة منها عدم الدخول في مواجهات مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، والسعي إلى عالم مُتعدّد الأقطاب، وتكوين تحالفات إقليمية ودولية جديدة، فلم تعد تتّخذ القرارات لإثبات الوجود فقط بل لخدمة مصالحها ومن خلال الأحداث الإقليمية والعالمية التي استأثرت باهتمام السياسة الروسية، حيث كانت الأزمة السورية والملف النووي الإيراني وأزمة القرم من الشواهد الملموسة.[2]

نعم عادت روسيا من جديد إلى النظام الدولي لتكون واحدة من الفاعلين الدوليين فيه، عليه فروسيا ستكون دائماً دولة عظمى ولا يكمن الأمر هنا في الحنين إلى الماضي وإنما بالاستناد إلى مرحلة التفكير الواعي أن هذه العَظَمة لا تستند الآن إلى قدراتنا الإستراتيجية مقارنة بالولايات المتحدة فقط، بَيْد أن هذا ليس هو

[1] احمد عبد الطحلاوي، **استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية"، مرجع سابق**، ص 62.

[2] **المرجع نفسه**، ص 63.

الكارت الوحيد الذي بحوزة بلادهم، خذوا مثلاً مساحة الأراضي والقدرة العلمية وثقافة الشعب وذلك الدور البارز الذي احتلته روسيا دائماً في المجال الروحي.[1]

اليوم وعند النظر إلى روسيا، نجد إنها قد عادت من جديد إلى الساحة الدولية، وأصبحت فاعلاً قوياً ولها تأثير قوي في القضايا الدولية، ولعلّ حالات الدراسة التي ذُكِرت من قبل كانت دليلاً، وذلك لأنه من ناحية النظام السياسي الداخلي، فقد استقرّ النظام السياسي الروسي بدرجة كبيرة، ومن ناحية الاقتصاد استقرّ أيضاً الاقتصاد الروسي بدرجةٍ كبيرة، ومن ناحية القوّة العسكرية نجدها القوّة الثانية في العالم. كل هذا انعكس بصورةٍ كبيرةٍ على السياسة الخارجية الروسية، لذلك ظهر تأثير هذه السياسة في معظم القضايا الدولية، وبدأت العلاقات الروسية مع دول العالم تزداد وتعود من جديد، لذلك نجد أن السياسة الخارجية الروسية والتحرّك الدبلوماسي الروسي سعى إلى تحقيق أهداف روسيا.[2]

المطلب الثاني: على مستوى العلاقات الخارجية مع الدول

في السنوات الأخيرة ومع نهاية الحرب الباردة وما شهده العالم من تغيرات كثيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وانفتاح اقتصادي وحرية للتجارة وتلاشي معظم حدود الدول وسهولة تنقل الأشخاص والبضائع بين الدول ليصبح العالم قرية واحدة كل ذلك أدى إلى تطور الجريمة المنظمة وانتشارها لتصبح عابرة للحدود الوطنية وخطراً يهدد معظم دول العالم في هذا الإطار تشهد دول المغرب الكبير تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة، التي قفزت إلى مقدمة المخاطر الأمنية كنتاج للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية والمحلية بقوة بعد نهاية الحرب الباردة.[3]

هذه المرحلة التي شكلت منعطفا في دراسة العلاقات السياسية الدولية، بحيث عرفت هذه المرحلة الجديدة سلسلة من التحولات مست العديد من النظريات والمفاهيم، التي استخدمت سابقا في فهم سلوكات الفواعل ضمن النظام الدولي، ويعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولا في دلالاتها بحيث خرج هذا المفهوم عن إطاره الضيق الذي استخدم خلال الحرب البادرة. وكيف انعكست لاحقا على الواقع الأمني في منطقة المغرب العربي.

---

[1] خالد ممدوح العزي، **بوتين وروسيا: فلاديمير بوتين مؤسس الدولة الروسية الحديثة والقوية**، موقع الحوار المتمدن، محور السياسة محور السياسة والعلاقات الدولية، فسطين، العدد 3531، اكتوبر2012، ص49.

[2] خالد ممدوح العزي، مرجع سابق، ص 49.

[3] جورج فيشان، "**أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/ تاريخ الاطلاع: 29-03-2019، ص13.

هذه المنطقة أو الإقليم التي لم تبقى بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعلت معها بشكل كبير، نظرا للموقع الاستراتيجي والحساس الذي تتمتع به، الأمر الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات خاصة على المستوى الأمني حيث أصبح الإجرام المنظم بجميع أشكاله من تجارة بالمخدرات وبالسلاح والأوبئة ... الخ.[1]

أحد أهم مصادر الأمن بالمنطقة المغاربية وبالتالي أذى هذا إلى الانتقال من فكرة ضمان الأمن كتصور سائد في المنظور الواقعي إلى الاستثمار لأجل الإبقاء على الاستقرار، لإقامة نظام مستقر وسوق شاملة، وأصبح الأمن يعني بذلك أكثر التأقلم مع الاعتماد المتبادل، الذي يدرج كذلك الاستقرار الداخلي بتأكيد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتعرف الجريمة المنظمة على أنها الجريمة التي ينتسب ارتكابها لجماعة من الأفراد يعملون ضمن هيكلة وبنيان قائم وتسلسل إداري، والتزام أعضائها بقوانين المنظمة، رغبة في تحقيق أهدافها الإجرامية، على نطاق عالمي مما يجعلها تتجاوز حدود الدولة الواحدة مما يجعلها من الجرائم العابرة للحدود وذلك لتجاوز خطر أثار نطاقها الإقليمي وتعدد جنسيات من ينتمون إليها، بصفتهم أعضاء أو مساهمين في تحقيق الأهداف بأنشطة غير مشروعة.[2]

وقد تعددت أسباب نمو ظاهرة الإجرام المنظم بكل أنواعه بالمغرب العربي في السنوات الأخيرة حيث ساهم فشل السياسات الحكومية في حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والإمراض في استفحال الظاهرة فاستمرار الحكومة في سياسة الاعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب إلى الانخراط في الجماعات الإجرامية.

إضافة إلى عدم قدرت الحكومات على طرح حلول حقيقية وجذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة في الريف والمدينة.[3]

ويعد الطلب الاجتماعي على السلع والخدمات غير المشروعة أبرز العوامل المساعدة على نمو ظاهرة الاتجار بالمخدرات كما تعرف دول المغرب العربي تفشي ظاهرة الفساد، حيث يتم إفساد الموظفين العموميين

---

[1] جورج فيشان، "**أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/ تاريخ الاطلاع: 29-03-2019، ص 14.

[2] خالد ممدوح العزي،" بوتين وروسيا :فلاديمير بوتين مؤسس الدولة الروسية الحديثة والقوية"، مرجع سابق، 50

[3] سعود كابلي،" **نظرة تفسيرية للسياسة الروسية :دور النخبة السياسية**"، قناة العربية، 2013 الرابط التالي :
http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/06/25/.html تاريخ الاطلاع: 29-03-2019، ص13.

من خلال الرشوة والمشاركة في الحملات السياسية وتدابير الأصوات الانتخابية وهو العامل الذي زاد من تخلف المجتمع لعدم قدرت السلطة على تقديم برامج تتحقق فيها آمال الشباب.

كزت المحادثات خلال زيارة رسمية قام بها وفد روسي إلى بانيا لوكا عام 2016، على إقامة شراكة بين جمهورية صربسكا والشرطة الروسية بشأن مسائل تشمل جمع المعلومات الاستخبارية ومكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة الإلكترونية، واتفقت جمهورية صربسكا أيضًا على استضافة مدربي الشرطة الروس وإرسال أعضاء من الوحدات الخاصة الصربية إلى موسكو للتدريب.[1]

يقوم ضباط المخابرات الروسية (الأعضاء السابقون في جهاز الأمن الاتحادي) منذ ذلك الحين بإلقاء المحاضرات وتقديم الدورات في أكاديمية الشرطة في جمهورية صربسكا، وفي كلية الدراسات الأمنية في جامعة بانيا لوكا، التي تعمل كقسم تخطيط سياسة الشرطة الإقليمية.

لا يخفي أعضاء هيئة التدريس وجهات نظرهم الموالية لروسيا، فقد أعلن بريدراغ كيرانك عميد الكلية والضابط السابق في المخابرات ومؤلف كتاب، والذي يتضايق من "الروس الصغار" في إشارة إلى الصرب بـ "الروس الصغار". يقول في مقابلة له مع مجلة "فورين بوليسي" أن "تنعكس التطورات في الشرق الأوسط والمنافسة بين روسيا والغرب على البلقان.

لكل من الشرق الأوسط والبلقان أهمية استراتيجية للقوى العظمى وتؤثر الحرب في الشرق الأوسط على التنافس بينهما في البلقان.[2]

كما يتدفق تبادل المعرفة العسكرية والتنشئة الاجتماعية بين أفراد الأمن في الاتجاه الآخر من جمهورية صربسكا إلى روسيا، ويسافر الضباط العسكريون السابقون في جمهورية صربسكا كثيرًا للعمل في روسيا، فعلى سبيل المثال يعمل النقيب السابق تيهوميير إيفانوفيتش من بانيا لوكا حاليًا محاضرًا في إحدى الأكاديميات العسكرية الحكومية في موسكو كما ويدرس ابنه أيضًا علم اللاهوت والدبلوماسية في موسكو ويشارك في أنشطة الكنيسة الأرثوذكسية في جمهورية صربسكا وصربيا وروسيا.[3]

قامت جمهورية صربسكا بذريعة مكافحة الإرهاب بتعزيز قوة شرطتها الخاصة في الآونة الأخيرة بطرق تشبه العسكرة الصريحة وبمساعدة روسيا في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال اشترت وزارة الشؤون الداخلية في جمهورية صربسكا 2500 سلاح طويل الماسورة هذا العام من شركة سلاح زاتفاس وهي شركة صربية مصنعة

[1] جورج فيشان،**"أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية"، مرجع سابق**، ص 13.

[2] سعود كابلي،" **نظرة تفسيرية للسياسة الروسية :دور النخبة السياسية"، مرجع سابق**.

[3] احمد عبد الطحلاوي، **استعادة الدور :المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية، مرجع سابق**، ص 63.

في كراغوييفاتس. ووفقًا لروف بتروفيتش وزير الاقتصاد السابق للبوسنة فإن هذه هي عشرة أضعاف عدد البنادق القوية التي طلبتها قوات الشرطة الوطنية في سراييفو.

كما ستفتتح سلطات جمهورية صربسكا أيضًا مركز تدريب جديد بقيمة 4 ملايين دولار، في موقع ثكنات الجيش السابقة في زالوزاني خارج بانيا لوكا، وقد التزمت روسيا بتزويد القوات الصربية بتدريب خاص لمكافحة الإرهاب بالفعل في المركز، والذي سيكون بمثابة مقر لوحدات مكافحة الإرهاب الجديدة ووحدات اللوجستيات وإدارة مكافحة الجريمة المنظمة كل هذه الإضافات ستجعل الشرطة الصربية أقرب إلى قدم المساواة مع قوات الأمن الوطنية في البوسنة[1].

هناك أيضًا مجادلة مستمرة في جمهورية صربسكا لإنشاء مركز "إنساني" روسي مماثل لمركز أنشئ بالفعل في مدينة نيس الصربية، والغرض منه رسميًا هو مساعدة الحكومة المحلية في مواجهة الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والحرائق.

ولكن يشتبه في أن المركز في نيس يعمل كمركز استخباراتي روسي وقاعدة عسكرية غير رسمية؛ لأن روسيا طلبت الحصانة الدبلوماسية لأفرادها المتمركزين هناك.

اتفاق أوروبي أمريكي روسي لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب خاصة عبر الأنترنت فيينا–اتفق وزراء داخلية دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا في فيينا اليوم على تعزيز تعاونهم في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب خاصة عبر شبكة الأنترنت.

ويعتبر هذا الاتفاق الأول من نوعه بين أوروبا والولايات المتحدة وروسيا لكن وزراء داخلية هذه الدول لم يتفقوا بعد خلال اجتماع لهم في فيينا حول تأشيرات الدخول التي يطلبها الأميركيون من مواطني غالبية الدول التي انضمت حديثا إلى الاتحاد الأوروبي. وجاء في البيان الختامي للاجتماع أن المشاركين يريدون "العمل من أجل حلول ملموسة ولاسيما في التصدي للإرهاب والجريمة الدولية المنظمة والهجرة غير الشرعية.[2]

"واعتبر وزير العدل الأمريكي البرتو غونزاليس الذي شارك في اجتماع فيينا أن الدول المعنية "تواجه تهديدا إرهابيا متصاعدا لا تستطيع دولة واحدة مكافحته" مثمنا التعاون القائم بين بلاده وأوروبا في مجال الحريات والأمن والقضاء. واعتبر الوزير الأمريكي أن ما تحقق من نجاح في مؤتمر فيينا سيشكل "نقلة نوعية"

[1] جورج فيشان، **"أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية"، مرجع سابق**، ص 13.

[2] وليد عبد الحي، حسف نافعة وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة، مرجع سابق**، ص 114.

على صعيد تكريس التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف مجالات إقرار العدالة وتوطيد الأمن والاستقرار للمواطنين.

في حين أوضح مستشار الرئيس الروسي فيكتور إيفانوف أن الإرهاب مرتبط "بجرائم أخرى مثل تهريب المخدرات والجريمة عبر الأنترنت" وأشار إلى أن الاجتماع كان فرصة لتداول وجهات النظر والآراء حول أفضل السبل الكفيلة بتعزيز التعاون والتنسيق لمواجهة كافة التحديات وخصوصا الإرهاب والجريمة والاتجار بالبشر والمخدرات[1].

فيما أكد نائب رئيس المفوضية الأوروبية فرانكو فراتيني رغبة الاتحاد الأوروبي في مزيد من التعاون مع شريكيه الاستراتيجيين أي روسيا والولايات المتحدة بهدف ما وصفه بتعزيز امن مواطنيه ونشر الحريات الأساسية، وحذر المسؤول الأوروبي من تصاعد "خطر انتشار الجرائم الإليكترونية وسوء استخدام شبكة الإنترنت في الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة النارية".

وأشار فراتيني إلى أن اجتماعا أوروبيا أميركيا على مستوى الخبراء سيعقد قريبا في واشنطن لمناقشة معايير مشتركة لتعزيز التعاون والتنسيق ووضع اللمسات الأخيرة على خارطة طريق أمنية أوروبية أميركية لمواجهة التحديات والتهديدات والمخاطر مع بداية شهر يوليو المقبل حيث تكون فنلندا قد باشرت فترة رئاستها للاتحاد الأوروبي حتى نهاية العام الحالي.[2]

أما وزيرة الداخلية النمساوية ليزا بروكوب التي تترأس بلادها الدولة الحالية للاتحاد الأوروبي فأثنت من جانبها على الدفاع أهم الأخبار كونا: اتفاق أوروبي أمريكي روسي لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب خاصة عبر الأنترنت -الدفاع -05/05/2006 2019.

ما وصفته بالنجاح الكبير الذي حققه أول اجتماع مشترك ضم وزراء الداخلية والعدل في الدول الأوروبية ووزيري الداخلية والعدل في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في مجالات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات الأمنية مع إعطاء "أولوية قصوى لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر".

[1] جورج فيشان، "**أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية**"، **مرجع سابق**، ص 13.

[2] سعود كابلي،" **نظرة تفسيرية للسياسة الروسية :دور النخبة السياسية**"، **مرجع سابق**.

ثم تحدث وزير الداخلية الألماني ألتماير داعيا الوزراء إلى مواصلة التعاون والتنسيق من أجل مواجهة التحديات الأمنية والتصدي للإرهاب معلنا بأن بلاده ستدعو إلى اجتماع آخر لوزراء الداخلية والعدل في أوروبا والولايات المتحدة وروسيا أثناء فترة رئاستها للاتحاد الأوروبي مطلع عام 2007.[1]

[1] وليد عبد الحي، حسف نافعة وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة، مرجع سابق**، ص 114.

الخـــاتمة

من أبرز التهديدات التي برزت على الساحة الدولية، وفي النظام الدولي الجديد وإضافة الهجرة الغير شرعية، والإرهاب وجدت الجريمة المنظمة، والتي تعتبر كنشاط خارق للقانون ولسلطة الدول وأضحت تهدد وجدها وامنها. فالجريمة المنظمة هي تحقيق منفعة ومصالح وغايات، لصالح فئة معينة بطرق غير مشروعة تكون مهددة لمصالح الأفراد والدول، دون المبالات بالخطر الذي ينجر عن هذا النشاط الإجرامي.

تميزت الجريمة المنظمة بالانتشار والتوسع وذلك منذ بروزها بحيث أصبحت كظاهرة مزمنة تعاني منها الدول.

من خلال الأنواع الكثيرة للجريمة المنظمة والتي تعددت أهدافها وغايتها كل حسب طبيعة عملها ومخططاتها بحيث نجد: تجارة المخدرات، تهريب الأسلحة، القرصنة...

إن توسع نشاط الجريمة المنظمة وتمدد عملياتها، جعل منها تمس امن دول مختلفة، ونظرا لتزايد نشاط جماعتها نسبت لهاته الدول صفة الدول التي تعاني من النشاط الإجرامي، أو الدول التي تتحكم العصابات في مقاليدها، أو دول العصابات أو دول المافيا.

روسيا من بين القوى العالمية حاليا، عرفت أيضا بتنديداتها تجاه الجريمة المنظمة، بحيث مست النشاطات الإجرامية والفساد العديد من الجوانب داخل روسيا، وامتدت حتى جيرانها وذلك منذ بروز روسيا كدولة، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وهو ما جعل الحكومة الروسية تتخذ العديد من الإجراءات الردعية في وجه الجريمة المنظمة، وقد برزت هاته الإجراءات بشكل جلي في فترتي حكم يلتسن وبوتين.

لكن مع بوتين شهد الوضع في روسيا صرامة واضحة في وجه المافيا، خصوصا أن بوتين يتميز بولائه الشديد لروسيا كما انه يحن إلى أيام الاتحاد السوفياتي، ويرغب في استرجاع أمجاده وهو ما يعكس رده في محاولة تصنيف روسيا على أنها دولة مافيا.

فهو بذلك يثبت عكس ما يروج حول دولته، من خلال وضع الإجراءات والاستراتيجيات اللازمة للقضاء على الجريمة المنظمة محليا وإقليميا، وتمديد استراتيجيته على المستوى الدولي.

لقد تعرفنا في هذا البحث على خطورة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على المجتمع الدولي بأسره وما تسببه من آثار خطيرة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما رأينا مدى استغلال عصابات الجريمة المنظمة للعولمة والانفتاح الاقتصادي وسهولة المواصلات والاتصالات والاستفادة منها في تحقيق أهدافها وجرائمها بسهولة ويسر.

كما تعرفنا على ما يميز الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم فهي مؤلفة من ثلاثة أشخاص فأكثر يجمعهم تنظيم هرمي وتستخدم وسائل غير مشروعة مثل العنف والتهديد والرشوة، وترتكب الجرائم بهدف تحقيق الربح، ومن هذه الجرائم التي ترتكبها، المخدرات والاتجار بالبشر والسلاح وغيرها من الجرائم وتقوم بغسيل الأموال المتحصلة من جرائمها.

من النتائج المتوصل إليها ما يلي:

أوضحت الدراسات التي تناولت الجريمة المنظمة أن الفقر والبطالة من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى انضمام الأفراد إلى عصابات الجريمة المنظمة، إذاً ينبغي محاربة الأسباب التي تؤدي إلى الانضمام إلى هذه العصابات، خصوصا في الدول التي لا تعاني الفقر والبطالة.

استخدام كافة الوسائل التي من شأنها أن تسهل الوصول إلى الرؤساء في هذه التنظيمات والقبض عليهم، ومن هذه الوسائل تقديم الإغراءات لمن يبلغ عنهم والحماية للأعضاء الهاربين وتخفيف العقوبة عنهم أو الإعفاء منها للحصول على معلومات منهم.

عدم إضاعة الوقت في البحث عن تعريف للجريمة المنظمة أو الاختلاف في خصائصها، وإنما توجيه هذه الجهود نحو إيجاد أساليب وحلول مشتركة للتصدي لهذه الجريمة ومكافحتها بالتعاون مع الهيئات والمنظمات بهذا الشأن.

تفعيل لنصوص الاتفاقيات التي وقعت في هذا المجال، والسعي إلى عقد المزيد من الاتفاقيات لمكافحة الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى التعاون في المجال الأمني بين الدول من حيث تبادل المعلومات والخبرات.

محاولة وضع اطر تعاونية توافقية بين الدول من اجل حصر نشاط الجريمة المنظمة، وتعزيز عملية تبادل المعلومات حول أبرز النشاطات الإجرامية داخل كل دولة.

أما عن التوصيات:

- بالنسبة للدول التي تعاني الفقر والبطالة، وجب على القيادات السياسية تفعيل المشاريع التنموية للحفاظ على امن أفراده من خطر التوجه إلى النشاط الإجرامي.
- الاستفادة من التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والأنترنت وتسخيرها لمواجهة هذه الجريمة.
- على روسيا أن تستفيد من تجارب التاريخ فيما يخص محاربة الجريمة المنظمة سواء كانت التجارب على المستوى المحلي أو الإقليمي وحتى العالمي.

– ما يسهل مهمة روسيا في الحد من نشاط الجريمة المنظمة، هي عملية التنسيق الأمني مع دول الجوار وتبادل الخبرات الأمنية، والمعلومات الاستخبارية في حالة وجود أي تهديد.

– يعتمد نجاح الاستراتيجية الروسية في القضاء على الجريمة المنظمة، على مدى فعالية هذه الاستراتيجية داخل البيئة الروسية إضافة إلى أن روسيا يجب أن تنطلق من مؤسساتها التي عم فيها الفساد في فترات سابقة من الزمن.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا. المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. احمد إبراهيم مصطفى سليمان، **الإرهاب والجريمة المنظمة التجريم وسبل المواجهة**، (د،ن)، 2006م.

2. أدونيس العكرة، **من الديبلوماسية إلى الاستراتيجية**، ط1، بيروت، دار الطليعة، 1981.

3. الأمارة لمى مضر جرئ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009.

4. البريزات جهاد محمد، **الجريمة المنظمة دراسة تحليلية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2008.

5. زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2013.

6. شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 2000م.

7. شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م.

8. شمامة خير الدين، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

9. طارق سرور، **الجماعة الإجرامية المنظمة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م.

10. عادل الكردوسي، **التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني**، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، 2005م.

11. عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، ط 1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010.

12. عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج07 ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.

13. عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير الشرعية والجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، .2008

14. علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية–الظاهرة والعالم الدبلوماسية والاستراتيجية**، دار الشرق، عمان، 2003.

15. فايز الظفيري، **مواجهة جرائم غسيل الأموال**، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2004م.

16. فائزة يونس الباشا، **الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م.

17. كوركيس يوسف، **الجريمة المنظمة**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة، الأردن، 2009.

18. محمد أبو بكر الرازي، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، 1989م.

19. محمد بن ناصر العبودي، **من روسيا البيضاء إلى روسيا الحمراء**، مكتبة نور، الأردن، 2011.

20. محمد فهمي عبد القادر، **مدخل إلى دراسات الاستراتيجية**، ط1، عمان، دار مجدلاوي، 2009.

21. محمد يوسف عمرو، **الأمن القومي العربي –عقيدة الجهاد والاستراتيجية العسكرية في الإسلام**، دار الراية، عمان، 2009.

22. محمود شريف بسيوني، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2004م.

23. مروان إسكندر، **الدب ينقلب نمراً**، روسيا: الولادة الجديدة، ط1، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر،2011.

24. مليتشين ليونيد، **تاريخ روسيا الحديث من يلتسن إلى بوتين**، ترجمة: الولي طه، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، سوريا، 2001.

25. ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.

26. نسرين عبد الحميد نبيه، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006م.

27. نصر مهنا محمد، **تطور السياسات العالمية والاستراتيجية القومية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2008.

28. وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم، الأردن، 2010.

29. وليد عبد الحي، حسف نافعة وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، دار الشروى للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

II. الرسائل والمذكرات:

30. خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ''دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، (مذكر ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية)، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، 2008.

31. سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ''دراسة في مفهوم تطور مفهوم الأمن''**، مذكرة ماجستير في الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر 2010.

32. شاعة محمد، **مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية لتأثير ظاهرة العولمة على حقل السياسة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر''3''، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.

33. قسوم سليم، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر)، 2010.

III. المجلات والدوريات والجرائد:

34. **ابن " الكا جي بي" يتربع على عرش روسيا**: نبذة عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الحدث eldjazair 20 مارس 2018.

35. أحمد جلال عز الدين، **ظاهرة الإرهاب نظرة تحليلية**، مجلة الأمن، العدد الثالث، جمادى الآخرة،1411، جانفي 1998.

36. أحمد دياب، **روسيا والغرب: من المواجهة إلى المشاركة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، مركز الأهرام للبحوث والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2002.

37. احمد عبد الطحلاوي، **استعادة الدور :المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، القاهرة، 2014.

38. أشرف أبو جلالة، **بوتين يحوّل دولته إلى أكبر عصابة منظمة**، مجلة الحياة، العدد 21، القاهرة، 2013.

39. أيمن طلال يوسف، **روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية**، المستقبل العربي العدد 31، ديسمبر 2007.

40. بطرس غالي، **الأمم المتحدة والمنازعات الدولية الجديدة**، المستقبل العربي، عدد201 ، 5 نوفمبر 1995 م.

41. بوتين: **الجريمة المنظمة تسيطر على الاقتصاد الروسي**، 12 فبراير 2002 / 00:00 موسكو – "الحياة".

42. بيار عقيقي، فلاديمير بوتين... عندما يُدار بلد كبير بعقلية رجل الاستخبارات، مقال في جريدة الحياة الروسية، العدد 221، 2011.

43. جمال منصر: **تحولات في مفهوم الأمن من ألوطني إلى الإنساني**، مداخلة، مقدمة في الملتقى الدولي الجزائر الأمن في المتوسط: واقع وأفاق، قسنطينة 2008.

44. جورج فيشان، "**أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

45. جون بيلس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**، في جون بيلس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج لأبحاث، دبي، 2004.

46. حكم الطعن بالتمييز رقم 685-2005 جزائي، جلسة 2005/1/30م، الكويت، غير منشور. حومد عبد الوهاب، **التعاون الدولي في مكافحة الجريمة**، مقال منشور في مجلة الحقوق والشريعة، العدد 01، فبراير 1981.

47. خالد ممدوح العزي، **بوتين وروسيا: فلاديمير بوتين مؤسس الدولة الروسية الحديثة والقوية**، موقع الحوار المتمدن، محور السياسة محور السياسة والعلاقات الدولية، فسطين، العدد 3531، اكتوبر2012.

48. دن بتموثي، "**الليبرالية**"، جون بيليس وستيف سميث، محررات عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

49. ديفيد اغناتيوس، **روسيا والولايات المتحدة والقرصنة الإلكترونية**، ع14074، 10 يونيو 2017.

50. دينا عبد الخالق وهاني البدري، **معلومات عن جهاز المخابرات الروسية**، جريدة الوطن، القاهرة: 2015/02/09.

51. روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة: يوسف شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة،1970 .

52. سامي عمارة، **بوتين ليس مجرد رئيس**، جريدة الشرق الأوسط، الرياض، العدد 2/مارس2012.

53. ساندرا ماهر، **الجريمة الروسية المنظمة**، إرم نيوز، جريدة الأنباء، العدد 32، العراق، 2011.

54. سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستويات، وصيغة تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2008.

55. السيد امين شلبي، **روسيا بعد عشرين عاما من الانهيار السوفياتي**، جريدة الشروق، القاهرة 2012/01/05.

56. سيرغي لافروف، "**المستقبل التاريخي لسياسة روسيا الخارجية**"، مجلة روسيا في السياسة العالمية، روسيا،2016/03/03.

57. عبد الحكيم سليمان وادى، **الأمن القومي الروسي**، مقال في مجلة القدس، الأردن، تاريخ النشر: 25-02-2013.

58. عبد العالي عبد القادر، **محاضرات نظريات العلاقات الدولية**، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009.

59. عبد النور بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، السياسة الدولية، العدد 160، أفريل.2005

60. عماد بوظو، **السياسة الروسية في زمن بوتين**، لشبكة الشرق الأوسط للإرسال (أم. بي. أن) العدد 19، 2009.

61. عيد محمد فتحي، **المكافحة الدولية للجرائم المنظمة عبر الوطنية**، مقال بمجلة الأمن والحياة، العدد231 ، شعبان 1422.

62. كامل مها، **عمليات غسيل الأموال**، الإطار القانوني بمجلة السياسة الدولية القاهرة، العدد 14، 2001.

63. كلود غاير، **جيوش ومعارك في عالم القرون الوسطى**، صادر في بروكسل، بلجيكا، جامعة De Boeck، 1995.

64. لويد آسورثي، **الأمن الإنساني :السلامة للشعوب في العالم المتغير**، وزارة الخارجية الكندية والتجارة الدولية، 1999.

65. محمد منصور، **جرائم روسيا مستمرة في داخل البلاد وخارجها جريدة الراية**، العدد 222، 2019.

66. مصطفى بخوش، **مضامين ومداولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة**، العد الثالث، مجلة العلوم السياسية"، جامع محمد خيضر، بسكرة (أكتوبر 2002).

67. ميلف عبد الحي الوادي، **السياسة الروسية الثابت والمحتوى الجغرافي في ظل المتغيرات الجيو استراتيجية**، مجلة كلية التربية، المجلد 2 العدد 40، جامعة بغداد، 2014.

68. ناصف يوسف حتى، **أي هيكل للنظام الدولي الجديد**، جريدة المساء الجزائرية، 9 أكتوبر 96.

69. نورهان الشيخ، **روسيا تغير مبكر في العقيدة العسكرية**، مجلة الأيام، العدد3792 ، السنة التاسعة عشرة، فلسطين، 15 سبتمبر 2014.

70. نيكولاي كوزهانوف، **السياسة الخارجية الروسية بعد عودة بوتين**، أمريكا، معهد واشنطن- لسياسة الشرق الأدنى، 2012.

71. اليمامة الحربي، **مجلة الفتوى والتشريع**، العدد الثاني عشر، الكويت، 2004م.

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية:

I. الكتب:

72. Ahmed Yousif , Russian Federation Rising Power: Strengths and Weaknesses , May2017.

73. Bray buzan and lene hanse, the évolution of international security studies, Cambridge, new York, 2008.

74. Daniel REICHEL ، "**الصدمة**"، منشورات الجيش السويسري، قسم الخدمات التاريخية، 1984.

75. Everett WHEELER " ،The Origins of Military Theory in Ancient Greece and China"، عن المجلة العسكرية الدولية للتاريخ العسكري، العدد 5، بوخارست، 1980.

76. Félix GILBERT ضمن كتاب "**ميكيافلي: ولادة فن الحرب**"، Edward Mead EALE.معلمو الإستراتيجية"، الجزء الأول".

77. Frank A. Kierman and John K.Fairbank "، Chinese Ways in Warfare.1974 "، جامعة كامبردج وجامعة هارفرد،

78. Général LEWAL, **Etude de guerre**. **Tactique de mobilisation**. **Tactique de combat**, Paris, Librairie militaire Dumaine, 1875

79. Guang Zi, **les sept méthodes du gouvernement**, cité dans Xu Zhen Zhou (l'Art de la politique chez légistes chinois), Economica, Paris, 1995.

80. J.Nye،R.Keohane; **Transnational relation and world politics**،Cambridge(Mass)، Harvard University press 1972.

81. Maréchal de PUYSEGUR, **Art de la guerre par principes et par règles**, Paris, chez C.A. Jombert .1998

82. Michel Eltchaninoff, **Inside the Mind of Vladimir Putin**, C. Hurst & Co, United Kingdom, 2018.

83. Michel Eltchaninoff, **Inside the Mind of Vladimir Putin**, United Kingdom: C. Hurst & Co., 2018.

84. Paul .d. whlliams , **Security studies in introduction**, Rowthdge; New York , 2008.

85. Russia: The Long Journey to Recovery", Russia Economic Report, No.35, World Bank Group: Microeconomic & Fiscal Management, April 2016.

II. مواقع الأنترنت:

86. http//(google) vp.arabsgate . com

87. http://studies.aljazeera.net/ar/reports
88. http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/06/25/.html
89. http://www.isn.ethz.ch/Digital
90. http://www.un.org/millennium/sg/report
91. www.anbaa.com .21/02/2019.
92. www.anbaa.com .21/02/2019.
93. www.anbaa.com.
94. www.ledizioni.it.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيان	رقم الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: مقاربة معرفية ومفاهيمية حول الجريمة المنظمة واستراتيجية مواجهتها	
المبحث الأول: ماهية الجريمة المنظمة	07
المطلب الأول: تعريف الجريمة المنظمة	07
المطلب الثاني: خصائص الجريمة المنظمة وآثارها	08
المطلب الثالث: دوافع وأشكال الجريمة المنظمة	13
المبحث الثاني: ماهية الاستراتيجية	18
المطلب الأول: مفهوم وتطور الاستراتيجية	18
المطلب الثاني: علاقة الاستراتيجية بالمفاهيم الأخرى	22
المطلب الثالث: النظريات الاستراتيجية وتطورها	25
المبحث الثالث: ماهية الأمن	30
المطلب الأول: تعريف الأمن	30
المطلب الثاني: أنواع الأمن	33
المطلب الثالث: أهم النظريات الخاصة بالدراسات الأمنية	39
الفصل الثاني: تداعيات الجريمة المنظمة على الأمن الروسي	
المبحث الأول: واقع الجريمة المنظمة في روسيا	49
المطلب الأول: بداية ظهور الجريمة في روسيا	49
المطلب الثاني: أنواع الجريمة المنظمة في روسيا	51
المطلب الثالث: آثار الجريمة المنظمة في روسيا	54
المبحث الثاني: محركات الجريمة المنظمة في روسيا	56
المطلب الأول: أسباب نشأة الجريمة المنظمة في روسيا	57
المطلب الثاني: أبرز نشاطات الجريمة المنظمة في روسيا	60
المبحث الثالث: خلفيات الجريمة المنظمة على السياسة الروسية	63

المطلب الأول: أزمات الجريمة المنظمة	63
المطلب الثاني: انعكاسات الجريمة المنظمة	67
الفصل الثالث: أبعاد الاستراتيجية الأمنية الروسية في مواجهة الجريمة المنظمة	
المبحث الأول: روسيا والجريمة المنظمة في فترة حكم بوتين	72
المطلب الأول: أفكار بوتين تجاه الجريمة المنظمة	73
المطلب الثاني: أثر أفكار بوتين على الأمن الوطني الروسي	78
المبحث الثاني: استراتيجية روسيا في مواجهة الجريمة المنظمة.	86
المطلب الأول: الفترة من 2009 إلى 2013	87
المطلب الثاني: الفترة من 2013 إلى 2017	90
المبحث الثالث: تقييم الاستراتيجية الأمنية الروسية في مواجهة الجريمة المنظمة	95
المطلب الأول: على مستوى الأمن الوطني الروسي	96
المطلب الثاني: على مستوى العلاقات الخارجية مع الدول	101
الخاتمة	108
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	